

الطريق إلى التنمية البشرية عبر بوابة التعليم الجامعي

سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية البشرية

دراسة من إعداد

مؤسسة الباحث
للاستشارات البحثية والنشر الدولي

مجموعة من الأكاديميين في مجال العلوم الإنسانية

اشراف / د. السعيد مبروك ابراهيم

٢٠١٩

الطريق إلى التنمية البشرية
عبر بوابة التعليم الجامعي
سياسة التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية البشرية

دراسة من إعداد
مؤسسة الباحث
للاستشارات البحثية

مجموعة من الأكاديميين في مجال العلوم الإنسانية
إشراف / د. السعيد مبروك ابراهيم
٢٠١٩

فهرس المحتويات

مقدمة

للتنمية البشرية أهداف ومبادىء وآليات ومتطلبات ولها معوقات تحدد معدلات إنجازها وتدنيها فى العالم وأسباب وعوامل هذا التدنى. كما أن للتنمية مؤشرات كمية وكيفية تتمثل الكيفية فى مؤشر التعليم والصحة والدخل والجنس والحالة السياسية والمرأة والفقر وهذه المؤشرات بمثابة أداة للحكم على تقدم وتخلف الدول فى التنمية البشرية ، كما أن العلاقة بين سياسة التعليم الجامعى والتنمية البشرية علاقة وثيقة وطيدة وتختلف هذه العلاقة بين الدول المتقدمه والمتخلفة. من هنا يتضمن هذا الكتاب الإشارة إلى تحديد دور سياسة التعليم الجامعى فى تحديد نمط هذه العلاقة فى تحقيق التنمية البشرية.

وهذا الكتاب يتناول أربعة محاور أساسية. المحور الأول طبيعة سياسة التعليم الجامعي، مفهوم سياسة التعليم الجامعى ، أهمية سياسة التعليم الجامعي، فلسفة وأهداف سياسة التعليم الجامعي، ملامح سياسة التعليم الجامعي، إلى جانب مقومات سياسة التعليم الجامعي ومراحل وخطوات سياسة التعليم الجامعي. والمحور الثاني يتناول طبيعة التنمية البشرية، مفهوم التنمية البشرية ، أهداف التنمية البشرية، أهمية التنمية البشرية، آليات وأدوات التنمية البشرية، مبادئ التنمية البشرية، متطلبات التنمية البشرية، معوقات التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية: الكمية والكيفية. والمحور الثالث يتناول علاقة سياسة التعليم الجامعى بالتنمية البشرية أما المحور الرابع يتناول القوى الثقافية المؤثرة فى سياسة التعليم الجامعى والتنمية البشرية.

الفصل الأول : سياسة التعليم الجامعي

تمهيد:

يُعد التعليم الجامعي الضمان الاجتماعي لأي مجتمع والعنصر الأساسي لتحقيق التنمية، بل ويعد من أهم الأدوات التي من خلالها تستطيع الدولة أن تواكب حركة التقدم التكنولوجي الحادث في العالم المعاصر، فهو يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تقرير وتدعيم الإمكانات البشرية المؤهلة والمدربة للقيام بدورها في عملية التنمية البشرية. وبذلك يعد التعليم الجامعي المنبع المتجدد لتخريج تلك الكوادر البشرية في مختلف ميادين الإنتاج والاستثمارات والخدمات، لذا فالاهتمام بسياسة التعليم الجامعي في أية مجتمع يعتبر تجسيدا لطموحات المجتمع وغاياته في ضوء واقعه والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في ما يريده المجتمع من نظامه التعليمي، كما أنها تعتبر بمثابة الأساس أو المرتكز الذي يوجد هذا النظام التعليمي ويضبط عمله ونشاطه.

بناءً على ذلك فإن هذا الكتاب يتناول أربعة محاور أساسية. المحور الأول طبيعة سياسة التعليم الجامعي، مفهوم سياسة التعليم الجامعى ، أهمية سياسة التعليم الجامعي، فلسفة وأهداف سياسة التعليم الجامعي، ملامح سياسة التعليم الجامعي، إلى جانب مقومات سياسة التعليم الجامعي ومراحل وخطوات سياسة التعليم الجامعي. والمحور الثاني يتناول طبيعة التنمية البشرية، مفهوم التنمية البشرية ، أهداف التنمية البشرية، أهمية التنمية البشرية، آليات وأدوات التنمية البشرية، مبادئ التنمية البشرية، متطلبات التنمية البشرية، معوقات التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية: الكمية والكيفية. والمحور الثالث يتناول علاقة سياسة التعليم الجامعى بالتنمية البشرية أما المحور الرابع يتناول القوى الثقافية المؤثرة فى سياسة التعليم الجامعى والتنمية البشرية.

أولا: طبيعة سياسة التعليم الجامعي:

يرتبط التعرف على طبيعة سياسة التعليم الجامعي بمفهوم السياسة التعليمية ومدى تغييرها في الأهداف المجتمعية. وتعد السياسة التعليمية " مجموعة من المبادئ مرشدة للقيام بخطوات مقبلة واتخاذ قرارات مناسبة تجاه تحقيق بعض الأهداف المرغوبة ينظر إلى السياسة على أنها إرساء حلول لمشكلات"[1].

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: تطوير التعليم فى زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل (مرجع سابق) ، ص٦٢.

وعلى أساس أن سياسة التعليم الجامعي جزء من السياسة التعليمية في مفهومها الواسع وفقا لطبيعتها الثقافية والأيدلوجية السائدة وتوجهات السياسية وعلاقتها بالدولة في المجتمع، فتعد السياسة التعليمية سلوك هادف تقوم به الحكومة أو أحد الهيئات التعليمية لتحقيق هذه العلاقة من خلال بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ذات مواصفات وشروط محددة [١].

من هذا المنطلق يمكن تناول طبيعة سياسة التعليم الجامعي في المحاور الآتية:

مفهوم سياسة التعليم الجامعي.

أهمية سياسة التعليم الجامعي

فلسفة وأهداف سياسة التعليم.

ملامح سياسة التعليم الجامعي.

مقومات سياسة التعليم الجامعى

مراحل وخطوات صياغة التعليم الجامعى

١- مفهوم سياسة التعليم الجامعـي:

السياسة في اللغة تعني " ساس الناس سياسة: تولي رياستهم وقيادتهم وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها"[٢].

والسياسة:"القيام على الشئ بما يصلحه[٣]. والسياسة" تعني حكمة أو حكمة علمية"، كما تعني"خطة للعمل، أو بيان مكون من أهداف أو أسلوب عمل متفق عليه من قبل الحكومة أو الحزب السياسي أو شركات الأعمال" [٤].

والسياسة: تعني أيضا تعبير صريح أو مضمون عن تلك المبادئ والقواعد التي وضعت بمعرفة المديرين لتوجيه وضبط الفكر أو العمل، كما تعرف على أنها قواعد مكتوبة مهمتها توجيه الفكر في اتخاذ القرارات" [٥].

كما تعرف السياسة على أنها: " إصدار قرار أو مجموعة من القرارات تعطي عدداً من التوجيهات العامة التي يسترشد بها في اتخاذ القرارات العلمية ووضعها موضع التنفيذ " [٦].

---

(١) أميمة عبود: سياسة التعليم العالي قراءة في خطابات بعض القوى السياسية و(القيادة السياسية والمعارضة السياسية) (مرجع سابق) ص٢٢٤.

(٢) فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا - دار الوفاء - الأسكندرية – ٢٠٠٤، ص١٧٠.

(٣) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب – المجلد السادس – دار صادر – بيروت – ١٣٠٠هـ، ص١٠٨.

(**4**) Jouna – Turbull, Oxford Advanced learners, dictionary of current English (Op. Cit.), p. 111.

(٥) ضياء الدين زاهـــر: االعلاقة بين لجامعة وسوق العمل: منظور إستراتيجي - مجلة مستقبل التربية العربية – العدد (٣٧) – أبريل - المركز العربى للتعليم والتنمية - القاهرة - ٢٠٠٥، ص ٧.

(٦) إميل فهمي شنودة: تأملات في سياسة التعليم (مرجع سابق) ، ص٢٠.

أيضا تعرف على أنها: " تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد كما تعرف أيضا السياسة على أنها نشاط يهدف إلى أغراض أو مثل معينة تتحقق بطريقة تقدمية حسب الظروف والإمكانيات أو معوقات تتصل بتنفيذ هذا النشاط"[١].

أما السياسة العامة تعرف على أنها: تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) والتي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية فكراً وفعلاً بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقلة والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها لمنطلقات نظامية مهمة لأغراض التنفيذ والممارسات التطبيقية ومتابعتها ورقابتها وتطويرها[٢].

كما تعرف السياسة العامة أيضا على أنها مجموعة البرامج الأساسية التي يصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيفية وضع الأهداف وكيفية تنفيذها، كما أنها مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى مجالات النشاط القومي

أما السياسة التعليمية Educational Policy:

" هي مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما والتي يصنعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف "[٣].

كما تعنـي: " مجموعة من التوجيهات العامة التي تحكم حركة الفعل التربوي في إتساق وتآزر بغية تحقيق أهداف عامة يسعى المجتمع إلى أن يحققها من خلال التعليم" .

---

(١) علي بن عبده الألمعـــي: أهمية السياسة التعليمية فى العملية التعليمية – منتدى السياسة والأقتصاد – كلية التجارة – جامعة أم القرى – ٢٠٠٨
(http://www.minbr.com/list-1-2:php) accessed date 12-3-2012.

(٢) عبد الرحيم البـــدري: " بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهيرية " (مرجع سابق) ، ص٢.

(٣) بدر سعيد الأعبـــري: دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنيـــة –المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة – السياسات التعليمية في الوطن العربـــي – المجلد الأول – في الفترة من (٦ – ٨ محرم ١٤١٣هـ - ٩ يوليو ١٩٩٢م)، ص٣٦١.

أيضا تعرف على أنها: " مجموعة من المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجيه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات، يتم ذلك من خلال وضع الاستراتيجية والخطط والبرامج التعليمية" [١].

كما تعرف السياسة التعليمية على أنها " مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بالقضايا التعليمية المختلفة والناجمة عن عملية تحديد الأهداف ونقلها إلى مستوى التنفيذ مع مراعاة هذه القرارات في إطارها العام للفلسفة التعليمية للنظام السياسي، كما تعرف على أنها مجموعة الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة"[٢].

أما سياسة التعليم الجامعي فتعني " مجموعة الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم الجامعي في أي مجتمع من المجتمعات وتحدد مهامه وبناه ومناهجه وتقنياته[٣].

كما تعرف سياسة التعليم الجامعي University education Policy **" على أنها ما تحدده الدولة من أهداف وغايات وما تصدره من قرارات وما تضعه من خطط وبرامج تحدد ملامح التعليم أو المرحلة التعليمية[٤].**

أيضا تعرف السياسة الجامعية: على أنها " مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تضعها المستويات الإدارية العليا في التنظيم الجامعي لكي تستهدى بها مختلف المستويات الإدارية الأخرى عند وضع خططها أو عند اتخاذ القرار والالتزام بها من قبل المنقذون أثناء قيامهم بواجبهم[٥].

---

(١) سهير محمد حوالـــه: السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية " دراســة تحليلية " – مجلة العلوم التربويــــة – جامعة القاهرة – العدد (٤) – أكتوبر ٢٠٠٧، ص١٢٨.

(٢) محمد مالك سعيد محمود: سياسات التعليم العالي وعلاقتها باحتياجات سوق العمل في الدول العربية " دراسة مقارنـــة " –المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالأشتراك مع كلية التربية – جامعة المنصــورة – الســياســات التعليمية في الوطن العربي – المجلد الاول – في الفترة من (٦-٨ محرم ١٤١٣هـ - / ٧ – ٩ يوليو ١٩٩٢)، ص٥٤٩.

(٣) عبد الرحيم محمد البدري: بعض مشكلات سياسة التعليم العالى بالجماهرية (مرجع سابق)، ص٢.

(٤) فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكـــي: معجم مصطلحات التربية لفظا وإصلاحــــا (مرجع سابق)، ص١٧١.

(٥) هاشم فوزي دياس العيــادي ويوسف حجيم الطائي وأفنان عبد على الأســدي: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصـــــر – ط١ – الوراق للنشــر والتوزيع – عمان – ٢٠٠٩، ص١٢٥.

هذا وتتضمن سياسة التعليم الجامعي مستويان هما: [١]

المستوى الاول: يعني سياسة التعليم النظرية كما يعلنها المسؤلون عن التعليم في البيانات والوثائق الرسمية ويحددون فيها إتجاهات الدولة في التعليم.

المستوى الثاني: سياسة التعليم التطبيقية كما في الواقع، أو بمعنى أخر كما نستخلصها من القرارات والإجراءات الفعلية التي تتخذ.

ومما سبق يتضح أن سياسة التعليم الجامعى هي: مجموعة من المبادئ والتوجيهات التي توضع لتوجيه العمل الجامعى واتخاذ القرارات الخاصة بأمور التعليم الجامعي من خطط وأهداف وبرامج واستراتيجيات، بما يخدم مصالح المجتمع.

٢- أهمية سياسة التعليم الجامعى:

تتضح أهمية سياسة التعليم الجامعي من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، بل هي أحد أهم أركان السياسة التعليمية في جميع دول العالم، كما تعتبر عملية وضع السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط والتنمية، كونها مرشدا للتفكير وموجهة للأهداف والإجراءات ومصدر رئيسي للتنمية والتعليم والتدريب للمخرجات البشرية المؤهلة في المجالات العلمية والإجتماعية والتربوية والثقافية والفنية والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء وتدعيم النمو والتطوير في مختلف مستويات المهارة، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التنسيق بين سياسة التعليم الجامعي التدريبية والحاجة لكفاياته المختلفة، فلا يمكن أن يتحقق هذا التنسيق، إلا من خلال تخطيط تربوي سليم وسياسة تعليمية واضحة وفلسفة واضحة داخل التخطيط القومي والتطور الإجتماعى[٢].

ويمكن تحديد أهمية سياسة التعليم الجامعى فى الأمور التالية[٣]:

تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة، ففى ضوء السياسة التعليمية يتم قياس الأداء الفعلى، بحيث تتخذ معايير لتقويم الخطط القادمة والخطط المقترحة للتعرف على نقاط القوة والضعف فى الخطة.

تقضى على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية، وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة، بالتالى الاتساق فى الإجراءات و ما يصدر من قرارات تجاه المشكلات.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤.

(٢) على الألمعــي: تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات المعاصرة – رسالة دكتوراه- كلية التجارة- جامعة أم القري، ٢٠١٠، ص ٢٥.

(٣) على الألمعي: أهمية وخصائص السياسة التعليمية- جامعة أم القري، ٢٠١٠.
(http://uqu.edu.sa/page/ar5202) accessed date2012-12-15

توفر نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبى، فهى لا تتغير بتغير المسئولين، بالتالى تساعد على استقرار العمل والتنفيذ، ولو تغير المسئول لكونها تحوى مواد تضبط إجراءات العمل وقواعد توضح تطبيق تلك المواد، مما يؤدى إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التربوى.
توفر الوقت والجهد والمال من خلال أخذ القرارات الصائبة وفق الخطوات المحددة من الجهة المختصة بإتخاذ هذه القرارات.
تحدد السبل التى يجب إتباعها لتحقيق الأهداف التربوية ، ومن ثم فإنها تساعد فى تحديد الأهداف الفرعية وتحويل هذه الأهداف إلى أغراض.
تعتبر دستور عمل ، لأنها تؤدى إلى الفهم السليم لمتطلبات التعليم الجامعى.
تمثل الرؤية المجتمعية التى تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية التى عن طريقها يسعى النظام التعليمى لتحقيق أهداف ومطالب التنمية، فالتخطيط للتنمية فى الموارد البشرية هو نقطة البدء فى كل سياسة تعليمية على أساس أن الإنسان هو العنصر الأول فى بناء الحضارة والتقدم.
تساعد عملية التخطيط فى مختلف قطاعات التعليم الجامعى وتحديد أهدافه والخطط الزمنية لتحقيق التقدم المنشود منه، كما تحدد الأطر والأسس والمبادىء والقيم العامة التى تسير على ضوئها العملية التعليمية كلها فى تحديد المسئوليات الإدارية والفردية والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف.
تتحدد كمعايير للتقويم، ففى ضوئها يتم قياس الأداء الفعلى.
تساعد فى عمليات المتابعة والمراقبة وتوجيه العاملين وتنميتهم إدارياً.

٣- فلسفة وأهداف سياسة التعليم الجامعى:

فلسفة التعليم الجامعى: " هى الخريطة العامة التى تحدد موقع كل عنصر من عناصر منظومة التعليم الجامعى، وما يكون بينها من علاقات ومسارات لكل منها توجهاتها، فالظروف المحيطة بالجامعة والعلاقات السياسية والثقافية المتعددة والمعقدة بين الدول الصغرى والدول الكبرى، فضلاً عن بنية التركيب الطبقى كان لها دور فى تغيير ملحوظ فى الفلسفة القائمة
وتعنى فلسفة التعليم الجامعى أيضاً: " الرؤية الفكرية الشاملة المتكاملة التى تستند إليها الأهداف التى يباغيها المجتمع وتوجه نظامه التعليمى[1]، فالجامعة مشروع استثمارى له مردود اقتصادى واجتماعى، حيث يعود على الفرد والمجتمع بمنافع كثيرة. إلى جانب المنافع العامة المتمثلة فى إنماء الوعى المجتمعى لدى الأفراد"

---

(١) شاكر فتحى أحمد، همام بدراوى زيدان: التربية المقارنة- المنهج والاساليب والتطبيقات- مجموعة النيل العربية- القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١٧

كما تعنى فلسفة التعليم الجامعى: "مجموعة من المفاهيم والقيم والمعتقدات التى تسيطر على توجهات سياسة التعليم الجامعى خلال فترة من الزمن، مما يعنى أن تباين السياسات التعليمية من مجتمع لآخر وفى نفس المجتمع فى فترة تاريخية إلى أخرى يعود إلى اختلاف الفلسفات التربوية المتبناة، أى إلى اختلاف الأيدلوجيا السائدة والتوجهات العامة والحاكمة للنظام السياسى"(١).

وفلسفة سياسة التعليم الجامعى تعنى: " الرؤية الكلية العامة بالتالى فهى تحدد القدرات والمهارات والسمات التى يجب أن تتوفر فى شخصية الطالب الجامعى والتى يجب أن تعمل الجامعة على تخليقها واستزراعها بصورة تتجاوز سلبيات الواقع واستشراق وآفاق المستقبل، من ثم فإنه فى ظل التغيرات والتطورات الهائلة المتدفقة، فإن الجامعة لم تعد قاصرة على الصفوة كما كانت فى الماضى، وأصبحت الجامعة لتعليم الجماهير وأصبح السائد هو سياسة التعليم الجامعى للجميع وإعداد الطلاب فكرياً وثقافياً للوفاء باحتياجات التنمية فى مجالات التخصص المختلفة والاهتمام بالجانب الثقافى العام وتنمية الوعى لدى الخريجين"(٢).

فمن أولويات الإصلاح التربوى هو تبنى فلسفة تربوية واضحة المعالم ، تلك الفلسفة التى تبنى على أساس التصور الدقيق لطبيعة العالم الذى يعيش فيه الإنسان ومكانته الوجودية وأهدافه المأمولة، إضافة إلى خصائص القيم التى تدفع بالذات الإنسانية إلى المثل وأنبل الغايات، إنها الفلسفة التى تبرز معالمها كمنطلقات أساسية فى بناء إنسان التنمية الذى هو هدفها وغايتها وأدائها

فوجود فلسفة تعليمية واضحة للتعليم الجامعى مثل التعليم من أجل العمل المنتج والتعليم والتنمية الاقتصادية والتعليم والتنمية البشرية، توفر للتعليم الجامعى الجيد نظرة شاملة لتطويره وتنميته وذلك من خلال إعداد الطالب فكرياً وثقافياً للوفاء باحتياجات التنمية فى مختلف المجالات

ولكى يتحقق ذلك لابد من توفير تعليم جامعى يتفق فى أهدافه وبنيته مع فلسفة المجتمع الجديد وينبع من احتياجاته الفعلية ويراعى خصائصه الديموجرافية والمجتمعية التى تختلف بدورها عن المجتمعات القائمة

ففلسفة سياسة التعليم الجامعى تسعى إلى إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم، وهو ما دعى الدول المتقدمه والنامية على حد سواء إلى تجويد تعليمها الجامعى الذى أصبح مطلباً ملحاً وليس فقط من جانب رجال التربية، بل ومن جانب رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع.

---

(١) شبل بدران: سياسة التعليم في الوطن العربي- دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية، ١٩٩٣، ص٥
(٢) موسـي على الشـرقاوى: تطوير التعليم الجامعي في مصـر في ضـوء إدارة الجودة الشـاملة الواقعة ولاشكالية - مجلة كلية التربية بالاسماعلية – العدد الثالث، ٢٠٠٣، ص٣٥.

واستناداً إلى ما سبق يتضح دور الفلسفة التعليمية للتعليم الجامعى وما لها من دور هام فى حياة الأمم والشعوب، فهى المسئولة عن نشر العلم والمعرفة، وعن إعداد وتكوين رأس المال البشرى اللازم لتحقيق أهداف التنمية للجميع وأيضاً الجامعات مؤسسات أكاديمية هامة وصناعة هامة ومصدر للتدريب والتعليم فى كافة القطاعات المختلفة[١].

وفى ضوء ما سبق يمكن استخلاص المبادىء التى تقوم عليها فلسفة سياسة التعليم الجامعى كما يلى[٢]:

التنمية البشرية: بحيث يصبح الإنسان محور عملية التنمية ذكر أو أنثى فى غذائه وصحته وتعليمه وترفيهه وبيئته وحقه فى المشاركة فى بناء المجتمع.

المساهمة فى بناء مجتمع معرفى بحيث تصبح الجامعة منتجة للمعرفة بأدواتها ومحتواها بجهد متواصل تشارك فيه مختلف القواعد التعليمية والبحثية والإنتاجية على أساس أن التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة وعاء القيم والمثل والمهارات والفنون والمعارف.

الحفاظ على الهوية الثقافية كسبيل لعدم الذوبان فى الأخر فى ظل العولمة والمشاركة معه فى صنع الحضارة واستهلال مفرداتها.

التحول إلى مجتمع المعرفة، وذلك لأن تقدم المجتمعات أصبح مرتبطاً بما تملكه من معرفة ولابد من تحول المجتمعات إلى مجتمع منتج للمعرفة وليس مستهلكاً لها فقط، وهو ما يبرز أهمية ودور التعليم الجامعى والبحث العلمى.

الجامعة جامعة لوظائف التعليم والتعلم لإعداد الكوادر الفنية والمهنية التى لا تقتصر على فئة معينة وإعداد الكفاءات العالية والنخب العلمية المتخصصة من الباحثين فى مختلف مجالات النشاط المجتمعى.

التعليم الجامعى جامع من ناحية فهو يبين استجابة الغايات ومقاصد المجتمع الذى أسسها لترسيخ مقوماته الحضارية وتحديدها وتحقيق تماسكه ووحدته الوطنية، من ناحية أخرى تعمل الجامعة على تجديد وتطوير هذا المجتمع من خلال ما تقدمه من مقومات حيوية.

---

(١) مصطفي حسين باهي، ناهد يري فياض: اتجاهات التعليم العالى في ضوء الجودة الشاملة- مكتبة الأنجلو المصرية –القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٥.

(٢) سعيد إسماعيل على: نحو إستراتجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر- كتاب الاهرام الاقتصادى – العدد ٢٣٣- ٢٠٠٧، ص٥٠، ص٥٥.

ومن فلسفة التعليم الجامعى يتضح أنها تتحدد برسالة وأهداف التعليم الجامعى وتنطلق من رؤية معطيات واقع الجامعة ومدى مواكبتها لمتغيرات العصر المعرفية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية مع توافر الإمكانيات التى تستطيع إقتحام هذا التحدى فى العالم والذى يضمن لها الترابط والتكامل فى وظائفها ومهماتها داخلياً فى ظل متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة والرأسمالية التى تقوم على قيم تحقيق الربح وتجنب الخسارة والاستثمار الرشيد(١).

ولذا فتعتبر عملية بناء السياسة التعليمية للتعليم الجامعى عنصر مهم للتخطيط والنمو، كونها مرشدة للأهداف والوسائل والإجراءات ومصدراً رئيسياً فى التعليم الجامعى ومخرجاته البشرية المؤهلة والمدربة للمجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية من أجل تدعيم النمو والرخاء(٢).

كما ترتبط سياسة التعليم الجامعى بالتخطيط وذلك من خلال وضع سياسة تعليمية توجه قرارات التخطيط وتنفيذها، كما يتضمن تخطيط التعليم الجامعى وضع سياسات تحقق أهداف التعليم الجامعى وتنطلق منها، فالسياسات وإجراءات العمل مرحلة مهمة من مراحل التخطيط كما أن السياسة التعليمية خطوط عامة يعمل عليها التخطيط، وفى ضوئها كما أن المخططين قد يشاركون فى وضع السياسة التعليمية من حيث كونهم يعرفون الواقع ويعرفون النواحى العلمية وإمكانية التطبيق ونتائج البحوث(٣).

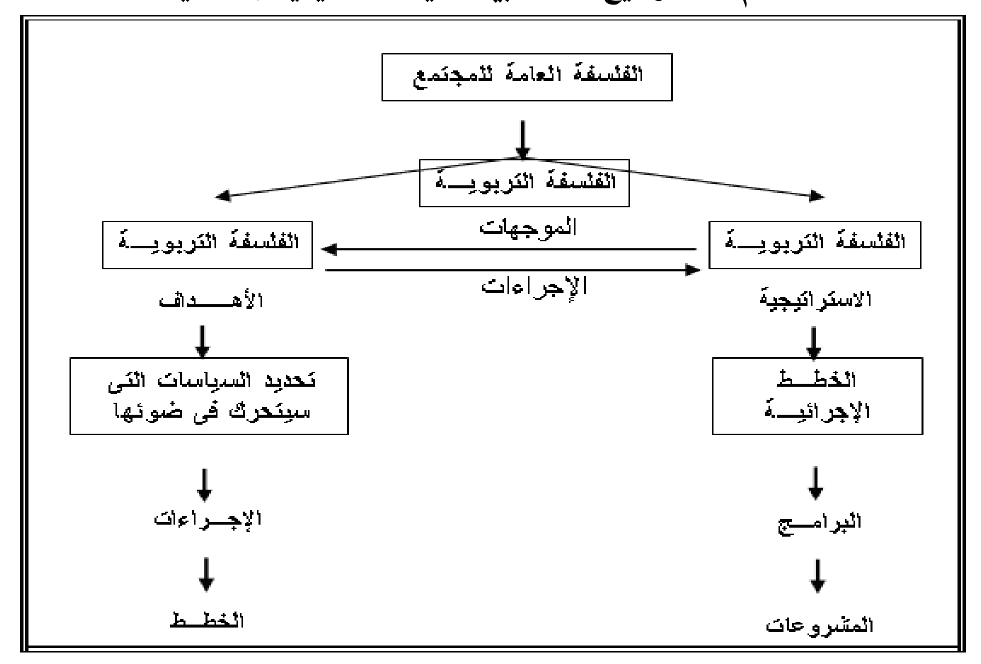
---

(١) عبد الفتاح تركي: إستقلال الجامعات إلى أين؛ ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية السادسة، إستقلال الجامعات في مصر، "رؤية تحليلية"- كلية التربية – جامعة طنطا- ٢٠٠٧،ص ١٦.

(٢) أمال كامل أندراوس: السياسات التعليمية في مصر (مرجع سابق) ، ص٢٠.

(٣) محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته- مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٦٣،ص ٦٥.

شكل رقم (١): توضيح العلاقة بين السياسة التعليمية والتخطيط



المصدر: السيده محمود إبراهيم: المخطط التعليمى دوره فى ربط البحث بصنع السياسة التعليمية -مكتبة الانجلو االمصرية -القاهرة- ٢٠١١:ص ٣٧.

من الشكل السابق يتبين أن السياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعى خاصة تحتوى التخطيط والتخطيط التعليمى يحتوى السياسة، بمعنى أن خطوات السياسة التعليمية تبدأ بوضع الأهداف ثم الاستراتيجية، فالخطط والبرامج والمشروعات والتخطيط التعليمى يبدأ بالأهداف، تم تحديد السياسات والإجراءات والخطط، إذاً فالسياسة متضمنة فى التخطيط والتخطيط متضمن فى السياسة بالإجراءات والخطط والمشروعات والبرامج التعليمية. ففى الدول المتقدمه الذى يصنع المعرفة ويطورها ويغيرها ويضيف إليها الجديد باستمرار وبسرعة كبيرة هو صانع للسياسة ومخططها.

هذا ويمكن الإشارة إلى أربع أهداف رئيسة لسياسة التعليم الجامعى تتمثل فيما يلى:

٣-١ أهـداف عامة وأساسية تتمثل فى الآتى[١]:

تحقيق التنمية البشرية لكل أفراد المجتمع.

إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فى حقول المعرفة المختلفة.

توجيه السياسة التعليمية لتلبية حاجات سوق العمل ومتطلباته من التخصصات الأكاديمية والتطبيقية والفنية والمهنية.

تشجيع البحث العلمى ودعمه والارتقاء بمستواه بما يحقق الأولويات والاحتياجات الوطنية.

إرساء الديمقراطية الصحيحة، فالتعليم الجامعى يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهى أولى خطوات العدالة الاجتماعية.

المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية فى المجتمعات وزيادة قدرته التعليمية على تغير العادات غير المرغوب فيها لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية.

المساهمة فى تسلح الفرد بثلاث قدرات هى القدرة على التعامل مع الأفكار والقدرة على التعامل مع الأشياء، ثم القدرة على التعامل مع الآخرين.

٣-٢ أهـداف خاصة بسوق العمل[٢]:

إنتاج قوى عاملة على مستوى عال من الإعداد والتأهيل.

تدريب الباحثين.

توسيع فرص الحياة أمام الدارسين.

خدمة المجتمع من أجل التكيف مع المتغيرات السريعة ، مع الحاجات الثقافية المتزايدة للمجتمع من أجل استيعاب الثقافة ونشرها وتبادل المعرفة ، وتزويد الثقافة بالإضافات الخلاقة من أجل تقدم المجتمع وتفى باحتياجاته من الكوادر البشرية.

---

(١) - صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين: " ضمان الجودة ومعايير أعتماد مؤسسات التعليم العالى في مصـــر وتصـــور مقترح "- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الســـنوى الثالث عشـــر – بعنوان الأعتماد وضـــمان جودة المؤســـســـات التعليمية. بالاشـــتراك مع الجمعية المصـرية للتربية المقارنة والأدارة التعليمية- كلية التربية ببنى سـويف – جامعة كفر الشـيخ – في الفترة من ٩-١٠ يناير ٢٠٠٥، ص٤٩.

- موســى على الشــرقاوي: تطوير التعليم الجامعي في مصــر في ضــوء إدارة الجودة الشــاملة الواقع والإشكاليات (مرجع سابق) ، ص٥٥

(٢) رمزي احمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة (مرجع سابق)، ص٩٠

٣-٣ أهـداف خاصة بالطالب الفرد[١]:

النظر للتعليم الجامعى بوصفه عملية خبرة مستمرة لا نهاية لها (خبرة تعلم مستمر).

تنمية قدرات الفرد الذاتية وتحقيق الاستقلالية.

إعداد الفرد أكاديمياً وعلمياً، أى إعداد متكامل يتضمن الإعداد النفسى والأخلاقى والرياضى والثقافى والإعداد الجيد المناسب لسد حاجات ومتطلبات المجتمع فى شتى التخصصات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٣-٤ أهـداف خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢]:

إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية العالية فى مختلف التخصصات التى يحتاج إليها المجتمع وفى مختلف مواقع العمل، وذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يتطلب تحديد أولويات التنمية وحصر الإمكانيات القائمة والاحتياجات المطلوبة.

القيام بدور أساسى فى البحث العلمى فى مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجيا والعمل على تطويرها.

المشاركة فى تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التى تؤدى إلى التقدم الحضارى والاقتصادى والاجتماعى.

تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها فى المجتمع والتى تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية فى علاقة متبادلة.

ويمكن إجمال أهداف سياسة التعليم الجامعى فى النقاط التالية[٣]:

تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم الجامعى من خلال إعادة تشكيل بنية التعليم لتحقيق حاجات الفئات المحرومة، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق المشاركة الإيجابية والتنمية الشاملة من خلال ربط التعليم الجامعى باحتياجات المجتمع.

---

(١) مليحان معيض الثبيتي: الجامعات ، نشـاتها، مفهومها، وظائفها "دراسـة وصـفية تحليلية"- المجلة التربوية- جامعة الكويت- العدد٥٤- المجلد ١٤- شتاء٢٠٠٠، ص٢٣٤

(٢) راشد القصيبي: الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي و سوق العمل- مجلة البحوث النفسية والتربوية- كلية التربية- جامعة المنوفية- العدد الرابع- السنة الحادية عشر- ١٩٩٥، ص١٩٥.

- طارق عبدالرؤف محمد عامر: تصـور مقترح لتطوير الجامعة في خدمة المجتمع في ضـوء الإتجاهات العالمية الحديثة- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي-٢٠٠٧، ص ص٩-١٠

(www.qou.edu/arabic/conferencas/../dr-ayddaBakeer.pdf) accessed date14/6/2012 .

(٣) على الألمعي: مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها واهدافها (مرجع سابق)، ص٣

- عبدالفتاح أحمد جلال ورويدا صـبحي محمد سـليم: الكليات التكنولوجية "دراسـة شـاملة"- معهد الدراسات والبحوث التربوية- جامعة القاهرة- ٢٠٠٤

(www.khayma.com/education-tecnology/studyto5.htm) accessed date 11/12/2011

تحقيق التكامل والانسجام بين أهداف التعليم الجامعى والأهداف التربوية للنشاطات المختلفة.
تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات والحريات الأساسية، وتقوية روح التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم.
تحقيق التنمية البشرية الشاملة.
التأكيد على بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل.
مد البلاد بحاجاتها من القوى البشرية المؤهلة والمدربة جيداً.
هذا وتقوم أهداف سياسة التعليم الجامعى على عدة مبادىء وغايات أساسية من أهمها ما يلى[١]:
زيادة فاعلية ديمقراطية التعليم الجامعى.
توفير التمويل اللازم من الدولة والقادرين.
زيادة فاعلية الجدارة الجامعية والارتفاع بكيف التعليم وبتطوير مناهجه وأساليب التدريس ونظم الامتحانات والنهوض بمستواه.
تطوير سياسته وخططه وهياكله المؤسسية وزيادة فاعلية البحوث العلمية من أجل احتياجات ومتطلبات التنمية والنهوض بمعدلاتها.
واستناداً إلى ما سبق من مبادىء سياسة التعليم الجامعى نجد أن سياسة التعليم الجامعى فى العالم تؤكد على توفير التعليم الجامعى للجميع بصورة متكافئة باعتباره خدمة إجتماعية يجب توفيرها للجميع ممن يريد الالتحاق به، وأنه حقاً من حقوقهم الأساسية وشرطاً من شروط تحسين نوعية الحياة وزيادة الدخل، مما يحقق لهم الرفاه ويوسع من خياراتهم فى الحياة.
أما بالنسبة لغايات سياسة التعليم الجامعى فهى كما يلى[٢]:
إكساب المعرفة.
تنمية الذات والقدرات الشخصية.
إعداد الإنسان المؤهل والمدرب جيداً لسوق العمل لمواجهة متطلبات التنمية البشرية فى ظل التحديات العالمية وتكنولوجيا المعلومات.
إستراتيجية تعلم لتعرف، تعلم لتعمل، تعلم لتكون وتعلم لتشارك الآخرين.

---

(١). أميمة عبود (مرجع سابق)، ص٢٦٢.
(٢) جاك ديلور وآخرون: التعلم: ذلك الكنز المكنون- تقرير قدمته اليونسكو إلى اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادى والعشرين- مركز مطبوعات اليونسكو- مركز الكتب الأردنى – القاهرة- ١٩٩٩، ص٨٦.

٤- ملامح سياسة التعليم الجامعى:

يتطلب الدور الذى تقوم به سياسة التعليم الجامعى فى خدمة احتياجات ومتطلبات التنمية البشرية بعض الخصائص والمقومات الأساسية التى تضمن لها الفاعلية. وتتحدد ملامح سياسة التعليم الجامعى وفقاً لاتجاهين:

الاتجاه الأول: ويطلق عليه " الاتجاه التقليدى " أو الاتجاه المنطقى ويفترض فى هذا الاتجاه أن المجتمع يجمعه اتفاق قيمي عام، وأن المؤسسات والجامعات تشارك فى تحقيق الاستقرار المستمر للجميع، وهو يعتبر السياسة التعليمية عملية ترتكز على أسس علمية وأنها تتم فى مراحل خطية متميزة والتى قد تتمثل فى (تحديد المشكلة وتحديد القيم – الأهداف والأغراض – وتحديد الخيارات لتحقيق الأهداف، تحليل الكلفة/ الفائدة للخيارات، واختيار مجموعة من الأفعال وتصميم مجموعة الأفعال)[١].

الاتجاه الثانى: تعتبر السياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعى خاصة " معقدة ودينامية ومتعددة المراحل والأدوار والعلاقات، وأنها ذات طبيعة سياسية وأنها تمثل تسوية تكافح من أجلها المصالح المتنافسة فى جميع المراحل، ويفترض أن يكون المجتمع يتكون من جماعات متنافسة لها قيم ومصالح مختلفة واقتراب من السلطة وتنفيذها يحتاج أن تتناسب مع واقع وظروف مجتمعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويجب أن تتكامل السياسة مع سياسات المجتمع فى القطاعات الأخرى"[٢].

هذا ويمكن تحديد أهم ملامح سياسة التعليم الجامعى فى الآتى: [٣]

السياسة التعليمية ترتبط بالسلطة، فهى تترجم بقوانين وتشريعات من ناحية وأنظمة إدارية من ناحية أخرى تسعى لتنفيذ هذه القوانين والتشريعات من احتياجات التنمية.

السياسة التعليمية ديناميكية تفاعلية، فهى ليست مجرد نص مكتوب أو مجموعة من التعليمات والأهداف، بل تمثل تسويات بين اتجاهات متصارعة عن الكيفية التى يتم بها العمل.

---

(١) أحمد إسماعيل حجي: تطوير التعليم فى زمن التحديات الأزمة وتطلعات المستقبل (مرجع سابق) ، ص ص ٦٧-٩٦

- Sandra Taylor, (et.al,)., Educational Policy and Politics of Change, (London Routledge, 1997), p.24.

(٢) عبدالجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار (مرجع سابق)، ص٤.

Sandra taylor, (et.al) ,(op.cit),p24

(٣) عبدالرحيم البدري: بعض مشكلات سياسات التعليم العالي في الجماهيرية (مرجع سابق)، ص ص٤-٥

السياسة التعليمية توجد فى سياق اجتماعى واقتصادى، ومناخ أيدلوجى وسياسى ومادى، بالإضافة إلى احتياجات الأفراد، مما يؤثر فى شكل وتوقيت السياسة.
الترابط والتكامل فى الأغراض، فإذا كانت السياسة التعليمية تجمع بين أغراض ذات طبيعة سياسية أو فلسفية أو ثقافية أو اقتصادية أو تربوية، فإن من الضرورى أن تجمع كل هذه الأغراض المتنوعة نوعاً من الترابط والتكامل فيما بينها.
القابلية للتسجيل حتى يتم الالتزام بها، لتجنب الانحراف نحو الاتجاه العام فيجب إعلانها وإذاعتها لجميع القائمين عليه فى صورة مكتوبة.

٥- مقومات سياسة التعليم الجامعى:

هى المبادىء والأسس التى تجعل سياسة التعليم الجامعى تحقق أهدافها المنشودة والمأمولة والمرغوبة منها وهى تحقيق التنمية عامة والتنمية البشرية خاصة.

ومن المبادىء والأسس التى تعتبر مقوماً من مقومات سياسة التعليم الجامعى ما يلى[١]:

إن التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدأن من المولد حتى نهاية الحياة، إلا أن التعليم النظامى يحتل جانباً رئيسياً فى هذا المسار، لأنه يمثل أهم حلقات التعليم الجامعى المستمر ويلعب دوراً هاماً ورئيسياً فى إكساب المعارف الأساسية الخاصة بالتكنولوجيا والفنون والبرامج.
التنمية البشرية بحيث تتكامل عناصر عدة أهمها توافر المعرفة والثقافة والمستوى الاقتصادى المناسب والمشاركة الإيجابية مجتمعياً وسياسياً واقتصادياً والصحة السليمة والبيئة غير الملوثة.
تطوير القدرات فى مد القطاعات بالخريجين القادرين على مواكبة المتغيرات الجديدة والتعامل مع المشكلات الخدمية والعقول المبدعة القادرة على التواصل العلمى.
ويمكن تقسيم مقومات سياسة التعليم الجامعى إلى:
مقومات قومية.
مقومات دولية.
مقومات أكاديمية.

(١). هاشم فوزي دباس العبادي ويوسف حجيم الطائي وأفنان عبد علي الأسدي: إدارة التعليم الجامعي ومفهوم حديث فى الفكر الإدارى المعاصر (مرجع سابق)، ص ص ٩٧-٩٨.

١-٥ المقومات القومية لسياسة التعليم الجامعى:

وهى تتضمن المرجعية المجتمعية، بمعنى أن النظام التعليمى جزء من المنظومة المجتمعية تؤثر فى المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، أى أن مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية وتحدد المبادىء والأسس والمعايير للحكم على سلامة هذه السياسة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع[١].

ومهما يكن من السياسات ومستوياتها، فإنه ينبغى أن تتصف سياسة التعليم الجامعى بعدة صفات وخصائص منها:

الديناميةوالمرونـة.

القابلية للتطبيق.

التفسيـر والتوجيه.

الاتفاق على أن تبنى السياسة التعليمية فى ضوء الهدف.

ضرورة توافر مقومات تنفيذ سياسة التعليم الجامعى.

ضرورة أن تتكامل سياسة التعليم الجامعى مع السياسات الأخرى فى المجتمع.

أن تكون السياسة التعليمية للتعليم الجامعى ذات بعد مجتمعى (الواقعية).

أن تكون سياسة التعليم الجامعى ذات الصبغة العلمية.

أن سياسة التعليم الجامعى ذات الإتجاه /النظرة الإصلاحية.

حصول سياسة التعليم الجامعى على موافقة والرضا من قبل الهيئات الرسمية والشعبية.

الثبات والتطور.

ولكى يتحقق لسياسة التعليم الجامعى الثبات والاستقرار لابد لها من مقومات من أهمها:

أن تعكس بصدق الصورة التى ينشدها المجتمع، وأن تتسق مع مخططات الدولة للتنمية وأن تتناسب مع الإمكانات المتاحة مادية وبشرية، وأن تتفق والاتجاهات النابعة من تاريخ المجتمع وفلسفته وتقاليده وآماله.

أن تراعى سياسة التعليم الجامعى فى كل الخطط والمناهج الدرأسية وتعميق مفاهيم الاجتماعية الصحيحة بكل الوسائل التطبيقية والنظرية.

أن تتضح فيها وظيفة الجامعة باعتبارها مؤسسة تربوية اجتماعية ومركز إشعاع للبيئة والعلاقة بين الجامعة والمجتمع والتنمية لتحقيق المزيد من العناية بجهود كل من سياسة التعليم الجامعى فى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لعملية التنمية.

---

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار (مرجع سابق) ص٧.

أن تهتم السياسة التعليمية بكل شريحة فى المجتمع ليرتفع بذلك الوعى ، وترتقى بالقوى العاملة وتتاح الفرص للاكتفاء الذاتى وتتسع المجالات أمام ذوى المواهب.

تتجه سياسة التعليم الجامعى فى مجالاتها التنفيذية إلى اللامركزية، فتقتصر مهمة الوزارة على التخطيط العام والمتابعة والتقويم، وتقوم بتنفيذ مواد السياسة بحسب حاجة كل بيئة أو دولة.

أن تحقق سياسة التعليم الجامعى فى إنتاجها النهائى إعتزاز الفرد بالقيم الروحية وتمسكه بدينه واعتزازه بوطنه والانتماء له، لتدفع بعد ذلك إلى العمل دفع وطنه واحترام قيمه والحفاظ على تراثه وأمجاده.

أن تضع سياسة التعليم الجامعى الخطط السليمة للنهوض بعمليات البحث العلمى الجامعى وتتضمن تحديد المجالات والآليات والتنسيق مع الجهات المختصة لتوفير تشريعات لمشاركة مؤسسات الإنتاج والتنمية من وضع نتائج البحث العلمى موقع التطبيق والإفادة العلمية

بالتالى تكون السياسة التعليمية متفقة مع حاجات المجتمع وتطلعاته ومواكبة للتطور الحضارى، مما يحقق لها خاصية الثبات والاستقرار.

أن تكون سياسة التعليم الجامعى قابلة للتقويم:

إذا كان التقويم يتم فى ضوء أهداف متفق عليها، وكانت السياسات تمثل ترجمة للأهداف فإنها فى نفس الوقت تتخذ تقويم الأداء بشرط أن يكون من لهم علاقة بهذه السياسة على دراية تامة بها وتقبل بها

٥-٢- المقومات الدولية لسياسة التعليم الجامعى:

ومن المقومات الدولية لسياسة التعليم الجامعى تلك المبادىء التى أوصت بها تقارير المنظمات الدولية المعنية بشئون السياسة التعليمية، حيث تقدم تقارير معلومات عن واقع ممارسات فعلية لبعض نظم التعليم فى دول العالم حسب المجالات التى يتم إختيارها وهذه الممارسات وما قد يتبعها من توصيات تمثل مدخلاً مهماً لتقييم السياسات التعليمية المطبقة فى هذه النظم، أو مدخلاً مهماً فى عملية بناء وتكوين هذه السياسات[1].

وتأتى فى مقدمتها تقارير التنمية البشرية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وتقرير التنمية فى العالم الذى يصدره البنك الدولى، ومن هذه المؤتمرات والتقارير الإعلان العالمى (إعلان باريس) للمؤتمر الدولى حول التعليم العالى الذى عقد فى باريس فى الفترة من ٥-٩ أكتوبر عام ١٩٩٨م تحت إسم المؤتمر الدولى للتعليم العالى فى القرن والواحد والعشرين ـ الرؤية والفعل

(١)إبراهيم مرعي العتيقي: سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم "دراسة تحليلية" ـــ دار الوفاء ـ الأسكندرية ـ ٢٠٠٦ ، ص ٢٤٦-٢٤٧

والذى أكد على مسئولية التعليم العالى/الجامعى عن القيام بالوظائف والمهام التالية: [١]

إيجاد المعرفة الجديدة ونشر تلك المعرفة الجديدة بين أفراد المجتمع.

وضع تلك المعرفة الجديدة فى خدمة التنمية البشرية وذلك على أساس مسئولية التعليم الجامعى فى تحقيق التنمية البشرية.

إعداد خريجين مؤهلين تأهيلاً عالياً للمواطنة وتلبية احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة من أجل مقابلة احتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرة.

تقديم نظام مفتوح للتعليم الجامعى والتعليم مدى الحياة يتسم بالمرونة.

تقديم المعرفة ونشرها من خلال التعليم والبعثات والبحث العلمى.

المساعدة والمحافظة على القيم الثقافية من خلال التأكيد على الفهم الواسع للقضايا الثقافية وتحليلها وتقدمها.

هدف التعليم الجامعى ليس تخريج أعداد من المهنيين أو المختصين فقط، بل لابد أن يكونوا على قدر من العلم والثقافة لإعداد الطلاب للمستقبل القريب، ولم يعد من الممكن الاكتفاء بإمداد الشباب بالثقافة وإعدادهم كمختصين فقط، بل يتعين أن تتسع النظرة فى إعداد الشباب الذى يمتلك المعرفة والكفاية بما يجعله قادراً على أن ينتقل بسهولة من عمل إلى أخر.

الثورة التقنية تتطلب تحقق تأثير فى البلاد النامية وتغير بالنسبة لمتطلبات العمل المتغيرة وإتاحة فرص التعليم المستمر مدى الحياة لأكبر أعداد ممكنة وهو المفتاح الرئيسى لمواجهة التغيرات السريعة فى العالم.

كما قدمت اليونسكو وثيقة بعنوان " بحث فى سياسات التغير والنمو فى مجال التعليم العالى عام ١٩٩٥م " وتنص الوثيقة على الآتى[٢]:

التوسع فى نطاق الالتحاق بالتعليم العالى والمشاركة فى تعزيز الاستثمارات فى التعليم وتوفير البدائل التمويلية مع ضمان أساس واسع للتمويل لمصادره الجلية

ضرورة تحسين جودة التعليم وتنوعه وتحسين ملائمته واستجابته لتحديات العالم سريع التغير على المستويات الدولية والإقليمية والوطنى والمحلى.

تعزيز البحوث العلمية ودعم الحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتى والمؤسسى.

ضرورة مراجعة توجهات الجهات المانحة فيما يخص رسوم التسجيل وإلغاء المجانية وتقلص دور الدولة فى التمويل وبعض الأشكال المستحدثة لاسترداد تكلفة التعليم العالى/ الجامعى، مما يجور على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

(**1**) UNESCO, world Conference on University Education in the Twenty first Century: Vision and Action World report (Paris: unesco- puplishing- 5-9 Octber), 1998, P.120.

(**2**) Unesco, Policy Paper For Change and Development in University Education, UNESCO (paris, 1995)p.8

كما تشير توصيات تقرير " التعلم ذلك الكنز المكنون " ١٩٩٩ فى مجال سياسة التعليم الجامعى، وهى كالآتى[١]:

إن التعليم الجامعى فى المجتمع هو أحد محركات التنمية الاقتصادية وأحد محاور التعليم مدى الحياة، كما أنه مستودع المعارف ومبتدعها، فضلاً عن أنه الأداة الرئيسة لنقل الخبرة الثقافية والعلمية التى راكمتها البشرية.

إن التعليم الجامعى ضرورى للنمو الاقتصادى، بذلك يصبح الارتباط بين معدل التقدم التقنى وبين نوعية التدخل البشرى أكثر وضوحاً باطراد وأن التعليم الجامعى بذلك يصبح الدافع للنمو الاقتصادى وذلك لما يوفره من الأيدى العاملة المؤهلة والمدربة لسوق العمل وتوفير التكنولوجيا، وهكذا أصبح التعليم الجامعى أحد المحركات الرئيسة للتنمية فى القرن الحادى والعشرين ويسهم فى التقدم العلمى والتكنولوجى الذى يحتاجه النمو الاقتصادى.

إن التنمية البشرية هدفها وغايتها رفاهية الإنسان، وأن الفقر يمثل خطورة كبيرة على الإنسان على الصعيد العالمى، وأن التنمية هى تنمية الإنسان فى غذائه وصحته وملبسه والمساواة بين الفئات الاجتماعية ومشاركته الديمقراطية وتحسين ظروف معيشة الأجيال القادمة واحترام البيئات الطبيعية التى تعتمد عليها كل حياة فى البلدان النامية والمتقدمه على السواء.

إن سياسة التعليم الجامعى بكل مكوناتها تسعى لتحقيق التنمية البشرية من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع وتوفير التمويل والتأكيد على التعليم والتدريب المستمر، وذلك لأن عملية التنمية تساعد على إيقاظ وفتح الطريق لكل طاقات من هو مؤهل ومدرب فى آن واحد محركها الأول وغايتها الأخيرة: الكائن البشرى وليس فقط الذى يعيش على الأرض اليوم، ولكن أيضاً من سيعيش عليها غداً.

إن سياسة التعليم الجامعى لا تستهدف اكتساب المعارف المدونة والمقننة بقدر ما ترمى إلى إتقان أدوات المعرفة ذاتها ووسيلة وغاية معاً لحياة الإنسان، كما تهدف سياسة التعليم الجامعى بتعليم الإنسان كيف يوظف المعارف ويقننها كل فرد لكى يفهم العالم المحيط على الأقل بقدر ما يكون ذلك ضرورياً له للعيش حياة كريمة وتنمية قدراته المهنية للاتصال بالأخرين.

إن تتبنى السياسة التعليمية مبدأ التعلم مدى الحياة حتى يقود المجتمع وجميع البلدان وخاصة البلدان المتقدمه (حيث القيود المالية أقل وطأة) إلى إعادة النظر فى طرائق تمويل التعليم من منظور أوسع فى محاولة للتوفيق بين مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وضرورة تنويع مسارات الفردية للتعليم والتأكيد على التعليم والتدريب.

(١) جاك ديلور وآخرون: "التعلم ذلك الكنز المكنون" (مرجع سابق) ، ص ص ٧-٢٣١

كما أكد المؤتمر العام لليونسكو" الرؤية العالمية للتعليم العالى " فى دورته السابعة والعشرين/ نوفمبر ١٩٩٣م على الآتى[١]:
أن يكون التعليم الجامعى متاحاً للجميع ولكل من لديهم القدرات والحافز.
أن يعمل على الإعداد المناسب لكل مراحل الحياة والتعليم المستمر مدى الحياة.
أن يعزز المساواة بين البشر وتكافؤ الفرص بين الجميع.
أن يعمل على زيادة الوعى العام لما يهم البشر ككل.
أن يدعم التعليم الجامعى ثقافة السلام والتعاون والتنمية المستدامة والبشرية بين الدول.
أن يدعم التعليم الجامعى التضامن العالمى مع مختلف قطاعاته.
أن يعزز المسئولية والمحاسبية الإدارية فى إطار من الثقافة.
أن يزيد التعليم الجامعى من إجراءات البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية.
أن يزيد الاهتمام بالمشكلات التى تعترض التنمية البشرية مثل الفقر - الجوع والعنف وتردى أوضاع الصحة والتعليم والبيئة وخاصة فى البلدان الفقيرة والتى تهددها الأمراض.
أيضاً جاء تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للتنمية البشرية بعنوان " تعميق الديمقراطية فى عالم مفتت " عام ٢٠٠٢م بنتائج ومنها[٢]:
وجود حركة شعبية موائمة وضغط من الرأى العام الذى طالب بمزيد من المشاركة الفعالة فى السياسات التى تعنيه على نحو مباشر والسياسات التعليمية على وجه الخصوص، فكل هؤلاء الذين ينخرطون بشكل نشط فى نظم التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة يرغبون فى المشاركة فى القرارات التعليمية مثل السلطات الإقليمية والمحلية وهيئة التدريس والآباء والطلاب وممثلى رجال الأعمال والشركاء فى المجال الاجتماعى والمجتمع المدنى ككل والشركاء فى التنمية فى تحقيق المشاركة الديمقراطية، ويرتبط بالمشاركة فى صنع السياسة التعليمية. التى يعطها الاستقرار النسبى وينفى عنها صفة التذبذب والتخبط ،اذا فالمشاركة فى عملية صنع سياسة التعليم الجامعى سواء كانت رأسية ام أفقية قضية مجتمع تؤثر فى جميع افراده ولا يمكن ان تستاثر بها فئة معينة او جماعة او حتى الحكومة (السلطات الحاكمة)، ايضا يجب ان تضع السياسة التعليمية من اسفل الى اعلى من المستهلكين والمنفذين والممارسين والراى العام وفى حين تفشل السياسة تزداد الفجوة بينها وبين التنفيذ اذا صنعت من اعلى الى اسفل top –down،وهذا يعنى اللغز الرئيسى لانفصال سياسة التعليم الجامعى، فهو المسئول الاول عن تحقيق التنمية البشرية

(١) اليونســـكو: الرؤية العالمية للتعليم العالي- قرارات المؤتمر العام لليونســـكو- الدورة الســـابعة والعشرين- اليونسكو- نوفمبر ١٩٩٣- ص٤-٥
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشـــرية عام ٢٠٠٢ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت- مركز معلومات قراء الشرق الأوسط- القاهرة- ٢٠٠٢، ص ص ١-١٢٢

كما جاء تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائى عام ٢٠٠٣ اهداف التنمية للالفية تعاهد بين الامم لإنهاء الفاقة البشرية بنتائج منه[١]:

ينبغى ان تصل البلدان الى عتبات اساسية فى مجالات رئيسة عديدة: (التعليم - الصحة -الدخل - البنية التحتية والمنافذ إلى الاسوق).

أن الاستثمار باكرا وبشكل طموح في التعليم الجامعي والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين هي شروط مسبقة للنمو الاقتصاد وهو ما يحقق مرة أخرى المزيد من المكاسب في التعليم والصحة.

تحقيق الأهداف لسياسة التعليم الجامعي هو إقرار على إتباع كل بلد إستراتجية للتنمية تلبي إحتياجاتها المحددة، وذلك من خلال بناء الاستراتجيات القومية على أساس الادلة الراسخة والعلم النظامى الجيد والرصد والتقييم المناسبين.

الإستثمار في التنمية البشرية، (التغذية – الصحة والتعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة) لتعزيز قوى عاملةً منتجة يمكنها الإسهام بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

أن توفير التمويل للانفاق على التعليم الجامعي هو وفاء لمعظم إحتياجات التنمية أو كلها وتحقيق سياسة التعليم الجامعي لاهدافها.

أن انتهاج السياسات الصحيحة والالتزام بالحكم الصالح في تطبيق السياسات وخاصة سياسة التعليم الجامعي هو أهم عتبات حاسمة للتنمية البشرية وتحقيقها.

أن التعليم الجامعي والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاهية الناس وهما مرتبطان على نحو وثيق ، فالتعليم الجامعي يساعد على تحسين الصحة الجيدة التى تسهم في التعليم الأفضل وزيادة النمو الاقتصادى وخاصة تفعيل السياسة التعليمية.

ينبغي التأكيد على اللامركزية في صنع سياسة التعليم الجامعي إلى جانب المركزية مع التنسيق بين المستويات الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة.

وبعد عرض مقومات سياسة التعليم الجامعى فى الإطار الدولى ،يمكننا التعرف على مبادىء وأسس سياسة التعليم الجامعى فى بعض الدول المتقدمه كنماذج للمبادىء والاسس الدولية.

---

(١) برنامج الامم المتحدة الانمائى ، ١ تقرير االتنمية البشـــرية عام ٢٠٠٣ اهداف التنمية للالفية تعاهد بين الامم للانهاء الفاقة البشـرية ، معلومات قراء الشـرق الاوسـط –القاهرة ٢٠٠٣ ،ص٤-١٣١

ففي الولايات المتحدة الأمريكية شهدت سياسة التعليم الجامعي مجموعة من المحاولات لإصلاح التعليم الجامعي من خلال لجان خاصة لبحث أوضاع التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا والتكتلات الاقتصادية، فقدمت اللجان تقرير بعنوان "أمة معرضة للخطر" ويدور حول حتمية إصلاح التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة إن ما يقدمه التعليم الثانوي الأمريكي من مخرجات، فقد أدى الى فقدان قدرة التنافس في الإقتصاد العالمي،وذلك بسبب تدني أداء التعليم الجامعي مقارنة بالدول الصناعية وتضمنت تقريرا لتعزيز متطلبات التخرج في المرحلة الثانوية والجامعية والعمل على تنمية القدرات العقلية والفكرية لدى الطالب، كما قدمت اللجنة تقارير وبحوث تخدم القائمين على صنع سياسة التعليم الجامعي وتقويمه واقتراحات من الهيئات والمنظمات المهنية والتعليمية المعنية بشئوون الإقتصاد وخدمة البيئة، أيضاً الاهتمام بالعلوم والرياضيات والتعليم والتدريب.

هذا وتقوم سياسة التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية على المبادئ والأسس الآتية:

إعداد الفرد المؤهل والمدرب جيداً لسوق العمل لتحقيق زيادة الدخل والرفاه البشري هو هدف السياسة.

تنمية القدرات العقلية والجسدية والأخلاقية من أفراد المجتمع.

مساعدة الفرد على تحقيق ذاته.

القضاء على الفقر وزيادة الدخل والرعاية الصحية وتحقيق التنمية البشرية.

تدعيم الإرتباط الوثيق بين التعليم الجامعي وسوق العمل واحتياجات التنمية.

تحقيق جودة التعليم الجامعي من أجل ملاحقة التغيرات المستمرة لمتطلبات سوق العمل المتغيرة.

إصلاح التعليم الجامعي هو إصلاح للتنمية البشرية، بالتالي فتطوير مشروعاته القومية هى الأولوية الكبرى لديه.

وفي اليابان تنبع سياسة التعليم الجامعى من إدارة لامركزية فالوزارة ، دورها منسق واهميته فى تكافؤ الفرص التعليمية والتوسع فى التعليم الجامعى لكل من يملك الاستعدادات والمواهب والقدرات التى تمكنه من الالتحاق بها،على اعتبار ان الشباب طاقة بشرية اذا احسن تنميتها ورعايتها وتأهيلها ساهمت بفاعلية فى تحقيبق النمو الاقتصادى والاجتماعى ومواجهة التحديات والتغيرات التى يواجهها العالم وقد بذلت الحكومة اليابانية جهوداً فعالة لنشر التعليم الجامعي تحقيقا لديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية مما شجع الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم وتزايد اعداد الملتحقين به عاما بعد عام

وأصبحت جودة التعليم الجامعى من القضايا الملحة لدى صانعى سياسة التعليم التعليم الجامعى وصناع القرار بما لها من تأثير فى تحديد مكان المجتمع الاقتصادى وموقعه من التنافس الاقتصادى وتسيير خطط واهداف السياسة التعليمية والامر الذى تصدرت به كيفية مواءمة مؤسسات التعليم العالى الجامعى مع التغيرات الحادثة فى المجتمع مقدمة اهداف سياسة التعليم الجامعى فى اليابان

هذا وتقوم سياسة التعليم الجامعى فى اليابان على المبادئ والاسس الآتية[1]:

فلسفة إدارية لامركزية على أساس المزيد مع الربط بين التعليم الجامعى ومواقع العمل.

التأكيد على بناء الشخصية اليابانية وتعزيز وتنمية الجوانب الاخلاقية القيمة لدى المتعلم.

توفير الموارد المالية فهى أساس جودة التعليم وجودة البحث العلمى.

التنمية المتكاملة للشخصية عقلياً وجسمياً.

إتاحة التعليم الجامعى للجميع وتحقيق مبدأ التكافؤ الفرص الاجتماعية دون تميزفى عنصر الجنس أو العرق والعقيدة والوضع الاجتماعى والاقتصادى او خلفية الأسرة.

الاهتمام بتعليم الاناث والمساواة بينها وبين الرجل.

إثراء التربية الخلقية فى البيئة التربوية وغرس القيم الأصلية والسلوكيات الخلفية لكى يتمكن المواطن اليابانى من الإسهام فى بناء المجتمع وتقدمه.

أما فى ألمانيا فقد تم اشتقاق السياسة التعليمية للتعليم الجامعى فى القانون الأساسى والذى يمنح كل شخص الحق فى أن ينمى شخصيته بحرية كاملة وأن يختار بملء حريته الجامعة والكلية والتى تتناسب مع ميوله وكفاءاته فهدف السياسة التعليمية هو تمكين كل فرد فى الحصول على التشجيع الامثل والتعليم التأهيلى الذى يتناسب مع اهتمامات وقدرات ومواهبه وكفائته ويساهم جميع القوى الرسمية وغير الرسمية فى صياغة سياسة التعليم الجامعى من اتحادات وروابط المواطنين ووسائل الإعلام والأحزاب ومجلس النواب وغيرهم فى إبداء الرأى فى القضايا المهتمة بالتعليم الجامعى كما ينبع من أسس ومبادئ التعليم الجامعى فى قانون التعليم العالى المعدل عام ١٩٩٨م والذى يقوم على عملية إصلاح أسس شئون التعليم العالى الجامعى وإتاحة المنافسة الداخلية وتشجيعها وضمان القدرة التنافسية للجامعات الألمانية على الصعيد الدولى كما يشارك فى صياغة أساس التعليم الجامعى.

---

(١) احمد نبوى: التعليم فى اليابان– مجلة التدريب والتقنية – العدد (٥) -١٩٩٩ ص ٧٨.
(http://esraa.2009.ahlamauntada.com/t44858.topic) accsesed data 25-3-2012.

وتقوم سياسة التعليم الجامعى فى ألمانيا على المبادئ التالية:
ان كل شخص ينمى شخصيته بحرية كاملة وبملء حريته وفق الجامعة او الكلية التى تتناسب وفق ميولة ورغباته وكفائته.
تمكين كل فرد من الحصول على التشجيع الأمثل والتعليم والتأهيل الذى يتناسب مع اهتماماته من أجل إعداد الكوادر المؤهلة والمدربين جيدا لسوق العمل.
الاهتمام بالبحث العلمى من أجل اتخاذ مهامه على اكمل وجه.
ارساء مبدأ المساواة بين الجنسين فى الفرص التعليمية.
إعطاء أولوية للإنفاق على التعليم الجامعى وفقا للاحتياجات المتزايدة للتنمية.
تنمية قاعدة التميز والاستثمار فى المواهب والتطوير الشامل.
ثم رعاية قدرات الأفراد والإبداع والابتكار والتفكير وتزويدهم بأساسيات المعرفة وتوسيع مجالات الاختيار امامه فى التعليم والعمل.
وفى فرنسا تتسم سياسة التعليم الجامعى فى فرنسا باللامركزية والمشاركة الشعبية واسهام مؤسسات المجتمع فى صياغة وصنع سياسة التعليم الجامعى حيث تقوم سياسة التعليم الجامعى على مبادىء المذهب الثقافى للكنيسة الكاثوليكية فى فرنسا وهى لها دور هام فى توجيهات سياسة التعليم الجامعى من خلال تاكيدها على ان الطبيعة الداخلية للانسان فى الصنع إله يدعو الى المحبة وهو الملهم الاساسى للسياسات التعليمية وهو ما يوضح التاثير الدينى على سياسة التعليم فى فرنسا وانها لازالت الظهير الاساسى والدافع الرسمى عن سياسة التعليم الجامعى الخاص فى مقابل سياسة التعليم الرسمى[١].
هذا وتقوم سياسة التعليم الجامعى فى فرنسا على الأسس والمبادئ الآتية [٢].
ان التعليم حق اساسى ومطلب اجتماعى نحددة العائلة وفق اهميتها ورؤيتها الخاصة.
التأكيد على مبدأ المساواة بين الافراد وتكافؤ الفرص الاتعليمية.
التأكيد على تنمية السمات الشخصية للطالب والخريج فى خلال التنمية العقلانية
الاهتمام بالبحث العلمى وتشجيع تنمية العلم فهو شعاع موجه نحو التطور والتنمية.
ربط الجامعات بمتطلبات سوق العمل وموقع احتياجات التنمية.
الاهتمام بالتعليم والتدريب المستمر.
الوصول الى تحقيق التنمية البشرية.

---

(١) سلامةعبد العظيم حسين: الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم، (مرجع سابق)، ص١٩٠.
(٢) رمضـــان أحمد عيد: نظام التعليم فى فرنســا فى شـــاكر محمد فتحى واخرون- التربية المقارنة والأصـول المنهجية والتعليم فى اوروبا وشـرق اسـيا والخليج العربى ومصـر - بيت الحكمة للاعلام والنشر _ القاهرة _١٩٩٧/١٩٩٨، ص ١٦٤.

اما فى روسيا: فالاستراتيجية المعمول بها والمعلن عنها حالياً فى النظام التعليمى بروسيا قد تضمنت مجموعة من الموجهات العامة للنظام التعليمى المتمثلة فى دعم الهوية القومية وتنمية موارد الاقتصاد الروسى فى ظل الظروف الجديدة ودعم الديمقراطية وتنميتها وتلك الأهداف يتم تحقيقها من خلال ضمان حقوق المواطنين فى الحصول على التعليم وتوفير فرصة للحصول على تعليم متوافق مع مواهب الفرد وقدراته واهتماماته وصحته وتحقيق معدل عالى الجودة[١].

هذا وتقوم سياسة التعليم الجامعى فى روسيا على المبادىء التالية والتى ينبغى الالتزام بها[٢]

تكفل الدولة الاهتمام بإعداد الكوادر والخبرات العلمية الجيدة لسوق العمل

التأكيد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

دعم التخصصات العلمية التى تخدم عملية التنمية و الاقتصاد القومى.

التأكيد على أن التعليم سلعة استراتيجية على المستويين الداخلى والخارجى.

ربط التعليم الجامعى بخطط ومتطلبات التنمية.

٥-٣- مقومات أكاديميه:

ويقصد بها الدراسات والبحوث حول تكوين وتنفيذ السياسة التعليمية وبخاصة فى مجال دراسات التربيه المقارنه ولهذه الدراسات دورها المهم فى التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة لسياسة التعليم عامة و سياسة التعليم الجامعى خاصه وقد تشكلت مجموعة الدراسات والبحوث المقدمة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين إطاراً مرجعيا للسياسة التعليمية ومتخذى القراروخاصة فى الدول الناميه وذلك لضعف أمكانيتها الماديه. وتعكس سياسة التعليم الجامعى خلال العقود الاخيرة الثلاثه أحد الامثله الداله لصياغة وخيارات سياسيه التعليم الجامعى وتحديد سبل تنفيذها وأعفاء بعض الإجراءات التخطيطيه معها ويمكن تحديد تطور السياسة التعليمية للتعليم الجامعى المقارنه من خلال المراحل الاتيه:

المرحله الاولى:

وهى مرحله الدراسات المبكرة ذات التأثير المحدود فى تشكيل السياسات التعليمية وهى تركز على النظام التعليمى أكثر من السياسات التعليمية ومنها دراسه مارك أنطوان جوليان ١٨١٧ فهو من أوائل من نادوا باحتمال انشاء علم للنظم والسياسات التربويه. والى جدوله الملاحظات بطريقه تسمح بمقارنتها وإستخدامها المبادئ العامه والاحكام التى تتيح صياغة السياسة التعليمية وتقريرها.

---

(1) UNESCO; World Education Report, , 1998, (paris: UNESCO publishing 1998), p49.

(٢) السياسة التعليمية فى دول العالم ، موضوع متجدد
(Http://master2008.org/vp/showthread.php?r-2044), accessed date 11/12/2011

وضح جوليان ست تصنيفات تصنف المعلومات التربويه على اساسها وهى التعليم الابتدائى ، والتعليم الثانوى الكلاسيكى ، التعليم العالى وعلاقته يالتشريع والمؤسسات الاجتماعيه وكان جوليان يسعى إلى تأكيد أهميه الوسائل التربويه المتاحة ونوعيتها وفاعليتها من جهة اخرى البحث فى أصول العمليه التربويه وأساليب الإدارة والطرق التى تواجه بها التربيه حاجات المجتمع المختلفة الأمر الذى يفيد فى صيغه سياسيه تعليمية بطريقة علميه.

المرحله الثانيه:

وهى مرحله الدراسات التى اصلت لمجال السياسات التعليمية فى دول متعدده ونلاحظ فيها[1]:

أن المجتمع التربوي للباحثين يركز في دراسته على السياسات التى ولدت النظام الافضل وعلى القرار السياسي نقرأ الذي أفضل البدائل أو الخيارات من هذا النظام التعليمى أو ذاك أو شريعة الاختيار من بين عدد من الإختيارات لأفضل البدائل.

التعاون الدولى بين المتخصصين فى السياسات وبين الذين يساهمون فى صناعتها بمعنى التواصل الفكرى التربوى من خلال الاسئله التى تدور حول تشكيل السياسات والصعوبات التى تواجه اداريها وتنفيذها. وقد تطور ذلك بشكل جيد منذ المرحله الاولى- أى فى الخمسينيات حتى الان ويساهم ما يمكن أن اطلق عليه التعاون الدولى مثل جمعيه التربيه المقارنة الدوليه(CIES) والمؤتمرات السنويه لوزراء التعليم ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنميه (OECD) ومنظمه العلوم والتربيه والثقافة (UNESCO) وهيئاتها الفرعيه مثل المعهد الدولى للتخطيط التعليمى (IIEP) والرابطه الدوليه للتقويم الانجاز التعليمى (IEA) وقد قدمت هذه المنظمات والهيئات فيضاً من الدراسات والادب التربوى الذى تعتبر مقوما مهما للسياسات التعليمية المقارنه.

أيضا من المنظمات الدوليه التى كان لها دورها فى تعزيز التعون الاكاديمى الدولى ومقوما هام لسياسة التعليم الجامعى هى منظمة الحذمة الجامعيه الدوليه (WUS) وكان لجهودها وخاصة فى الستينيات دور هام فى تقديم المعونه الماليه للجامعات ايضا معهد التعليم الدولى (I I E) ايضا من المنظمات غير الحكوميه المجلس الدولى للتعليم عن بعد وكومنولت التعليم والرابطة الاوروبيه للتعليم واللجنة الرشاديه الاقليميه للتعليم العالى والتى انشئت عام ١٩٨٧ والمكتب الاقليمى للعلوم والتكنولوجيا فى افريقيا (ROSTA) لتعزيز التدريب والبحث العلمى فى التعليم الجامعى وشبكاتها الفرعيه من برامج وندوات ومنع هذا بالاضافة الى الرابطه الجامعات الافريقيه (AAU)

---

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار (مرجع سابق)، ص٢٠.

وفى امريكا الاتينيه يوجد رابطه جامعات الامازون والرابطه الاسيويه للجامعات المفتوحة (AAOU) ومراكز البحوث الخاصة بها ولها دور فى تخطيط وارادة سياسة التعليم الجامعى ومعهد مار التكنولوجى Institute teknolg Mara (ITM) المركز النورى Nordic Center.

هذا بالاضافة الى وجود بعض المنظمات غير الحكوميه للتعليم الجامعى مثل الرابطه الدوليه للجامعات (IAU) ومؤتمر رؤساء الجامعات الاوروبيه (CRE) ورابطه الجامعات ورابطه الجامعات المستخدمة للغه الفرنسيه جزئيا او كليا واتحاد جامعات امريكا الاتينيه ومنظمه الجامعات الامريكيه ورابطه الجامعات العربيه وامانه الكومنولث والجمعيه الاقتصاديه الاوروبيه والمجلس الاوروبى واللجنة الدوليه للبيئة والتنميه ايضا فى البرامج التى تشكلت دورها هام فى سياسة التعليم الجامعى والتنميه البشريه الخاصة هى: برامج العاملين بالتعليم العالى بواسطة المنظمات الدوليه فو اسيا وبرنامج كراسى اليونسكو [١].

المرحله الثالثه:

وهى تمثل مرحله النضج فى السياسات التعليمية المقارنة وإمكانيه تزويد الدول بحلول للمشكلات أو اقتراح سياسات بديله عن طريق التعرف على الدراسات وتحليل المبادئ التى تتضمنها وامكانيات تطبيقها ومن هذه الدراسات ما يلى:

دراسه Faberc. F; Sharron ١٩٧٠ والتى تناولت نموذج عمل لصنع السياسة التعليمية وصنع القرار ووضع النموذج خطوات صنع السياسة التعليمية وصنع القرار وكل خطوة لتؤدى الى خطوة اخرى واهميه البحث ودوره ونتائجه فى صوغ البدائل لسياسة التعليم[٢].

دراسه Charles Teddlie and others عام ١٩٨٢ وهى تتناولت دور المخطط التعليم فى تحليل سياسة التعليم وتحليل السياسة التعليمية فى الولايات النمتحدة الامريكيه كما تناولت الدراسه عمليه تحليل السياسات التعليمية عامه وخاصة والمراحل التى تمر بها من التشخيص والتنبؤ ووضح الأهداف وتنفيذها ودور المهخطط فى تحليل السياسة الامريكيه فى كل مرحله تعليمية[٣].

---

(١) سـعيد طه محمود السـيد محمد ناس: قضـايا فى التعليم العالى مكتبه النهضـة المصـريه– القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٢٠: ٣٣٩ .

- محمد على عزب: التعليم الجامعى وقضايا التنميه (مرجع سابق)، ص ١٦٣.

(**2**) Faber C.F, Shearron G.F; :Elementary school Administration:Theory and Practice Holth Rinnhart and winston inc New York 1970, p 218.

(**3**) Charles teddlis and Others: Developing public Education policy Through policy Impact anal Therole of the Educational planner world future Society. Bulletin, Vol. 16 .Nov.1982 pp25,30.

availbla at(Http://horizon.unc.edu/bois/morrison/papers2.html)accessed date. (28/3/2012)

أدت عمليه بناء الاقتصاد العالمى وزيادة استقلال الدول الى النظر الى سياسات التعليم فى الدول الاخر من أجل الافادة من التغيرات التكنولوجيه والاسس المعرفيه التى تمثل اساسا لقوة الامم، وأصبحت السياسات التعليمية التى تؤثر فى نظم التعليم قادرة على تجاوز حدود الامم، فما يوثر فى دول صغيرة مثل مالى (Mail) فى ولايه مثل فيسوتا (Minnesota) وهذا مالاحظه كل من هيد نهمير (Heidenheimer) عام١٩٩٠م وايضا هينمان (Heyneman) عام ١٩٩٠م وقد اقادت هذه الدراسات في تتويع مصادر تحويل التعليم العالمى الجامعى[١].

دراسه اليونسكو عام ١٩٩٥م سياسة التغير والتطور فى التعليم العالى واكدت الدراسة على ان التمويل العام المحدود احد القيود الرئيسيه التى تواجة عمليه التغير والتنميه فى التعليم العالى – كما انه سبب الازمه الحاليه فى التعليم العالى وكذا العلاقات المتوثرة بين الدول والاوساط التعليمية[٢].

دراسة Klemperer and Others عام ٢٠٠١م وتناولت الدراسة نموذجا ويوضح فية كيفية استخدام البحث فى السياسة التعليمية، حيث اعداد الباحث مصفوفة ثلاثية three-by three matrix مكونة من مراحل السياسة الثلاثية، فى صنع السيا سة واقرارها وتنفيذها وما يقابلها من نماذج البحث لثلاث، التنوير السياسى وحل المشكلات وهو ما يوضحة الشكل التالى رقم[٣]

شكل رقم (٢): نماذج البحث، والتنوير السياسى وحل المشكلات

	صنع السياسة Making	اقرار السياسة Passage	تنفيذ السياسة Implementation
البحث التنويرى			
البحث العلمى			
حل المشكلات			

(١) عبدالجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار (مرجع سابق)، ص ٢١ .

(**2**)Unesco, policy Paper Chang and Develop Pment In Higher Ed ucation, (Unesco, paris,)1995,p.8.

(**3**) Klemperer and Others: Coordination Lockin :Competition with Switching costs and Net work Effects Nullield College ,Oxford oxiinf Englond – December 2001,p,11.

دراسة Franscoise Collads عام ١٩٩٧م وتناولت الدراسة دور التخطيط فى صنع السياسة التعليمية والتى تتناولتها فى المجالات الآتية وهى[1]:

الإسهام فى تحديد سياسة تسمح للدوله بانه توجه تحديات العقد او العقدين القادمين والاعداد العمليه صنع السياسة التعليمية.

تدبير الحوافز والقواعد الملائمه، حتى يتسنى للممولين والمشاركين اتخاذ القرار افضل القرارات وانسبها

مراقبه تنفيذ السياسات والتأكيد من ان النظم تتجه فى مسارها الصحيح بشكل او باخر.

اتخاذ الاجراءات والقياسات المناسبه عند الحاجه.

وتوصلت الدراسة الى ان ترجمة المعرفة البحثية الى عمل وسياسات يطلع على نتائج بحوث ذات نوعية جيدة فى مفهومها العلمى واقترح صيغ علمية للاستفادة منها فى تجويد التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة وتامين كوادر قادرة على العمل.

دراسة Rosalyn Mckeown, 2002 وتوصلت الدراسة الى: ان التعليم الجامعى له دور هام فى التنمية عامة والتنمية البشرية خاصة، وذللك لان التعليم الجامعى لة دور هام فى توفير قاعدة معارف ترتبط بالاقتصاد والمجتمع، فهو يوجة ايضا الى تعلم المهارات ووجهات النظر والقيم التى تقود وتدفع الافراد للبحث عن سبل معيشة مستدامة والإسهام فى مجتمع ديمقراطى وهذة الجوانب الخمسة (المعرفة والمهارات والقضايا ووجهات النظر والقيم والتنمية البشرية)، وتتطلب اعادة النظر فى سياسة التعليم الجامعى وتكيف المناهج الدرأسية، بينما يحقق لها دورا فعالا فى تحقيق التنمية وتوصلت الدراسة الى نتائج منها ان المعرفة اهم التحديات التى تواجة المجتمعات، ولذلك لابد من اختيار المعرفة التى سوف تدعم اهداف التنمية وتحقق الازدهار فى المجتمع، ايضا ان التعليم العالى الجامعى لة دور هام واساسى فى تحقيق التنمية الاقتصادية والجتماعية والثقافية، كما انة مسؤل عن المهارات التى يكتسبها الفرد وتنميها لدى الافراد، كما يساعد التعليم الجامعى على القدرة على التواصل بفاعلية والقدرة على التفكير فى المستقبل والتنبؤ والتخطيط لة، مما يؤدى الى التحرك من الوعى الى المعرفة الى الفعل، ايضا يحقق التعليم الجامعى العدل الاجتماعى من أجل التنمية وتلبية حاجات الانسان الاساسية ويهتم بحقوق الناس وكرامتهم ورفاهية كل فرد، كمايتضمن احترام تقاليد واديان المجتمعات والثقافات الاخرى، مما يحقق التنمية البشرية[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٢) محمد على عزب :التعليم الجامعى وقضايا التنمية (مرجع سابق)،ص٥٩.

- محمد ابراهيم طه خليل : العوامل المؤثرة فى العملية التعليمية ونوعية الخريجين لسوق العمل من وجهة نظر طلاب جامعة الملك خالد بالمملكة السعودية – مجلة التربية المعاصرة – العدد(٧٦)السنة (٢٤)-سلسلة عن رابطة التربية الحديثة _القاهرة _اغسطس ٢٠٠٨،ص٨

دراسة Daphné de Rebello, 2003 تناولت الدراسة الادوار التى يقوم بها التعليم الجامعى وسياسته من أجل تحقيق التنمية، وذللك لانها تمتلك العديد من المميزات التى تجعلها منفردة فى هذا الشان، فهى تمتلك موارد بشرية فى كل مجال من مجالات الحياة، فالتعليم الجامعى يستطيع تعزيز الوعى في محاور التنميه، من التنميه اقتصاديه واجتماعيه وثقافيه، كما تساعد في تشكيل الرأي العام، والسياسات الوطنيه ذات الصله بالتنميه. وتوصلت الدراسه الي: ان التعليم الجامعي له دور في تدعيم وتحسين التعليم الاساسي عن طريق مراجعه وترقيه المناهج وطرق التدريس، بحيث تعكس متطلبات سوق العمل والتنميه، كما توصلت الدراسه الي ان التعليم الجامعي له دور مهم في انتاج المعرفه المطلوبة، مما تترجم في نوحيد السياسة التعليمية للتعليم الجامعي من أجل جوده التعليم وضمان تحقيق تنميه مستدامه والنمو الاقتصادي وزيادة الدخل من أجل مستقبل مستدام للجميع.

٦- مراحل وخطوات صياغه سياسة التعليم الجامعي:

ان بناء السياسة التعليمية يجب ان تترابط فيه وتتكامل جميع الاختصاصات والاهتمامات والتطلعات، مما يعني ان وضع السياسة التعليمية ليس محصورا بالتربويين فقط وانما مرتبط بجيمع قطاعات وأجهزه ومؤسسات الدولة المختلفه، ففي قطاعيها العام والخاص ومما يستلزم من الجهات المسؤله تشكيل لجان او تفويض مجموعه من الخبراء بوضع بناء سياسة التعليم وصياغة اهدافها وبنودها.

يمكن تحديد ثلاث عمليات اساسيه لسياسة التعليم الجامعي فيما يلي:

١)صياغة سياسة التعليم الجامعي.

٢)تبني سياسة التعليم الجامعي.

٣) تنفيذ سياسة التعليم الجامعي.

٦-١-صياغة سياسة التعليم الجامعي University Education Policy Formulation

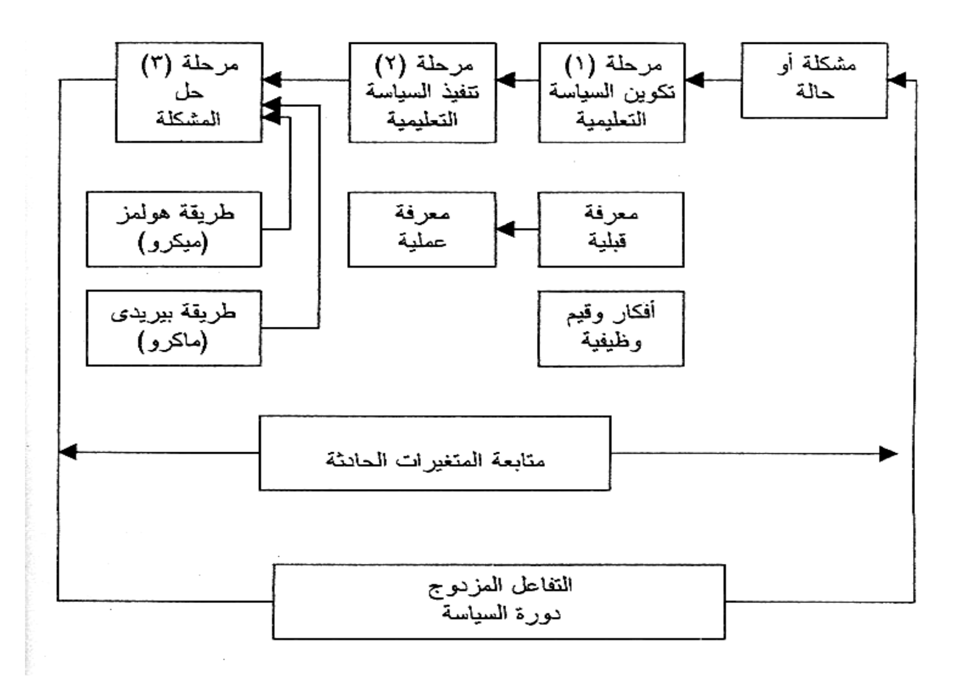
وتعد أولي مراحل عمليه بناء السياسة التعليمية ، باعتبارها مرحله بين التشريعات التعليمية وترجمه الأهداف المجتمعيه العامه الي مبادئ واتجاهات رئيسيه ترسم في هذه المرحله ، وحيث يختلف أسلوب صياغة السياسة التعليمية من دول لاخري، باختلاف النظم السياسيه واختلاف توجهاتها السياسيه، بأختلاف القيم والاتجاهات الايدلوجيه وتتحدد الأهداف العامه للتعليم الجامعي وسياسته التعليمية وبرامجها واتجاهاتها في اطار اعلي المستويات لصنع القرار.

ونظرا لأهميه هذه المرحله، باعتبارها مرتبطه بالسياده الوطنيه فهي تتطلب وضع العديد من المعايير لصياغه سياسة التعليم الجامعي وهي علي النحو التالي.
ان توضع اهداف التعليم الجامعي في ضوء التوجهات والاختيارات السياسيه للبلاد تناسق الأهداف وتكاملها مع فلسفه وأهداف المجتمع.
ارتباط الأهداف التعليمية والمستنده علي الأهداف العامه علي مجموعه من الأهداف الاخري الاقل عموميه والمترابطه، فيما بينها ترابط قويا بحيث تتضمن الآتى[1]:
رسم وتحديد الخطوط العريضه للأهداف العامه التربويه والتي تمثل شرطاً رئيسيا لتحقيق الأهداف الاخري والمحدده من قبل المجتمع.
ان تعبر الأهداف التي يسعي اليها الجامعات تعبيرا صادقا عن الاتجاهات السائدة في تلك المؤسسات علي اختلاف مراحلها.
فصنع السياسة التعليميه يمر بعدة خطوات هي كألاتي[2]:
مشكله حاده او تفكير في تطوير ملح من جانب معين او موقف جديد يفرض نفسه.
تكوين السياسة التعليمية، ويتضمن الافكار السائده في المجتمع وعمليه توظيفها وارتباطها معا وبغيرها من المتغيرات.
البحث عن حلول وتحديد اتجاه معين مرغوب فيه (الاستراتيجيه).
التنفيذ وذلك بأستخدام المنهج العلمي في حل المشكله او المشكلات التي تم تعريفها في المرحله الاولي ويتم متابعه التغيرات التي تحدث اثناء التنفيذ وتطبيق المحاسبيه النتائج والتقويم.
فالنقطة الأولى لأى سياسة تعليمية تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهى باللوائح والقوانين التى تنظم تنفيذ هذه الأهداف"[3]. بالتالى هناك محددات تحكم صنع سياسة التعليم الجامعي ومنها ما يلي:[4]
ان عمليه صنع السياسة التعليمية ليست عمليه فنيه بقدر ما هي تعبير عن أراء واتجاهات ايديولوجيه بصورة صريحه او مضمرة.
ان السياسة التعليمية من الضروري ان تستند الي فلسفه اجتماعيه تعبر عن نفسها فى مشروع قومي وتنموي واضح يتسم يالشمول والتكامل والتوازن.

---

(١) علي احمد مدكور: التعليم العالي فى الوطن العربى الطريق الي المستقبل – دار الفكري العربي – القاهرة٢٠٠٠و ص٢٠ ، ص٢١.
(٢) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار، (مرجع سابق)، ص ٥.
(٣) أمال كامل أندراوس: السياسات التعليمية في مصر، (مرجع سابق)، ص٢٣.
(٤) إيهاب السيد إمام: دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمنانينات(مرجع سابق)، ص ٨٠.

شكل رقم (٣): يبين مكونات او مراحل صياغه وتطبيق السياسة التعليمية.



المصدر: عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار- دار الوفاء – الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٦.

وتتضمن مرحلة صياغة السياسة التعليمية تحديد الأغراض التي يجب أن تتبناه سياسة تعليمية ما، ووضع الخطط والمقترحات المحددة لتحقيق هذه الأغراض، وكذا أختيار طريقة تنفيذ هذه الخطط[١].

وتقتضي الصياغة الجيدة للسياسة التعليمية للتعليم الجامعي توفر الأمورالتالية:[٢]

أن تتولى القيادة الحكومية إعداد السياسة بالتشاور المباشر والمنتظم مع المجتمع.

أن تحدد إصلاحات موجهة نحو تحقيق الأهداف الكبرى.

أن تكون مصممة لفترة محددة وموجهة نحو أنشطة معينـة.

أن تحقق التآزر بين الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية.

(١) السيدة محمود ابراهيم سعد: المخطط التعليمي دوره في ربط البحث لصنع السياسة التعليمية (مرجع سابق)، ص٤٢

(٢) عبدالهادي مبروك النجار (مرجع سابق) ، ص٦٢

وهناك مجموعة من الأسس التي ينبغي أن تراعى عند صياغة سياسة التعليم الجامعي وتتمثل فيما يلي:[١]

- الديناميكـة الاجتماعية: إذا لابد أن تعكس السياسة التعليمية تلك التفاعلات المركبة في النسيج الاجتماعى سياسيا أو أقتصاديا أو ثقافيا وقيميا.

- الجهــد التعاونـــي: بحيث يحتاج وضعها إلى تعاون وتضافر جهود مؤسسات متعددة في خارج نطاق المؤسسة التعليمية، ومنها مؤسسات الإنتاج والخدمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بل لابد من ربط هذه السياسة بالسياسات الأخرى وأن تشتق أغراضها من الأهداف.

- الأساس المعلوماتي: حيث ينبغي أن توضع على أساس معلوماتي عميق ومتعدد الأبعاد.

- المرونـة: حيث ينبغي أن تراعى الإمكانات المادية للمجتمع والمصادر البشرية اللازمة لوضع السياسة التعليمية موضع التنفيذ، وكذلك الإطار المرجعي والقيمي للأفراد، كما تقتضي هذه المرونة والأخذ بأسلوب البدائل حتى لا تكون السياسة ضيقة أو جامدة.

- شمولية المحتوى: حيث يلزم اتحاد مواقف واضحة من القضايا المهمة والجوهرية في التعليم الجامعي، ومنها ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم وجودته وتنويع التعليم ومحو الأمية وتعليم المرأة وغيره.

- الأساس العلاجي للمشكلات: بحيث تتضمن السياسة موقفا توصيفيا لعلاج بعض المشكلات الأساسية التي تعترض حركة التعليم وتحد من كفاءته مثل الدروس الخصوصية.

٦-٢ تبني سياسة التعليم الجامعي والاعلان عنها" University Education Policy Adoption:

وهي المرحلة التي يتم فيها قبول الأهداف العامه للسياسة التعليمية للتعليم الجامعي. علي أساس او تدعيم اتجاهات معينه وتحويلها الي استراتيجيات عمل او خطط وبرامج محدده تستهدف تحقيق هذه الأهداف العامه لسياسة التعليم الجامعي[٢].

---

(١) السيدة محمود إبراهيم سعد (مرجع سابق)، ص ص ٦٣، ٦٤

(٢) ابراهيم مرعي العتيقي: سياسات مؤسساته النقد الدوليه والتعليم، (مرجع سابق)، ص ١٩.

- عبد الهادي مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية مدخل تحليلي، (مرجع سابق)، ص٦٠.

وفي ضوء ذلك ، فأنه يمكن تحديد عدد من الممارسات التي ينبغي ان تتم في هذا المستوي ومن الممارسات الاتيه[1]:

أ) العمل علي شرح وتفسير اهداف سياسة التعليم الجامعي.

ب) تحديد المواقف وآليات العمل.

ج) تحديد أولويات الأهداف المختلفه وعناصرها.

٦-٣ تنفيذ سياسة التعليم الجامعـي:

هي مرحلة العمل الفني أو الإجرائي والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة التعليمية، وتأتي في شكل استراتيجية أو مجموعة من القرارات لا يتم استقبالها وتنفيذها ببساطة، بل أنها موضع للتغيير والتعديل، وتتم هذه العملية على يد القائمين على العملية التعليمية وفقا للطرق التي يفضلونها وهو ما يتطلب مرونة التنفيذ[٢].

وتتحقق في هذه المرحلة ترجمة الخطط والمشروعات والبرامج والأهداف الجامعية إلى إجراءات تنفيذية فعلية على مستوى الفرد في التعليم الجامعي، بحيث يمكن ملاحظة أدائه ومتابعة تقويمية في إطار ما هو مخطط لتحقيقه من أهداف وغايات مرتبطة بسياسة التعليم الجامعي، كما يسهم في تحقيق أهداف هذه المرحلة بشكل أساسي جميع القيادات المختلفة على مستوى الجامعات والكليات وحتى على مستوى الكلية الواحدة، وذلك بتوجيه من القيادات المسئولة عن الأجهزة الفنية والإدارية والخدمية على مستوى الوزارة

" وأولى مراحل تطبيق أسس سياسة تعليمية يتمثل في وضع الاستراتيجية، باعتبارها حلقة الوصل الرئيسة بين النظرية والتطبيق[٣].

فالاستراتيجية بذلك " مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة ومتكاملة وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته وإتجاهاته مساراته، يقصد إحداث تغيرات فيه وصولا إلى أهداف محددة مادامت معنية بالمستقبل، وبالتالي فهي قابلة للتعديل وفقا لمقتضاته وهي بذلك تضع وسطا بين السياسة والخطة[٤]. وبناء على ذلك فالأستراتيجية " تمثل الإطار الذي يتم خلاله التخطيط وما يتبعه من آليات التنفيذ وهنا تكمن أهمية الإستراتيجية من خلال أرتباطها بالسياسة التعليمية والتخطيط

---

(١) علي احمد مدكور: (مرجع سابق)، ص٢٠ص٢١.

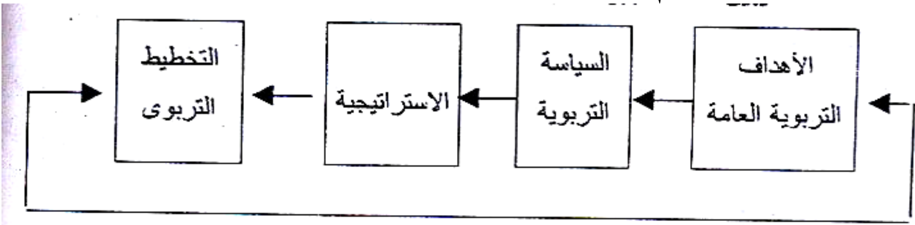
- علي الماقوري: التعليم العالي والسياسة التعليمية في الجماهير، (مرجع سابق)، ص ١٩٦..

(٢) السيدة محمود إبراهيم سعد، (مرجع سابق)، ص ٤٣

(٣).أمال كامل أندراوس(مرجع سابق) ص٢٠

(٤) أحمد إسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات: الأزمة وتطلعات المستقبل (مرجع سابق)، ص٨٤.

شكل رقـم (٤): يبين مسار إستراتيجية السياسة التعليمية.



المصـدر: محمد متولي غنيمة: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل - الدار المصرية اللبنانية - القاهـرة - ١٩٩٦، ص١٦٩.

فالسياسة التعليمية مبادئ وأهداف، ولذلك فهي تستخدم نظاما محدداً للقيم بمستوياتها المختلفة وتحليلها بدون أحكام قيمية لا تقدم حلولا للمشكلات التعليمية، بالنظر إلى سياسة التعليم الجامعي نجدها تمثل مرحلة اكتساب المعرفة والمهارات والقيم والخبرات التي يجب أن تتوفر في كل خريج جامعي ينهي تعليمه الجامعي، من أجل متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية[1].

ويمكن تحديد الأسس التي يجب أن تبنى عليها سياسة التعليم الجامعي سواء على مستوى الفكر، أو على مستوى التطبيق والتي تعتبر أعمدة أو دعائم ومعايير للحكم على نجاحها وهي كالأتي[2]:

١ - الأساس القومي: إذ ينبغي أن تكون السياسة نابعة من نظام إجتماعي له ابعاده القومية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية، وتعبر عنه وتصبو إلى تطويره، ولا تخضع للضغوط أو قهر خارجي، كما تأخذ في إعتبارها تكافؤ الفرص التعليمية بمفهومه العام.

٢ - الأساس المعلوماتي: السياسة التعليمية تستند بالضرورة إلى بيانات ومعلومات حقيقية وواقعية ومتوقعة أيضا، وتتضمن ما هو سكاني ومالي وتعليمى وأقتصادي وسياسي وبيئي يتسم بالصدق والموضوعية والكفاية.

٣ - الأساس المؤسسي البحثي: ويعني وجود مؤسسات رسمية تتصف بالكفاءة والقدرة والاستقلال والثقة والمصداقية تقوم بصنع السياسة، كما يتطلب تعاون مع كافة الأجهزة والمؤسسات الأخرى المهتمة بالسكان والبحوث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(١) حنان إسماعيل أحمد،(مرجع سابق)، ص ١٣٤.

(٢) السـيدة محمود سـعد: المخطط التعليمي ودرة في ربط البحث بصـنع السـياسـة التعليمية (مرجع سابق)، ص ٥١.

- أحمد إسماعيل حجي: تطوير التعليمي في زمن التحديات: الازمة وتطلعات المستقبل (مرجع سابق)، ص ٦٨.

٤ - الأساس التحديثـي: أن سياسة التعليم ليست معينة فقط بالعلاج والإصلاح، إنما ينبغي أن تصل إلى التجديد والتحديث في عصر يتسم بالتنافس الحاد.
٥ - الأساس النسقـي: هو التنسيق الأكبر وهو المجتمع بمؤثراته وعوامله وقواه، والتعليم كنسق اجتماعي متكامل، فالسياسة التعليمية ينبغي أن تشمل كافة الأنساق في شمول وتكامل.
٦ - الأساس البشري والمالـي: وضع سياسة التعليم وتنفيذها يحتاج إلى توافر القوى البشرية المتخصصة والمعدة والمدربة والمتحمسة والمهتمة بالتعليم والمهمومة به، إلى جانب توفير الموارد المالية اللازمة وفقا لتقديرات علمية موضوعية سليمة وحسن توزيع الموازنة على الاستثمارات مع مراعاة الشفافية ونظم المحاسبية.
٧ - الأساس العلمي الموضوعـي: ينبغي أن تبنى السياسة التعليمية على أساس دراسات وبحوث، وأن تكون موضوعية لا تتأثر بالأهواء وتوجهات المسئولين ورغباتهم، ولا يمكن أن ترسم دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات، تتضمن معلومات عن كل المنظومة التعليمية، مما يسهم في تحسين نوعية القرارات التربوية.

ويتضح من العرض السابق لعمليات سياسة التعليم الجامعي الثلاث. أن كل عملية تضطلع بوظيفة محددة، وأن هذه العمليات متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة، فيما بينها في اتجاه تحقيق الأهداف، وان كل عملية تترتب على سابقتها. بالتالي يمكن اعتبار عملية صياغة السياسة هي تخطيط لعملية التبني، وعملية التبني تخطيط لعملية التنفيذ وهي بذلك تأخذ شكل التدرجية، فإذا تمت مرحلة بصورة مرضية، تبدأ المرحلة التالية بها. " فنجاح أي سياسة تعليمية لابد أن تأخذ في الاعتبار فلسفة وأهداف المجتمع، وأن تتم في إطار تداخل وتفاعل متبادل بين مكوناتها، حيث أنها متعددة الأدوار والعلاقات وترتبط بالبناء الرسمي المترجم بواسطة قوانين وتشريعات وأوزان القوى الصانعة لها[١].

فعمليات السياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة متداخلة مع بعضها البعض من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمرغوبة منه، وهي إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة جيدا لعمليات التنمية من أجل تحقيق رفاهية الناس والوصول إلى التنمية المنشودة.

---

(١) إبراهيم مرعي العتيقي: سياسات ومؤسسات النقد الدولية والتعليم "دراسة تحليلية" (مرجع سابق)، ص ١٩٧.

ولتحقيق ذلك لابد ان نشير إلى القوى الفاعلة لسياسة التعليم الجامعي، ويمكن تقسيم هذه القوى على مجموعتين رئيسيتين يمثلان مشاركة كافة العناصر في عملية صنع سياسة التعليم الجامعي وهما: - القـوى الرسمية.

- القـوى غير الرسمية.:

القــوى الرسميـة: وهي تشمل الأفراد أو المنظمات التي توضع عليهم المسئولية القانونية وتقسم هذه القوى إلى مجموعات خمس هم:

- المجموعـة الأولـى: وهي تشمل المعنيون بأداء الحكومة والنهوض بأعبائها في المجتمع، بدءا من رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء والوزراء وممن لديهم سلطات حقيقية في سن القوانين وتنفيذها والأحزاب السياسية في الحكومة والبرلمان، وغالبا ما يلعب المعنيون بآداء الحكومة دوراً هاماً في السياسة التعليمية على المستوى القومي، بالمقارنة بالدور التنفيذي على المستوى المحلي ومستوى الولاية ولكن على كل المستويات ، كما يأتي دور رئيس الوزراء المهم وقادة الحزب الدور الأكبر ورئيس الدولة والذي يمثل قمة السلطة التنفيذية ونادرا ما يمارس السلطة المستقلة وعادة ما يوجه النصح للوزراء(١).

- المجموعـة الثانية: وتشمل الوزير المسئول عن التعليم وموظفيه الرئيسيين ويمثل الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها ويمثل المصدر الأساسي والرئيسي لسلطة اتخاذ القرار لتنفيذ السياسة التعليمية من خلال لجان استشارية تخصصية تساعده في تنفيذ الخطة الموضوعة، أيضا يقوم وزير التعليم ببحث وأقتراح السياسة التعليمية للتعليم الجامعي، بما يتفق مع الأهداف القومية في نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية(٢).

- المجموعـة الثالثـة: وتتكون من الإدارات الجامعية والمجالس الجامعية الأخرى والتي تكون مسئولة عن تيسير العمل الجامعي، بما يحقق أهداف الجامعة في حدود القوانين واللوائح والنظم المقررة، أيضا وضع خطة الدراسة والمناهج والمحاضرات الدرأسية، بالإضافة إلى مسؤلياتها عن الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى مثل الدكتوراه، كما تقوم هذه الإدارات الجامعية والمجالس الجامعية بتحديد شروط قبول الطلبة في الجامعة في إنتخاب القيادات واقتراح السياسات العامة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والقيادات الجامعية من رؤساء الجامعات ونوابهم والتي تقع عليهم مهام ومسئوليات جامعية.

---

(١) عبد الهادي مبروك النجار (مرجع سابق) ص ٥٠، ص ٥١.

(٢) عبد الغنى عبود: إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة- ط٣- دار الفكر العربي- القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٩٥.

- المجموعـة الرابعـة: وتشمل القيادات الجامعية من رؤساء الجامعات ونوابهم على مستوى الجامعة والتي تتولى إدارة شئون الجامعة الإدارية والمالية وشئون العاملين في حدود السياسة المعمول بها والإشراف على الخطة العلمية والتعليمية للجامعة والأجهزة الفنية والإدارية والإشراف على إعداد الخطة وأستكمالها ، كما تقوم القيادات الجامعية بتنفيذ قرارات المجالس الجامعية ومجلس الجامعة وتقديم تقرير نهائي لوزير التعليم في كل عام جامعي عن شئون الجامعة العلمية والإدارية والتعليمية، وأيضا إجراء التحقيقات في الوقائع التي يحيلها إليها الوزير بصفته الرئيس الأعلى للجامعات[١].

- المجموعـة الخامسة: وتتمثل الإدارات الحكومية على مستوى الجامعة والكليات من مدير ورؤساء الكليات ووكلاءها ورؤساء الأقسام بالكليات والتي لها دور في تنفيذ سياسة التعليم الجامعي من تنفيذ اللوائح والقوانين الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والكليات في حدود اللوائح والقوانين، ويقدم عمداء الكليات تقارير لرؤساء الجامعات ثم إلى وزير التعليم نهاية كل سنة جامعية عن شئون التعليم والبحوث العلمية، أيضا وضع نظام العام الدراسي من محاضرات دراسية وتحديد مدة الدراسة والإمتحانات والعطلة[٢].

القوى غير الرسمية:

ويقصد بها تلك القوى التي لها دور في صنع السياسة التعليمية وتوجهاتها، رغم عدم النص على دور رسمي لها في الدستور أو القانون، وهي لها أهمية في عملية التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والأدوار الرسمية وغير الرسمية، حيث تتسم عملية صنع السياسة بالتعقيد وتنوع المكونات وكل منها قد يكون لها إسهاماتها المختلفة، وتتمثل هذه القوى في جماعات المصالح والمتمثلة في النقابات وجماعات رجال الأعمال ونوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ونقابات المحاميين والمهندسين والمهن الطبية والتي تمثل قوى لها وزنها في تنفيذ السياسة التعليمية والتأثير على صياغة وتوجيه سياسة التعليم الجامعي، كما تتمثل القوى غير الرسمية في الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ورؤساء الجامعات والكليات والجمعيات الأهلية[٣].

---

(١) الإدارة العامة للشـئون القانونيةبالهيئة العامة لشـئون المطابع الاميرية- قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسـنة ١٩٧٢ ولائحتة التنفيذية وفقا لآخر التعديلات- ط١٢- مادة (٢٥ــــ ٢٦)- الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية- القاهرة ــ ١٩٩٧، ص ١٢.

(٢) محمد أحمد عبد الدايم وأحمد نجم الدين عيداروس (مرجع سابق)، ص ٢٤٦.

(٣) أمانى قنديل: عملية صنع سياسة التعليم الجامعي، (مرجع سابق)، ص ٢٨٠.

- إبراهيم مرعي العتيقي (مرجع سابق)، ص ٢١٤.

و يمكن تحديد دورالقوى غير الرسمية في دعم وصنع سياسة التعليم الجامعي[(١)]

- تتمثل في تحسين أو تغيير السياسة الراهنة من خلال مساعدة المؤسسة التعليمية الحكومية أو بالتعاون معها من أجل تغيير سياسة التعليم تدريجيا، حتى إن كانت هذه القوى غير الرسمية تمتلك رؤية شاملة لسياسة تعليمية بديلة، إلا أن الغاية في منطقة معينة، مثل حي أو قرية أو مدينة، أو في مجالات توجهات السياسة التعليمية، مثل الارتقاء بمستوى المدرس أو التأكيد على المساواة بين الجنسين في التعليم.

- لها دور في تنظيم وتنفيذ السياسة التعليمية للتعليم الجامعي من خلال المهام التي تقوم بها ومنها تخطيط وتنظيم وتوجيه الموارد المتاحة البشرية والمادية على نحو يخدم تحقيق السياسات والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، وكذلك دراسة التشريعات والقوانين والقرارات التعليمية وترجمتها إلى واقع ملموس ورصد المبالغ المادية والميزانيات.

ومما سبق يتضح أن عملية سياسة التعليم الجامعي عملية مركبة ومتشعبة العناصر والمكونات، حيث تتم في إطار تداخل وتفاعل واعتماد متبادل بين مكونتها، فالقوى الرسمية والتي خول الدستور والقانون لها سلطات، والبعض الأخر غير الرسمية والتي تعكس مطالب وضغوط الرأي العام وجماعات المصالح، كما أن هناك بعض القوى خارج النطاق التعليمي والإقليمي، لكي تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في صياغة سياسة التعليم، مثل البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، أيضا منظمات البحث العلمي المختلفة.

كما يتضح من العرض السابق للقوى الرسمية وغير الرسمية لسياسة التعليم الجامعي أنها ما هي إلا نتاج قرارات تتخذ في المستويات الإدارية العليا لتوجيه سلوك المرؤوسين والإجراءات هي الأخرى، تأتي نتيجة قرارات تحدد كيفية تنفيذ مختلف العمليات خطوة خطوة، بذلك فنحن نعني" بالسياسة التعليمية للتعليم الجامعي المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام وفلسفته وأهداف ونظمة.

---

(١) عبد الهادى مبروك النجار (مرجع سابق)، ص ٦٨.

- ياسر السيد إبراهيم يوسف النجار، دور الجمعيات الأهلية في تطوير سياسة التعليم الجامعي- مجلة مداد – العدد ١٦٢٢- ١١شوال ١٤٢٩/ ١١أكتوبر ٢٠٠٨، ص٣.

الفصل الثاني : التنمية البشرية

تستند التنمية البشرية بشكل خاص إلى الإنسان وتكون غايتها الأولى هي الإنسان وتنميته فى كل النواحي السياسية والاقتصادية والإجتماعية والعلمية والفكرية، فهذه التنمية يجب أن تكون(١):

١ – تنمية شاملة. ٢ – تنمية متكاملة. ٣ – تنمية مستدامة.

والوصول إلى هذا الهدف يحتاج إلى سياسة تعليمية للتعليم الجامعي يكون من ركائزها التأكيد على نظام التعليم والتدريب ومرونة الخطط والسياسة والأهداف للوصول لتحقيقها. ولذا وضعت الدول المتقدمه نصب أعينها الوصول إلى أعلى معدلات التنمية البشرية، ويكون ذلك من خلال تعليم جامعي جيد، باعتباره القاطرة التي تعبر بنا في القرن الحادي والعشرين وأنه ثروة وقيمة ثقافية في حد ذاته، وأنه ركيزة لدفع عجلة التنمية ووسيلة للحراك والتغير الاجتماعي والتميز والتفوق في ظل مواجهة تحديات العصر ومتطلبات سوق العمل المتغيرة(٢).

فالفكر التنموي قد مر بمراحل أساسية تبدأ بالتركيز على رأس المال المادي ودوره في تحقيق التنمية، ففي الخمسينات كان هناك تركيز على نواحي الرفاهية الاجتماعية للبشر، وفي الستينات ركزت التنمية البشرية على العنصر البشري على أساس أنه العنصر المتبقي للتنمية وخاصة مع ظهور فكر شولتز المغاير وصياغته لمفهوم رأس المال البشري، كما ركزت على تشكيل قرارات ومهارات الإنسان والنظر إليه، باعتباره صانع التنمية، وفي السبعينات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية، وفي الثمانينيات جاءت التنمية البشرية لتركز على سياسات التكيف الهيكلي والتي تحمل لواءها صندوق النقد الدولي، في حين ركزت التنمية البشرية في التسعينات على الإنسان على أساس أنه محور هام للتنمية

فالتنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية، من ثم تعبر عن النتائج البشرية التي تتحقق في هذه الوظائف والقدرات وهي تمثل عملية وغاية في الوقت ذاته، ولكي يكون الإنسان خلاقا ومنتجا ولكي يتمتع باحترام الذات والانتماء إلى مجتمع معين

---

(1) (www.mehny.net/vp/showthread.php?t=12) accessed date 21-6-2012.

(٢) عبد الســلام مصــطفي عبد الســلام: تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة- مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة- المؤتمر الأول- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة – الفترة من ١٢-١٣ إبريل ٢٠٠٦، ص ٢٧٣.

بذلك فالتنمية البشرية تقوم على الدعامات الأربع التالية[١]:

الانتاجية، مما يعني تفعيل قدرات الناس.

العدل، فمجرد توافر الفرص لا يكفي بل لابد من ضمان توافر العدل في توزيعها.

الاستمرارية، بحيث يكون الوضع الحالي أستمرار لوضع لاحق في التنمية والتقدم على طريق التنمية.

التمكين، بحيث تتوافر المشاركة بين كافة العناصر القادرة على التنمية والاستمرار فيهـا.

من هذا المنطلق يمكن تناول طبيعة التنمية البشرية من خلال المحاور الآتية:

١ -مفهوم التنمية البشرية.	٢ - أهمية التنمية البشرية.
٣ - أهداف التنمية البشرية.	٤ - مبادئ التنمية البشرية.
٥ - أدوات وآليات التنمية البشرية.	٦ متطلبات التنمية البشرية.
٧ - معوقات التنمية البشرية.	٨ - مؤشرات التنمية البشرية.

١ -مفهوم التنمية البشرية:

التنمية Development لفظا تعني: " زيادة الشئ والإكثار منه وتفخمه[٢]. والتنمية في اللغة " تعني ربا الشئ، نما وزاد، ورباه: " نماه[٣]. والتنمية " لغة من نمى، بمعنى زاد وكثر ونمى الشئ تنمية[٤].

والتنمية تعني أيضا " أنها عملية شاملة تهدف لإحداث تغير حضاري يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لكل من الفرد والمجتمع على السواء، كما تعرف: على أنها الجهد المنظم لتنمية موارد المجتمع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية يقصد القضاء على التخلف واللحاق بركب الحضارة وتوفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد المجتمع[٥].

---

(١) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية- ط١- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠٧، ص٢٠.

(**2**) Long Man Active study ; Dictionary International Students Edition New Edition, Arab Republic of Egypt, (ministry of education) press, 2008, P.180.

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط- ج٢- ط٣- مطابع الأوفست وشركة الأعلانات الشرقية- القاهرة- ١٩٨٥، ص٩٩٤

(**4**) Jonna, Turn Bull (Op. Cit.) P.500.

(٥). عبدالسلام مصطفى عبدالسلام: تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحريات العولمة (مرجع سابق)، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.

كما تعني التنمية على أنها العملية المجتمعية الداعية والموجهة لإيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة تسهم في تعديل نظم القيم والاتجاهات بما يناسب الطموح التنموية من تأهيل القوى البشرية للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات، كما أنها محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والإجتماعية والطاقات البشرية المؤهلة تتفاعل جميعها لتحدث ما يسمى بالتنمية[١].

فالتنمية تعني " أنها تغيير إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا وتطورا للارتقاء بالمجتمع من طور إلى طور وهي تقدم لأنها من انتقالها بالمجتمع من طور إلى أخر، ولا يمكن أن تعود به القهقرى، أنما تأخذ بيده إلى الأمام وإلى الأحسن والأفضل

وأيضا تعرف على أنها " عملية يمارس فيها مجتمع ما حياته بطريقة جماعية منظمة يستثمر فيها موارده الطبيعية والبشرية استثمارات مثلى يوزع ناتجها وفقا لعمل الفرد[٢].

أما بالنسبـة للتنمية البشرية Human Development **:**

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنتمائـي UNDP **" على أنها عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وهذه الخيارات بلا حدود ومن أهم هذه الخيارات تحقيق حياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة والتمتع بمعيشة كريمة[٣].**

والتنمية البشرية تعني: " عملية زيادة الخيارات للأفراد الذين يمثلون الثروة الحقيقية للأمم "[٤].

كما تعرف أنها: "تنمية طاقات الإنسان التي تحوي إمكانياته الجسمية والعقلية والسلوكية وذلك عن طريق الوفاء بحاجاته الإنسانية واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة".[٥]

---

(١). سلوى عبدالله الجسار: دور التعليم في التنمية البشرية المناهج الدراسية دراسة حالة- مستقبل التنمية العربي- العددان الحادي عشر والثاني عشر- يوليو وأكتوبر- مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع جامعة حلوان- ١٩٩٧، ص٣٧.

(٢) نوازاد عبدالرحمن الهيتمي: التنمية المستخدمة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقلة- مجلة شئون عربية- العدد(١٢٥)- ربيع ٢٠٠٦، ص١٠٣.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣ أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الامم لإنهاء الفاقة البشرية- (مرجع سابق)، ص٢٧.

(**4**) Nader, Fergany; The instutional Context of Human Development in The Arab world: Almishkal Center for Research egypt, July, 2002, P.2.

(٥) صالح على الزين: موقع التنمية البشرية من التنمية بمفهومي العام- مستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين- المؤتمر العلمي الرابع للتربية- كلية التربيةبالفيوم جامعة القاهرة- في الفترة من ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢، ص٣١٦

والتنمية البشرية تعني: " تفعيل القدرة البشرية وتأهيلها للمشاركة الكاملة في السيادة على موارد المجتمع والإمساك بالقوى التي سترسم مستقبله وتحدد مصيره".[١]

والتنمية البشرية بمعنى " تعني عملية تغير ارتقائي في مخطط للنهوض الشامل بحياة الناس في مختلف جوانبها ويتشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها ".[٢]

كما تعرف على أنها: اكتساب الفرد قناعات ومهارات ومعارف لتطوير الأداء والإنجاز، فالقناعات تشمل الاتجاهات والرغبات والصور الذهنية ومفاهيم عن الأشياء وبعض الخصائص والسمات وإكساب القناعة يكون بأمرين هما الأثر - الإمكانية.

والمهارات تشمل القدرات المطلوبة توافرها لدى الفرد حتى يؤدي عملا بكفاءة (ذهنية - يدوية - جسدية - تحليلية - إدارية).

وللتنمية البشرية جانبان للمفهوم هما: [٣]

الأول: هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

الثاني: هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية.

ولمفهوم التنمية البشرية بعدان أساسيان:

أولهما: يهتم بمستوى حالة النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، وهو نمو القدرات الإنسانية وطاقته البدنية والعقلية والنفسية والإجتماعية والمهارية والروحية، من خلال ما يتطلبه الإشباع المتنامي لمختلف احتياجاته، وذلك النمو بعناصرها المادية وغير المادية، ومن ثم الكينونة الراهنة والضرورية المنشودة لحالة الإنسان تكونان معا هذا البعد الأول.

ثانيهما: يتمثل في كون التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والانتاج اللازم لتنمية تلك القدرات البشرية وذلك من خلال تنظيم مجتمعي يعبئ مواردها الداخلية وينميها[٤].

---

(1) United Nation, Governance for Sustainable Human Development, Junuary.1997, P.1,2.

(٢) رئاسة الجمهورية: المعهد القومي للتخطيط- تقرير التنمية البشرية في محافظات مصر عام٢٠٠٨- المعهد القومي للتخطيط- القاهرة- ٢٠٠٨، ص٥.

(٣) جورج القصيبي: التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون (مرجع سابق)، ص٩٠

(٤) حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية – سلسلة العلوم الاجتماعية- الهيئة العامة للكتاب- القاهرة- ٢٠٠٧- ص ص ٥٣-٥٤

وهذا يعني أن التنمية البشرية تستهدف توفير كافة الظروف الملائمة لتحقيق الإنسان لذاته وترتبط ذلك بتوسيع الخيارات أمام البشر وهذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة، وقد تكون تتغير بمرور الوقت وهكذا تصبح التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وهي تنمية لا تقتصر على الجيل الحاضر، ولكنها تمتد وتستمر وفاء بحقوق الأجيال القادمة وطوال مراحل حياة الإنسان العمرية [1]. وبالتالي فالتنمية البشرية تتمثل في الأتي:[2]

أن يحيا البشر حياة طويلة خالية من العلل.

أن يكتسبوا القدر الكافي من المعرفة، مما يساعدهم على شق طريقهم في الحياة والتعامل مع الآخرين.

أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

توسيع خيارات البشر والشعوب بزيادة فرصهم، من حيث التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والدخل.

في ضوء ذلك تعرف التنمية البشرية على أنها تنمية الإنسان هدف التنمية وفاعلا لها، ولا تعني الإنسان لمجرد، بل الإنسان في مجتمع بكل أوضاعه الاقتصادية والسياسية وفئاته الاجتماعية ومناخه الفكري والعلمي والتكنولوجي، لذا يتعين وضعها في إطارها الثقافي والمجتمعي، لكي تصبح صالحه كمدخل لتخطيط التنمية الاجتماعية

وقد ارتبط مفهوم التنمية البشرية بمفهومى القوة البشرية وتنمية الموارد البشرية فتعرف تنمية الموارد البشرية على انها: " استثمار في رأس المال البشري من خلال توفير التغذية الجيدة والصحة والتعليم والتدريب وحساب عوائد هذا الاستثمار من خلال تحليل الفائدة من التكلفة "[3].

أما مفهوم القوى البشرية فيعرف على انه " ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي وهو عبارة عن جميع السكان مستبعدا منهم غير القادرين عن العمل وهـم:

الأطفـــال: الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات.

كبار السن: أكبر من ٦٥ سنة ماداموا لا يمارسون عملا مستمرا.

العجـــزة: وهم الذين لا يمكنهم أداء عمل مثمر بسبب عاهة معقدة أو أمراض مزمنة استعصى علاجها.

---

(١) حنان اسماعيل أحمد: السياسة التعليمية في المجتمعات العمرانية الجديدة (مرجع سابق)، ص١٤٥.

(٢) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية (مرجع سابق)، ص٢٢.

(٣) رئاســـة الجمهورية: المجالس القومية المتخصــــصــــة- تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية والاســتخدام الأمثل للموارد البشــرية لتحقيق التنمية- الدورة (١٣) – المجالس القومية المتخصصة- ١٩٩٢-١٩٩٣، ص١٢٠.

تنقسم القوى البشرية إلى قسمين: [١]

الأول: هم الأفراد الداخلون في قوة العمل وهم جميع الأفراد الذين يساهمون في العمل بجهدهم العقلي والجسدي.

الثاني: هم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر، مثل ربات البيوت والطلبة زاهدون العمل - السجناء وغيرهم.

ويمكن القول بأنه " يوجد أتفاق بين مفهوم التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية ومفهوم القوى البشرية في أنهم يعملون على تنمية قدرات الإنسان إلى أقصى درجة ممكنة مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمفهوم تنمية الموارد البشرية يركز على البشر في مرحلة العمر الإنتاجي أي الذين يعملون بالفعل. بينما مفهوم القوى البشرية يركز. على البشر في مرحلة العمر سواء الذين يعملون أو الذين لا يعملون، في حين أن التنمية البشرية تهتم بجميع مراحل الحياة بجوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [٢].

٢ - أهمية التنمية البشرية:

تنال التنمية البشرية اهتمام الدول سواء المتقدمه منها أو النامية، وذلك لمواجهة التحديات المعاصرة وتسعى هذه الدول لتحقيق التنمية البشرية من خلال استثمار كل إمكانيات لكل تستطيع الوصول إلى درجات متقدمه في التنمية، الأمر الذي زاد من اهتمام الخبراء يوم بعد يوم بالإنسان وتنميته، باعتباره المحور الرئيسي في التنمية البشرية، فأنه تنمية تعني توسيع الخبرات وتحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، فالتنمية الحقة هي التي تبدأ بالإنسان وسيلة وغاية وعليه تقوم وبه تقوم وله عوائدها، إذا ما أتبعت وحان قطفها، أيضا بالبشر يبدأ التغير ولصالح البشر يكون البشر يكون التطوير من أجل البشر يرتفع مستوى الأداء، مما يحقق الرضا المنشود[٣].

---

(١) محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠٨- ص١١١.

(٢) كمال التابعي: التنمية البشرية "دراسة حالة لمصر"- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠١، ص٩.

(٣)نبيل السملوطي: التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي "دراسات إسلامية- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- العدد(١١٢) – القاهرة- ٢٠٠٤، ص١٢.

- محمود سعيد: تنمية الموارد البشرية"مؤشر إيجابي"- مجلة التدريب والتقنية- العدد(٨٦)- مارس ٢٠٠٦، ص٧

وتتضح أهمية التنمية البشرية من خلال التقدم والتطور الذى شهده الإنسان عبر التاريخ من خلال ما يلي:

- الثورة الصناعية الأولـى: حيث اعتمدت على تجارة الفحم والحديد والميكانيكا وأتيحت للإنسان القاطرة والباخرة والسيارات والطائرات.

- الثورة الصناعية الثانية: أعتمدت على طاقة الكهرباء والطاقة النووية وفن الإدارة الحديثـة.

- الثورة الصناعية الثالثـة: وهي ثورة أتيحت التكنولوجيا للإنسان التي يعتمد عليها العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والحاسبات وتكنولوجيا المعلومات. هذه الثورة تختلف عن الثورتين السابقتين من حيث:

- أنها تعتمد على العقل البشري فهو مبدعها ومفجرها وبانيها معرفياً.

- الاهتمام بالعنصر البشري وجعلته أهم عناصر معادلة التنمية والاهتمام بالإنسان النشط والفاعل ومتعدد المواهب والقادر على التعلم الذاتي والمستمر ولديه الرغبة في التدريب المستمر وإعادة التأهيل في المجتمع الفاعل.

- تزويد الفرد والمجتمع بأساليب التفكير من خلال العلم والمعرفة والمهارات والقيم والوعي بالتغير والاستفادة من إيجابياته ومواجهة سلبياته وذلك من خلال مسئولية التعليم الجامعي وسياسته من إعداد الإنسان للحاضر والمستقبل والابتعاد عن الحفظ والتلقين وتعليم الفرد كيف يفكر

واستنادا إلى ما سبق يتضح أن الإنسان هو الهدف الرئيسي للتنمية ومن أهم عوامل التنمية البشرية وتحقيقها ونظرا لأهمية هذا العنصر فأنه التنمية البشرية للإنسان وبالإنسان وللإنسان لذاته المطلق وفي ذاته بطاقاتها المركبة وبذاته الفاعلة وبمعارفه المتجددة وبيده الماهرة وبعقله المبدع وبالأثر الصناع ويقمته في الجدو المثابرة والإتقان من خلال تأهيله وتدريبه وجودة كفاءته ولن يأتى هذا إلا من خلال سياسة تعليمية للتعليم الجامعى تدرك أهمية جودة الخريج.

٣ – أهـداف التنمية البشرية:

ويمكن تحديد أهداف التنمية البشرية حسب تقارير التنمية البشرية في الآتي:

- الهـدف الأول: استئصال الجوع والفقر الشديدين وإنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ونسبة سوء التغذية إلى النصف.

- الهـدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الإبتدائي، ضمان تمكن جميع الأطفال من إكمال التعليم الإبتدائـي.

- الهـدف الثالث: تعزيز المساواة والجنوسة وتمكين النساء من حياتهن وإزالة التفاوت بين الجنسين وإحتمال حدوث ذلك بحلول ٢٠٠٥ وفي مدة لا تتجاوز ٢٠١٥م.

- الهـدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال وإنقاص نسبة الوفيات الأطفال دون الخامسة.
- الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاث أرباع.
- الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/ السيدا) والملاريا ووقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعه(الإيدز/ السيدا).
- الهـدف السابع: ضمان الاستقرار إنقاص نسبة المحرومين من فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن.
- الهـدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية وإصلاح أنظمة المعونات والتجارة مع معاملة خاصة لأفقر الدول.

ويتضح من أهداف التنمية البشرية أن الاستثمار الباكر وبشكل طموح في التعليم والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين وهي شروط مسبقة للنمو الاقتصادي التي يؤدي بدوره إلى ارتفاع المداخل، وهو ما يحقق مرة أخرى المزيد من المكاسب في التعليم والصحة، " وهو الأمر الذي يجب أن ينصب اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية على تغيرات فورية على مسارها وخاصة في مجالات رئيسة عدة منها: سياسات التعليم والصحة والبينة التحتية والنمو الاقتصادي للوصول إلى الرفاه البشري".

٤ – مبادئ التنمية البشرية:

على أساس أن التنمية " مجموعة أو عمليات تغيرات قصدية هادفة تتضامن فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني والمادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع لتحقيق درجة عالية من هذه الرفاهية

وعلى ضوء ذلك يمكن أن تحدد المبادئ التي تقوم عليها التنمية البشرية في التالي:
- أن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة له مردود إنتاجي يتبلور في مساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم الأيدي العاملة الفنية الماهرة اللازمة لمشروعات التنمية.
- أن التنمية عملية مقصودة وشاملة لجميع جوانب الحياة في المجتمع.
- تشمل عناصر ومقومات التنمية من موارد بشرية وموارد غير بشرية، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعتمد على ثلاثة عوامل هي: الموارد الاقتصادية والعنصر البشري والإلمام بالمعارف العلمية التقنية والاقتصادية والإجتماعية، فالعنصر البشري هو أهم هذه العوامل والمقومات.

- أن التنمية البشرية عملية تحسين وتحديث وتنظيم وتغير شامل ومستمرة في ضوء طبيعة المجتمع وخصائصه.
- أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وبالتالي فإن تنميتها تعني توسيع الخيارات وتحقيق الغايات الإنسانية الأسمى.
- تتطلب عملية التنمية إشتراك جميع الأفراد في الدولة.
- تهدف التنمية البشرية إلى القضاء على التخلف والتبعية والضعف والتأكيد على الاعتماد على الذات وتنمية الموارد البشرية من خلال الأهتمام بالتعليم والصحة وتحسين مستوى الحياة لكل أفراد المجتمع.
- أن التنمية ليست ألآلات وأجهزة ومصانع ومزارع فقط ولكن هي أيضا الوعي الثقافي والإجتماعي للأفراد والاهتمام بالصحة والتعليم ومستوى الحياة

ويتضح من مبادئ التنمية البشرية أن التنمية البشرية الحقة هي التي تركز على أن تبدأ بالإنسان وسيلة وغاية وعليه تقوم وبه تقوم وله عوائد، أيضا تعتبر تنمية رأس المال البشري من أساسيات دعامات التنمية الشاملة، وأن الهدف النهائي للتنمية البشرية هو توفير حياة كريمة للمواطنين وكفالة الخير والرفاهية لهم جميعا. وإذا كانت التنمية البشرية يمكن أن تنمى بطرق متعددة، فإن التعليم الجامعي يمكن أن يسهم بدور كبير من خلال القوى البشرية والإمكانات المادية الكبيرة التي يمتلكها، فهو المسئول على الحافظ على التراث الثقافي وتطويره في أي بلد.

٥ – أدوات وآليات التنمية البشرية:

لنجاح التنمية البشرية وتحقيق أهدافها، فلابد من وجود أدوات للتنمية البشرية تستطيع من خلالها تحقيق الرفاهية والسعادة للأفراد من خلال الاهتمام بالتعليم عامة والتعليم الجامعي وسياسته خاصة. وهذه الأدوات يمكن تحديدها في الأتي:

٥ – ١- البشـــر:

فالإنسان هو محور التنمية والذي يركز على توفير حقوق وصيانة كرامته والوفاء بحاجاته الأساسية في الطعام والشراب والملبس والسكن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وحرية التعبير والمشاركة في بناء مجتمعه وتطوره، وهذا يتطلب تنمية مختلف طاقاته الجسمية والعقلية والروحية، وإذا كانت هذه هي أهم حقوق الإنسان فهو يتطلب في الوقت نفسه مجتمعا يتمتع بالاستقرار والديمقراطية والعدالـة فتنمية الطاقات البشرية هى عماد أى مشروع للتنمية فى أى مجتمع

ولذلك لابد من العناية ببناء البشر من خلال تطوير سياسة التعليم الجامعى ، بحيث يكون الهدف النهائى هو تزويد البشر بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفاعلية وإبداع وأيضا من خلال سياسة تعليمية واعية يستطيع من خلالها التعليم الجامعى القضاء على تحديات التى تواجه تنمية البشر عامة والخريج خاصة.[١]

وعلى أساس أن البشر هم هدف التنمية ووسيلتها، لذا فمن الواجب وضعهم في بؤرة اهتمام صناع السياسات ومتخذي القرارات لتنمية قدراتهم وتمكينهم من تحقيق ذاتهم وإطلاق طاقاتهم على الإبداع وتوفير الفرص الملائمة لانتفاعهم بهذه القدرات في صورة حياة حرة كريمة وسليمة[٢].

٥ - ٢.القـدرة التكنولوجية:

التكنولوجيا هي أساليب الوفاء بحاجات الناس في مجتمع ما وهي تعبر عن التركيبة الاجتماعية المسيطرة وأهدافها، فتحكم الغرب المصنع في التكنولوجيا الحديثة يكون مطلقا، فالقاعدة التكنولوجية " متوطنة " في الغرب، بينما هي خارجية في البلدان النامية والتحكم التكنولوجي وهو إحدى الأدوات الرئيسة للتنمية التي تمارسها البلدان الغربية المصنعة على مقدرات النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، فالتنمية البشرية تسعى إلى تحرر الدول النامية من التبعية وهيمنة الغرب على التكنولوجيا وسيطرة الدول المحتكرة للتكنولوجيا وإشباع الحاجات الإنسانية لعموم الناس[٣].

ولكي تتحرر الدول في العالم الثالث أو النامي من هيمنة الغرب للتكنولوجيا والوفاء بحاجات التنمية في المجتمع، فهناك ثلاث اتجاهات تستطيع من خلالها أن تتحرر وهي كالتالـي[٤]:

- دعم البحث والتطوير في مجال العلم الحديث والتكنولوجيا، مع التركيز على بعض المجالات التي يتوقع لها أن تكون رائدة في التطور الإنساني ككل ويكون لها أهمية حاسمة في الصراع التكنولوجي.
- التوصل إلى التكنولوجيا المتصلة بالإنتاج الحديث في الصناعات الأساسية اللازمة للبنية التحتية للتطور التكنولوجي والصناعي لخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(١)فاروق شوقى البوهى (مرجع سابق) ، ص ١٥٥.
(٢) إبراهيم العيسـوى: التنمية فى عالم متغير دراسـة فى مفهوم التنمية ومؤشـراتها (مرجع سـابق) ، ص٩٤.
(٣) فاروق شوقي البوهي (مرجع سابق) ، ص١٥٥-١٥٦.
(٤) مصطفى حسين باهي وناهد خيري فياض (مرجع سابق) ، ص١٣٨-١٤٠.

- تطوير وتحديث الفنون المتصلة بالإنتاج الحديث في الصناعات التقليدية والتي تكون قد تعرضت للانقراض أو الإهمال، بسبب الغزو التكنولوجي الغربي في إطار التنمية المستعارة.
- ربط خطط وسياسات التعليم الجامعي، بمتطلبات واحتياجات سوق العمل واحتياجات التنمية.
- تنمية الموارد البشرية وتطويرها مع التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها.

٥ – ٣ – القـدرة الإنتاجية:

إن أي مجتمع يسعى لتأكيد هوية حضارية مستقلة، وبالتالي للتحرر والاعتماد على النفس لابد أن تتيح ما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للناس فيه ويتضمن هذا السعي لأن تعرف الحاجات في السياق الثقافي الأصيل، وأن تكون إشباعها باستخدام الموارد الذاتية على كل المستويات في المجتمع.

ويقتضي العمل على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان والاعتماد على النفس من خلال التوجه نحو الزراعة والصناعة والخدمات والتعليم والتفاعل مع بناء القدرة التكنولوجية الذاتية بالتركيز على الأستهلاك الجماعي بدلا من الفردي بدلا من نمط الأستهلاك المقلد للغرب

فالاهتمام بالزراعة والصناعة والتركيز على اساليب الإنتاج التقليدية مع تطويرها يمكن أن يتفادى الكثير من الخسائر الاجتماعية التي يترتب عليها نمط الزراعة والصناعة التي قامت في ظل التنمية ولكن لا يجب أن يقف الأمر عند هذا الحد بل يجب أن تدعم التوجه الوطنى القائم على تطوير التكنولوجيا التقليدية والتي تساهم في بناء القدرة اللإنتاجية المصممة لإشباع الحاجات الأساسية والمستخدمة للتكنولوجيا. وهذه أمور لها أهمية حاسمة في عملية التنمية

أما بالنسبة لآليات التنمية البشرية فتتمثل في التالي:

- الحاجة الإنسانية ويقصد بها مدى إشباع هذه التنمية لحاجات الإنسان ومتطلباته التي تصل من خلالها إلى الرفاهية والسعادة.
- حاجات التنظيم الإجتماعي ويقصد بها الحاجة التي تماسك المجتمع ووصوله إلى العدالة والديمقراطية.
- توافر القوى البشرية حجما ونوعا بمعارفها العلمية التكنولوجية.
- قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة وتبسيطها لتحسين نوعية الحياة.
- توفير الثروة والموارد التي تمثل مدخلا أساسيا لإشباع حاجات المجتمع.

مما سبق يتضح أن التنمية البشرية تتحقق بطرق كثيرة منها التعليم بكامل مؤسساته والتعليم والتدريب في المؤسسات الإنتاجية والوظيفة والتعليمية والتطور للشباب وتطور معارفهم والعناية بصحة البشر وتحقيق مستوى معيشي لائق.

٦ – متطلبات التنمية البشرية:

إن العالم اليوم يشهد تطورات وتغيرات مستمرة في كل الميادين ومع هذه التطورات أصبحت التنمية البشرية، تمثل أزمة وثقلا على كاهل المؤسسات التعليمية التي صار لزاما عليها أن تطور من أدائها وأن تحسن من كفايتها للإسهام بشكل فعال في بناء الإنسان وإعداده ليتعامل مع المتغيرات والتحديات التي لا تسكن أبدا، وهو ما يجعل سياسة التعليم عنصراً أساسياً لنجاح أي فرد أو مؤسسة تعليمية وهي ضرورة لأداة ناجحة ، الأمر الذي يتطلب من التنمية البشرية تخطيطا علميا في مواردها البشرية والتي تعتبر أهم وسيلة وهدف وغاية لها[١].

فتحقيق التنمية البشرية بأبعادها المختلفة يعد مطلبا مهماً لأي دولة سواء كانت متقدمه أم نامية والتي تتطلب مجموعة من المتطلبات الأساسية لتحقيقها وهي كالأتي:

٦-١ الإنسان:

الإنسان ركيزة التنمية وهو المحرك الأول للإنتاج وسوف يبقى العنصر البشري هو العنصر المؤثر والفعال في تحقيق أهداف المجتمع نحو التنمية الشاملة وهو ما يتطلب أو تتعهد له بالرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتوفر له سبل التعليم وتعمل على تحسين ظروف العمل، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، فالإنسان مدين للمجتمع برد هذا الدين في صورة عمل جاد قوامه زيادة الإنتاج للوفاء بمتطلبات المجتمع واستحداث أساليب جديدة في العمل والسلوك.[٢]

فالعنصر البشري المؤهل والمدرب في أي بلد يصنع حاضر ومستقبل هذا البلد، لأنه بالعلم والمعرفة يستطيع أن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها لصالحه، وهو ما يتطلب تنمية مختلفة في طاقاته الجسمية والعقلية والروحية، كما يتطلب أيضا مجتمع يتمتع بالاستقرار والديمقراطية والعدالة وتوفير حاجاته الأساسية في الطعام والشراب والملبس والمسكن والصحة الاجتماعي وحرية التعبير.[٣]

---

(١) الطيب عبد الوهاب محمد مصطفي: التخطيط التعليمي والبطالة- مؤسسة الفكر العربي - بيروت ة- ٢٠٠٣، ص٢.

(٢) فاروق شوقي اليوهي (مرجع سابق)، ص ١٥٩.

(٣) عبد السلام مصطفى عبد السلام (مرجع سابق)، ص ٢٧٦.

فإذا كانت التنمية البشرية تنمي بطرق متعددة، إلا أن التعليم الجامعي وسياساته لهم الدور الأكبر في تحقيقها في خلال تقديمه القوى البشرية المؤهلة والمدربة لعملية التنمية، وأيضا تقديمه الإمكانات المادية الكبيرة التي يمتلكها إلى جانب حفاظه على التراث الثقافي والاجتماعي لتطوير أي بلد[١].

فسياسة التعليم الجامعي الآن أمام إشكالية، كيف يمكن إيجاد التوازن بين الكم والكيف وبين التوسع في القبول والامتياز في المستوى، الأمر الذي يفرض عليها الأخذ بمتطلبات التنمية البشرية في الاعتبار وتوفير الفعالية في العلاقة بين المخرجات والأهداف ومدخلات التعليم الجامعي وما تحققه الأهداف الموضوعة لها مسبقا من المخرجات والمدخلات. [٢]

٦-٢ التخطيط:

تتطلب التنمية البشرية تخطيطاً عملياً في وقت صار فيه تخطيط المواد البشرية وسيلة لهذه التنمية، بحيث لم يعد هذا التخطيط مجرد أداة للتنمية الاقتصادية أو هدفا في ذاته، بل تتطلب أي تنمية بشرية تغييرا بنائيا اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا وسياسيا كليا أو جزئيا أو ودفعه لتغيير هذه البنية والخروج بالمجتمع من حالة الركود إلى حالة النشاط التي تتطلب وجود قيادة واعية حازمة وعادلة في نفس الوقت، تكون بمثابة الدينامو المحرك للبناء كله والعمل على إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين للمشاركة المادية والمعنوية والسياسية في عملية التنمية. [٣]

والتخطيط أسلوب للتنظيم الاجتماعي وللنشاط الإنساني وتزداد أهميته في الدول النامية التي تعمل على تنمية مواردها الاقتصادية والانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التقدم، وهو ما يتطلب من القائمين عليها وضع إستراتيجية ملائمة وتخطيط مناسب ينطلق من واقع المجتمع نفسه ويوازن بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وأمانيه، فالتخطيط بمثابة العملة المحركة للتنمية البشرية للأمام من قبل قيادة واعية حازمة وعادلة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال سياسة تعليمية للتعليم الجامعي تسعى لتحسين مخرجاتها من أجل متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة.[٤]

---

(١) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي (مرجع سابق)، ص ٤٦.
(٢) فاروق شوقي البوهي (مرجع سابق)، ص ١٥٩.
(٣) محمد سيف الدين فهمي (مرجع سابق)، ص ٢٨.
(٤) سمير عبد الوهاب الخويت: التعليم العالي وتنمية القوى البشرية، (مرجع سابق)، ص ٨٦.

من هنا يمكن تحديد مبادئ الإستراتيجية المؤدية للتنمية البشرية في التالي : [١]
الاهتمام النسبي بالكيف مقابل الكم في التعليم الجامعي.
الاهتمام بالعلوم والمواد الفنية والمواد العلمية في مجال التعليم الجامعي.
الاعتماد النسبي على التدريب قبل التوظيف Pre-employment مقابل التدريب بعد التوظيف in service لتنمية المهارات التي تحتاجها التنمية البشرية.
يمكن إجمالي متطلبات التنمية البشرية التي تستطيع أي دولة في العالم إحراز مستوى عالي من الثقافة وتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية في الآتي:
الاهتمام بالبحث العلمي من أجل إبداع المستوى المطلوب من الثقافة والمحافظة عليه.
أن يمتلك البلد مواد كافية وأن يكون من السهل عليه الوصول إليها على هيئة مواد خام أو رأس مال.
وضع السياسة التعليمية الملائمة لتحقيق التنمية البشرية.
التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للوقوف على معدلات التنمية الفعلية.
الاهتمام بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة وتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
الاهتمام بالتعليم الجامعي من إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لسوق العمل.
ربط سياسة التعليم الجامعي بالسياسات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والسياسية بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.
تحقيق أو التأكيد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع دون تمييز بين الذكور أو الإناث.
مما سبق يتضح أن مبادئ التنمية البشرية ركزت على دور سياسة التعليم الجامعي في توظيف التعليم الجامعي في خدمة آليات ومتطلبات التنمية من خلال التدريب و التعليم الذي يقدمه التعليم الجامعي، إلى جانب دوره في اكتساب الأفراد المهارات والمعرفة لكل ما هو جديد في ميدان العمل لرفع الإنتاجية من أجل متطلبات سوق العمل، وهنا يأتي دور سياسة التعليم الجامعي في وضع الخطوط العريضة التي يسير على التعليم الجامعي في تحقيق أهم أهدافه وهو التنمية البشرية، لما يوفره من كوادر بشرية ومدربة وفاعلة في كافة التخصصات المختلفة لسد حاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق.

(١) فاروق شوقي البوهي (مرجع سابق)، ص ١٧٢.

٧- معوقات التنمية البشرية:

هناك معوقات تحول دون تحقيق التنمية البشرية في العالم عامة ، وبلدان العالم النامي خاصة. وقد تكون هذه المعوقات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو نفسية أو إدارية أو أخلاقية. فالاهتمام بالصناعة مثلا وترك التعليم أو الاهتمام بالمدينة دون القرية؛ فالمجتمع وحده عضوية متماسكة الأطراف تتفاعل جميعها لتحقيق التنمية البشرية.

ويمكن تحديد معوقات التنمية البشرية في العناصر التالية:

-معوقات اقتصادية.

-معوقات غير اقتصادية

٧-١ معوقات اقتصادية:

قلة عناصر الإنتاج ومكوناته (أرض – عمل – رأس مال – تنظيم).

انخفاض مستوى الدخل الفردي (ضعف التصنيع والاعتماد على الإنتاج الزراعي).

التبعية الاقتصادية وضعف النظام النقدي وانتشار البطالة.

نقص رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج والتخلف التكنولوجي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وانخفاض مستوى دخل الفرد.

٧-٢ معوقات غير اقتصادية:

وتتمثل في (معوقات اجتماعية وثقافية) ومن أهمها [١]

الزيادة الكبيرة لمعدلات المواليد، فهناك فروق شاسعة بين البلاد المتقدمه والنامية في معدلات المواليد والوفيات، فالزيادة السكانية، تزيد مشكلة البطالة المقنعة تعقيدا، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع.

مشكلة الأمية وتتفاوت نسبة الأميين في الدول النامية، حيث تصل في بعضها إلى أكثر من ٩٠٪ من عدد السكان، فالأمية عقبة رئيسة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، إذ تقف حائلا دون أداء القوى البشرية لدورها الكامل في التنمية، الأمر الذي يستطيع إدراك ما تحتاجه تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وعمليا.

ضعف مستوى الخريجين ونقص المعلومات والمهارات العلمية والتطبيقية والتكنولوجية اللازمة للالتحاق بالمهن المختلفة.

عدم ربط سياسة التعليم الجامعي بمتطلبات واحتياجات التنمية البشرية.

انتشار الحروب والصراعات والعنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض دول العالم وخاصة النامية.

---

(١) أحمد إسماعيل حجى: تطوير التعليم في زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل (مرجع سابق)، ص ٧.

- عبد السلام مصطفى عبد السلام (مرجع سابق)، ص ٢٧٧.

ومن معوقات التنمية البشرية يتضح أن المعوقات هي إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات في العالم المتقدم والنامي على حد سواء عامة والتعليم الجامعي خاصة، لأنه هو المسئول عن إعداد الفرد المتكامل الشخصية والمهارات والقدرة العقلية والكفاءة اللازمة لحدوث التنمية، الأمر الذي يتطلب للوصول إلى معدلات عالية من التنمية البشرية هو أن يكون هناك سياسة تعليمية على قاعدة علمية قوية وبحوث علمية موجهة نحو متطلبات التنمية، أيضا بحوث تطبيقية توجه إلى حل المشكلات المختلفة التي تعوق دون تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية.

٨- مؤشرات التنمية البشرية:

تظهر مؤشرات التنمية البشرية على المجتمعات وتطورها وتبين تطورها العام أى التغير الجيد الذى يمثل جميع نواحى الحياة من حولنا فى جميع دول العالم المتقدم أو النامى على حد سواء والتى تحاول عن طريقة التنمية البشرية الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وعن طريقها يمكن تحديد الفوارق بين هذه الدول فى جميع جوانب الحياة.

ويمكن تقسيم مؤشرات التنمية البشرية إلى:

٨-١مؤشرات كيفية.

٨-٢مؤشرات كمية.

٨- ١المؤشرات الكيفية:

وهي مؤشرات تعتبر مقياسا لتحديد أوضاع التنمية البشرية، حيث ترتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى المعيشة ويتضمن مقاييس ومعاييراً اقتصادية وغير اقتصادية، مثل التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والأوضاع الصحية والتعليمية، وهو ما دفع منظمة العمل الدولية أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية والتي يغطي جوانب مهمة في عملية التنمية البشرية مثل الرعاية الصحية والتعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة. (١)

ويمكن تحديد المؤشرات الكيفية في التالي:

٨-١-١- مؤشر التعليم ٨-١--٤ مؤشر الحالة السياسية.

٨-١- ٢مؤشر الصحة ٨-١-٥- مؤشر الجنس (النوع).

٨-١-٣- مؤشر الدخل ٨-١-٦- مؤشر المرأة.

٧٨-١- -مؤشر الفقر.

٨-١-١- مؤشر التعليم.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠.
(http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1990/cheprs). Accsesed data (١٢-٣-٢٠١٢)

يعتبر التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية، فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر إيجابية في مواجهة قضايا الوطن ويجعلهم ذو مشاركة أكثر فعالية في برامج التنمية، فالتعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة يمثل أهم الأسس والعناصر الاستراتيجية لتحقيق التنمية البشرية، فهو ضروري لإعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة لسوق العمل في عالم تتزايد فيه حدة التنافس الاقتصادي والثقافي[١].

ويتكون مؤشر التعليم من معدل القراءة والكتابة والالتحاق والقيد الإجمالي في التعليم ونسبة الأمية، والذي يعد من الضروريات المهمة للحياة المنتجة، لذا يعد من المعايير الأساسية لقياس التنمية البشرية، إلى جانب جهود الدول في القضاء على الأمية وأثارها الخطيرة على التنمية البشرية في عصر التقدم التكنولوجي[٢].

ويبقى للتعليم الجامعي وسياسته خصوصية ، إذ يلعب دوراً هاماً وأساسياً في حياة الأمم من خلال تلبية احتياجات التنمية من القوى البشرية التي تصنع حاضرها وترسي قواعد مستقبلها وفيه تتبلور القيادة العلمية والعملية للمجتمع، وذلك لأنه المسئول على الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته وتطويره، ولن يتحقق ذلك، إلا من خلال تعليم يتوافر فيه شروط الجودة الكلية[٣]، أيضا من خلال تعليم جامعي يكون أداة التغير والإصلاح في جميع المجالات في الحياة لدى الشعوب قديمها وحديثها في عصر تزاد فيه ثورة المعلومات والانفجار المعرفي في شتى المجالات، مما جعل الاهتمام به من ضمن الأمن القومي للدولة[٤].

الأمر الذي يرجع إلى أن الدول المتقدمه تقوم سياستها التعليمية بأقصى جهودها للاستثمار في التعليم الجامعي، بالتالي تحرز تقدما بوتيرة ثابتة وسريعة، إلا أن الأمر لا يسير بالشكل نفسه في دول أخرى ويرجع ذلك إلى انفصال خطط وسياسات التعليم الجامعي عن برامج وخطط واحتياجات ومتطلبات التنمية، والتي تصل به إلى الرفاه البشري، أيضا عدم وضوح فلسفة يسير عليها التعليم الجامعي وهو ما يساهم في إيجاد التناقض والاختلاف بين الدول المتقدمه والنامية[٥].

---

(١) خديجة عبد الله يحمد (مرجع سابق)، ص ٥٧.

(٢) منى مصطفى اليردعي ومنال محمد متولي : البعد البشري والنمو الاقتصادي : النظرية والتطبيق العدد (١٧) – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ٢٠٠١، ص ٥٨.

(٣) عبد الرحيم البدري : بعض مشكلات سياسات التعليم العالي في الجماهيرية (مرجع سابق)، ص ٩.

(٤) مهدي محمد القصاص: التعليم العالي والبحث العلمي الأزمة وسبل تجاوزها – التعليم العالي والبحث العلمي – من بحوث الملتقى الدولي الثلاث – بعنوان واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسير – جامعة الجزائر في الفترة من ٢٦ – ٢٧ نوفمبر – ٢٠٠٧، ص ٣.

(٥) خوزيه ناروبلس: أثر التعليم العالي في تطور الاقتصاد المعرفي – المؤتمر الدولي للتعليم العالي– جامعة المكسيك الوطنية– ٢٠١١م، ص٣.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع المعدل العالمي للمنتسبين للتعليم الجامعي من ٢٦ ٪ عام ١٩٧٠م حتى ٧٠ ٪ عام ٢٠٠٨ ويتركز ٦٥٪ من هذه النسبة في المناطق المتقدمه وخاصة في أوربا وشرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية، بينما تصل النسبة إلى٣١ ٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، في حين وصلت النسبة في الدول العربية إلى ٢٦ ٪ ودول أفريقيا السوداء ب ٦ ٪ فقط، كما زاد الباحثين في العالم من ٥.٨ مليون عام ٢٠٠٢ إلى ٧.٢ مليون عام ٢٠٠٧ وحققت الدول المتقدمه نسبة ٦٢٪ من مجموع الباحثين، في حين وصلت نسبة الباحثين في الدول النامية نحو ٣٧٪ والدول الأقل تقدما أقل من ١ ٪. [١]

وانطلاقا مما سبق تقع على عاتق سياسة التعليم الجامعي مسئولية كبيرة تتمثل في المساهمة في تحقيق الهوة السحيقة بين العديد من المناطق المختلفة في العالم من خلال جعل الإنسان ورفاهيته على رأس الأولويات، بدلا من التركيز على متغيرات الاقتصاد، فالتنمية البشرية الحقيقية لا تنبع إلا من خلال ثورة تعليمية وتعليم جامعي متميز. أساسه محو الأمية والقضاء على البطالة وإعداد القيادات والكفاءات التي تحتاجها التنمية.

٨-١-٢- مؤشر الصحة:

إن حياة الإنسان الخالية من العلل هدف من الأهداف الأساسية للتنمية البشرية والتي يجب على أي مجتمع أن يسعى إلى تحقيقه، كما أنه أيضا أحد الوسائل الفعالة التي يمكن من خلالها رفع إنتاجية البشر، بالتالي تزداد دخولهم وتصبح المحصلة النهائية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية في المجتمع ككل.[٢]

ويعد الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي للبشر وخاصة للشباب والأطفال والأمهات من أهم مؤشرات الصحة في التنمية البشرية، فالصحة والتعليم يؤديان إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في المستقبل، هو له مردود على معدلات التنمية البشرية في مكافحة الفقر والتخفيف من معاناة الأفراد[٣].

وأفضل أسلوب لتحقيق نتائج صحية جيدة، يتمثل في الإنفاق المباشر الذي يحسن التغذية ويشجع على مواجهة المشكلات الصحية التي يعاني منها المجتمع إلى جانب الانفاقات المباشرة على الرعاية الصحية في بعض المناطق، [٤].

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشـــرية عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ محاربة تغير المناخ التضـــامن الإنســـاني في عالم منقســم – مركز معلومات قرار الشـرق الأوســط – القاهرة – ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص ص ٢٢٠ ، ٢٣٠.

(٢) أشرف السيد العربي عبد الفتاح (مرجع سابق)، ص ٥٥.

(٣) إبراهيم أحمد السيد (مرجع سابق)، ص ٣١.

(٤) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٩٩ / ٢٠٠٠ – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٠، ص ١٩.

فالتحسن في الخدمات الصحية يؤدي إلى طول العمر وانخفاض معدل الوفيات الأطفال لكل ١٠٠ نسمة، فقد وصل طول العمر إلى ٧٧ سنة في أمريكا و٧٩ سنة في إسرائيل، كما وصل معدل وفيات الأطفال في أمريكا إلى ٧ أطفال لكل ١٠٠٠ نسمة، في حين وصلت في ماليزيا إلى ٨ أطفال وإسرائيل ٦ أطفال والدول العربية ٤٨ لكل ١٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٤ م، كما زاد الإنفاق العام على الصحة في العالم من ٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٠ ٪، وبذلك أصبحت الخدمات الصحية متاحة في ٨٠ ٪ من السكان[١].

وتعتبر الجامعات في الدول المتقدمه أحد المصادر الهامة لتقديم التأمين الصحي، حيث تقدم تحت إطار الخدمات التي تقدمها الجامعات لأعضائها من طلاب وأعضاء هيئة تدريس، فقيام الجامعات وخاصة كليات الطب المستشفيات الجامعية، باستقبال المرضى وطالبي الاستشارات الصحية والعلاجية مقابل رسوم معينة تحددها مؤسسة جامعية حسب إمكانيتها، بالتالي تدر دخلا للجامعة ذاتيا[٢].

٨-١-٣-. مؤشر الدخل (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي).:

يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات ،ويمكن الحصول على نصيب الفرد من الناتج القومي من خلال الناتج (الدخل القومي) على عدد السكان في نفس السنة وتوجد علاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، قد يكون ارتفاع الدخل عامل أساسي لتحسين المعيشة، ورقي وتقدم أفراد المجتمع[٣].

وجاء تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١١م ليؤكد على أن مؤشر الدخل فى العام يقسم إلى[٤]:

بلدان مرتفعة الدخل (نصيب الفرد أكثر من ٨٠٠٠ دولار).
بلدان متوسطة الدخل (نصيب الفرد من ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ دولار).
بلدان منخفضة الدخل (نصيب الفرد فيها ٥٠٠ دولار فأقل).
البلدان الأكثر فقرا في العالم (نصيب الفرد فيها أقل من ٣٠٠ دولار).

---

(١) فاروق شـــوقي البوهي: التخطيط التعليمي عملياته مداخله التنمية البشـــرية وتطوير أداء المعلم (مرجع سابق)، ص ١٤٧.
(٢) محمد عبد السلام حامد وهمام يدواي زيدان وآخرون: تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة (مرجع سابق)، ص ١٧٥.
(٣) خديجة عبد الله يحمد (مرجع سابق)، ص ٥٨، ص ٥٩.
(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع – مركز معلومات قراء الشرق الأوسط – القاهرة – ٢٠١١، ص ص ١٤١-١٤٣.

كما يمكن تصنيف نصيب الفرد من الناتج المحلى فى دول العالم فى اليوم من حيث الاقتصاد على النحو التالي[1]:
اقتصاديات منخفضة الدخل وهي التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ١.٦٧١ دولار فأقل.
اقتصاديات متوسطة وهي التي يكون فيها دخل الفرد ٥.٧٧٧-١٢.٨٦١ دولار.
اقتصاديات مرتفعة وهي التي يكون فيها نصيب الفرد ٣٥.٧٦٨ دولار فأكثر.
فالعوامل الاقتصادية عاملا أساسيا من العوامل المؤثرة في التعليم الجامعي وسياسية وفي تنفيذ خططها وأهدافها المرجوة. كما يساعد النمو الاقتصادي بأسلوب غير مباشر في تخفيض فقر الدخل ويرفع من إيردات الحكومة وتمكن من ازدياد الاستثمارات العامة للتعليم والبنية التحتية الأساسية والسيطرة على الأمراض والمجالات الصحية، بالإضافة إلى تخفيض فائض الدخل، كما أنه يخفض الفقر ويزيد من مدخرات الأسر ويحرر من مواد الاستثمارات في التنمية البشرية والتعليم والصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه الناس، وهما مرتبطان على نحو وثيق، كما يساعد التعليم الجامعي على تحسين الصحة والصحة الجيدة تسهم في التعليم الأفضل، علاوة على ذلك، فإن التعليم الجامعي يسهم في زيادة النمو الاقتصادي ويرفع دخل الفقراء، كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.

جدول رقم (١) يبين معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم المتقدم والنامي على حد سواء في ٢٠٠٣ ، ٢٠١١م .

	٢٠٠٣	٢٠١١
العالم	٤.٠٠	٨.٥
الدول المتقدمه	٥.٥٠	١٠.٦
الدول النامية	٣.٠٠	٦.٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع - مركز معلومات قراء الشرق الأوسط - القاهرة - ٢٠١١، ص ١٣٤.

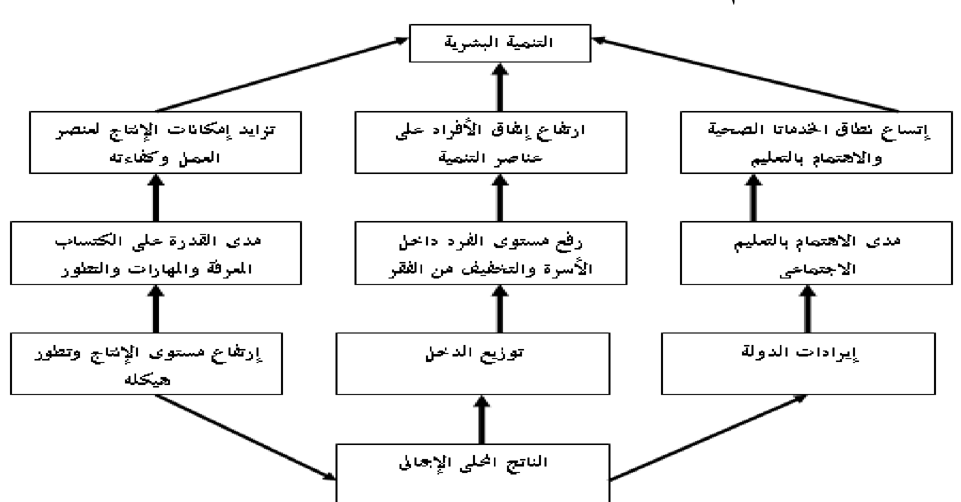
ويتضح من الجدول السابق أن معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمه هي الأعلى عن الدول النامية، وإذا قورنت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمه والنامية ، وهو ما يوضح تأثير دخل الفرد وتأثيرها على الحالة الصحية وخفض معدلات التنمية البشرية وزيادة الدخل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس معدلات النمو الاقتصادي وعلى معدلات التنمية البشرية بالإيجاب أو السلب.

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٩.

ويمكن القول بأن التقدم في أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمه تعتمد بدرجة أساسية على عاملين رئيسيين هما: عاملا الموارد البشرية والموارد المالية، إلا أن الموارد البشرية هي العامل الحاسم في أحداث التقدم وزيادة الدخل، لذا فالتعليم الجامعي أهم عامل في التعليم والتدريب الأفراد بالشكل والمستوى الذي يستطيع به أن يتمكن من استغلال ما لديهم من موارد وإمكانات وتسخيرها لإحداث التنمية والتقدم

ويتحقق ذلك من خلال رسم سياسة تعليمية للتعليم الجامعي يعمل من خلالها وينطلق من فلسفة تربوية محددة المعالم، من منطلقاتها تعلم لتعرف وتعلم لتعمل وتعلم لتكن وتعلم لتشارك الآخرين ويوجد علاقة قوية بين التنمية البشرية. والنمو الاقتصادي والتعليم الجامعي، فالتنمية البشرية تقدم وسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج، من خلال وجود عمالة جيدة صحيا وتعليميا، فمن أهم دعائم النمو الاقتصادي والتعليم الجامعي ومخرجاته عصب التنمية البشرية مما يوفره من إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لسوق العمل للوفاء باحتياجات التنمية وزيادة الدخل وتحقيق الرفاه البشري[1].

شكل رقم (٥) يبين العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادى



المصدر: منى مصطفى البردعي ومنال محمد متولي: البعد البشري والنمو الاقتصادي النظرية والتطبيق- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – العدد١٧- ٢٠٠١، ص٤٧.

(١) شريف محمد محمد شريف : التعليم والتنمية البشرية فى مصر دراسة تحليلية مستقبلية (مرجع سابق، ص ٦١).

نستنتج من الشكل السابق أن الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في إيرادات الدولة يتم من خلاله الاهتمام بالخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى مواجهة الفقر والحرمان، كما يرفع من مستوى دخل الفرد والتخفيف من حدة الفقر ويزيد من إمكانات الإنتاج والعمل وكفاءته والقدرة على اكتساب المعرفة والمهارات ويطورها، مما يحقق معدلات عالية من التنمية البشرية.
ومما سبق يتضح أن الدخل يساهم في تحسين مستوى معيشة لائق للمواطنين وتخفيف حدة الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، على الرغم من أن الزيادة في الدخل ليست دليلا على تقدم الدول ، إنما التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة هو الذى يوضح تقدم وتخلف أى دولة فى العالم ، كما أنه يحدد مستوى دخل الأفراد بالإرتفاع أو الإنخفاض ولذلك يقع عليه مسئولية إعداد الأفراد جيدا لسد إحتياجات التنمية.

٨-١-٤ مؤشر الحالة السياسية:

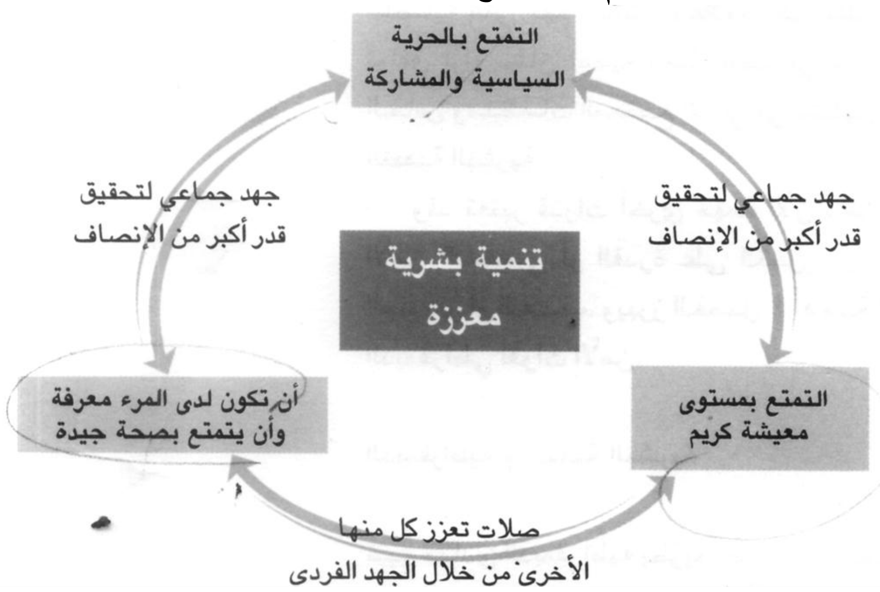
تشكل الحالة السياسية جزءا مهماً للتنمية البشرية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية البشرية، حيث توضح مدى تمتع أفراد المجتمع بالحقوق والحريات الاجتماعية في محاولة لإدماج الحرية السياسية في مكونات التنمية البشرية أو اتخاذ مؤشر خاص بها، وقد أشار تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٢م إلى أن أهم مكونات الحرية السياسية: سلامة الفرد الجسدية وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية وتكافؤ الفرص التعليمية[١].
والسياسة مهمة للتنمية البشرية لرغبة الناس في كل مكان أن يكونوا أحرارا وفي أن يقرروا مصيرهم وأن يعربوا عن أرائهم ويشاركوا في القرارات التي تشكل حياتهم وهذه القرارات لا تقل أهمية للتنمية البشرية، من أجل توسيع خيارات الناس عن القدرة على التعليم أو التمتع بصحة جيدة، من ثم فإن تحقيق التنمية البشرية ليس تحديا اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا فقط، فهو أيضا تحد مؤسسي وسياسي[٢]. لذا فإن المشاركة السياسية في الدول المتقدمه تختلف عما هي عليه في الدول النامية، من ثم فهي أحد المؤشرات المهمة التي تحدد موقع المجتمع على التدرج الواصل بين التقدم والتخلف، فالاهتمام بالسياسية والأوضاع السياسية للمجتمع وما يحيط به من أحداث، أحد مؤشرات المشاركة التي لا يمكن تجاهلها وهي بمثابة خطوة أولى أساسية إلى مستوى أعلى من المشاركة[٣].

---

(١) حامد عمار : في التنمية البشرية وتعليم المستقبل (مرجع سابق)، ص ٧٠.
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشـــرية عام ٢٠٠٢ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت(مرجع سابق)، ص ١، ص ٥١.
(٣) محمد صبري الحوت وناهد عادلي شاذلي (مرجع سابق)، ص ١٤١، ١٤٣.

فالحرية السياسية والمشاركة السياسية جزء من التنمية البشرية على حد سواء، باعتبارهما هدفين إنمائيين في حد ذاتهما، أو باعتبارهما وسيلتين لتعزيز التنمية البشرية، فالحرية السياسية والقدرة على المشاركة في حياة مجتمع المرء لا تقلان أهمية للتنمية البشرية عن القدرة على القراءة والكتابة أو التمتع بصحة جيدة، فبدون الحريات السياسية تصبح خيارات الناس أقل بكثير والقدرة على المشاركة في حياة المجتمع، مما يكسبه احترام الآخرين ويتيح له أن يدلي بدلوه في القرارات المجتمعية الجوهرية فى الوجود الإنساني[1].

شكل رقم (٦): يوضح قدرات تعزيز كلاً منها الآخر



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥١.

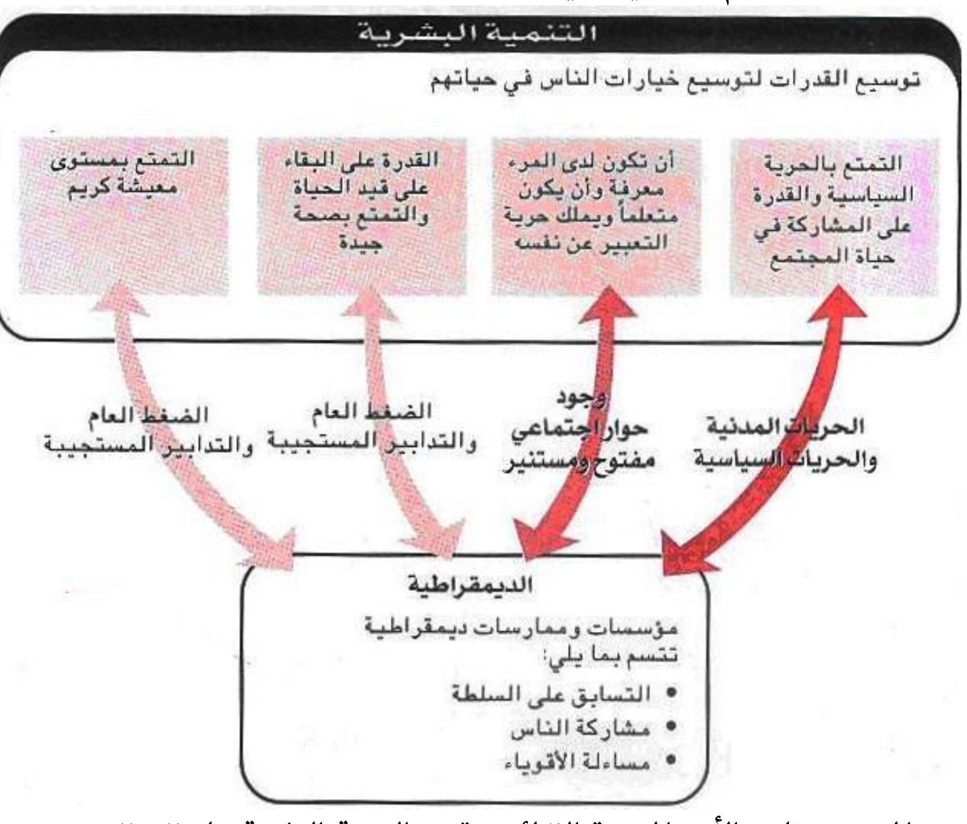
من الشكل السابق يتضح أن الحرية السياسية تعزز الجهد الجماعي فضلا عن الجهد الفردي وهذا مهم لأن العمل الجماعي غالبا ما يكون هو قاطرة التقدم من خلال الحركات الاجتماعية السياسية، فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية للتنمية البشرية، فالحرية السياسية تعزز تعليم أفضل وصحة جيدة ودخل جيد.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٢.

فالديمقراطية توسع الحريات السياسية وهو ما يمثل نتائج للتنمية البشرية، وهو ما يتطلب هيئة تشريعية، تمثل الناس ولا يسيطر عليها فرد بعينه، فهي النظام السياسي الوحيد الذي يتوافق مع التنمية البشرية بأعمق معانيها، لأن السلطة السياسية في الديمقراطية يفوضها الناس التي تمارس عليهم تلك السلطة، فضلا عن أنهم يسيطرون عليها. (١)

شكل رقم (٧): يبين الديمقراطية والتنمية البشرية والصلات بينهما

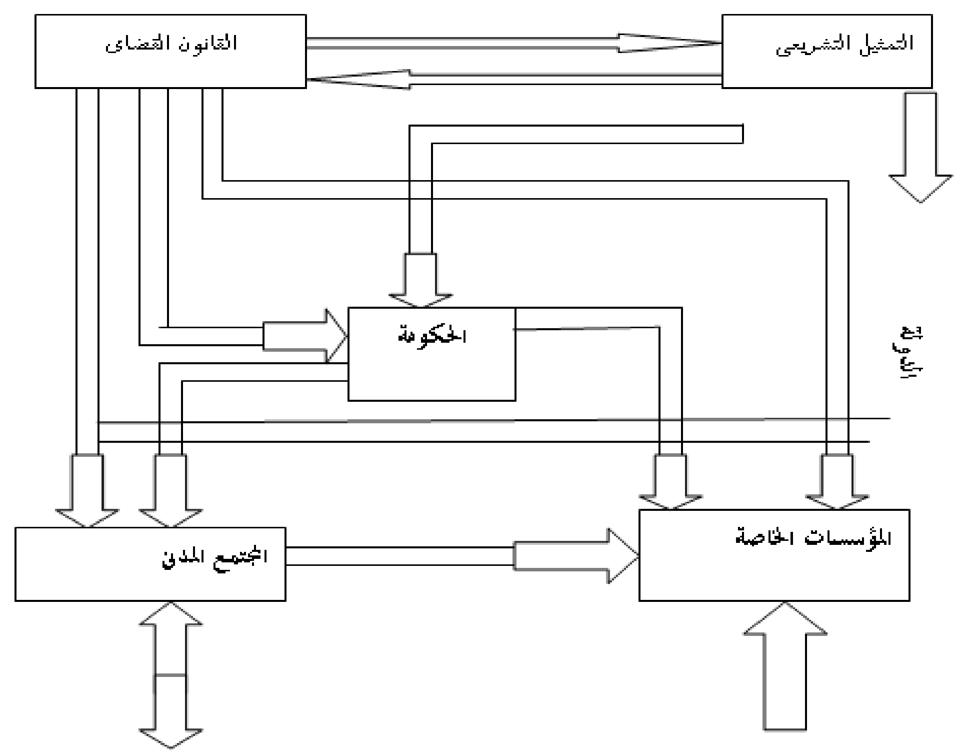


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٨.

من الشكل السابق تلاحظ أن المؤسسات والعمليات الديمقراطية تسهم في التنمية وتوسع خيارات الناس من حيث التمتع بالحرية السياسية والمشاركة السياسية وأن يكون لدى الفرد المعرفة ليعبر عن آرائه وأن يشارك بطريقة ديمقراطية صحيحة . إذا فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية البشرية علاقة متكاملة تحقق بعضها البعض.

(١) سلامه عبد العظيم حسين : الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم (مرجع سابق)، ص ٢٨.

شكل رقم (٨): يوضح التمثيل الرابط



Source: Narder Fergany; <u>Social innovation for Human Development on Arab Region perspective</u>, Almishkat Center for Research, Egypt , 2002, p.5.

من الشكل السابق يتضح أن توسيع الحرية السياسية من أهم المكونات الأساسية للتنمية البشرية والذي تعد شرطا أساسيا للابتكار الاجتماعي والتي تمثل ضمانا للحكم الرشيد وذلك من أجل حماية الحريات السياسية وتحقيق مصالح الناس وحماية كرامتهم الإنسانية وهذه الحريات تمثل دوراً هاماً في تعزيز العلاقات والتمثيل والمساءلة بين الشعب ومؤسسات الحكم.

فالفرق بين الدول النامية والدول المتقدمه في ممارسة حرياتها السياسية، قد أثر على سياسة التعليم الجامعي وعلى صورته، حيث نجد أن الدول النامية تمارس الحريات السياسية بطريقة بيروقراطية وهي ما انعكست سلبيا على توعية التعليم الجامعي و مخرجاته، بالتالي على معدلات التنمية

في حين نجد أن الدول المتقدمه تتجه نحو النمو الديمقراطي السياسي، واقتصاد السوق الحر (التنافسي) الأمر الذي انعكس إيجابيا على سياستها التعليمية للتعليم الجامعي وتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية وتحقيق التغير السياسي لدى الشباب وتحقيق التنمية السياسية لديهم، مما يقود المجتمعات نحو الديمقراطية [١].

ويتم حساب مؤشرات الحرية السياسية من خلال المساواة بين المواطنين والحقوق والواجبات ومشاركتهم في صنع السياسية التعليمية وصنع القرار وعدد الأفراد المسموح لهم بالتشريع والانتخاب وتداول السلطة وقوة المعارضة وتأثيرها على النظام السياسي والحرية السياسية وحرية تكوين الأحزاب وحرية التعبير والنقد الأساس الذي تنهض عليه التنمية البشرية والتي تعني تطوير إمكانات البشر إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن أن يحقق ما يسعون إليه من الإنجازات والتغير الذاتي الكامل في المستقبل، بما يضمن حياة أفضل للجميع[٢].

فالتنمية البشرية بحاجة إلى مناخ ملائم لازدهارها ولذلك تضعف المشاركة السياسية فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة حيث إن السلطة في دول العالم الثالث تحب التفرد والبقاء وتعمل لنفي وإخماد كل سلطة معارضة ولا سيادة إلا للحزب الحاكم فيها[٣]. ويتضح من مؤشر الحالة السياسية : أنها مهمة للتنمية البشرية ومن أهم عناصرها ومحور هام في الإستراتيجية التنموية والتي لها دوراً هاماً وأساسيا في رسم خريطة التطور السياسي وفي صنع التعلم الجامعي، من حيث أعداد الطلاب الجامعيين على المشاركة السياسية وإعدادهم للمشاركة الديمقراطية لتحقيق التنمية البشرية.

٨-١-٥ مؤشر الجنس (النوع).:

يعبر عن أوجه انعدام المساواة في المنجزات بين الرجل والمرأة وكلما كان التعاون بين الجنسين في التنمية البشرية كبير، انخفض ترتيب البلد حسب دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ويستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية والاختلاف أن دليل التنمية المرتبط بالجنس يرتب إنجاز كل بلد في مؤشرات التنمية البشرية وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين الرجل والمرأة

---

(١) سام دله : السياسة والتعليم – جريدة بلدنا – الرياض – الأربعاء ٨-١٠-٢٠١١م، ص ٢.

(٢) محمد صبري الحوت : التعليم والتنمية الشاملة – الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات – المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية – في الفترة من ٢٦ – ٢٧ يناير – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٢ ص ٣١.

(٣) سمير عبد الوهاب الخويت وعفاف محمد سعيد : التعليم وفاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية – مستقبل التربية العربية – العدد السادس والعشرون – المركز العربي والتنمية – يوليو، ٢٠٠٢، ص ٢٥٤.

أيضا هو دليل بترتيب إنجاز كل بلد في مؤشر التنمية وفقا لدرجات التفاوت بين الرجل والمرأة، ولا يمكن تحقيق تنمية الموارد البشرية دون المساواة في التنوع، على الرغم من أن النساء يمثلن نصف السكان، إلا أنهن لازلن على الهامش ولا يشاركن في صنع القرار وإسهامهن في الجانب الاقتصادي لا يزال بعيدا عن الواقع وهذا لا يدعم مسيرة التنمية في المجتمع. [١]

فانعدام المساواة بين الرجل والمرأة في شتى أنحاء العالم في الحصول على الأصول المادية والفرص تختلف اختلافا كبيراً وتعزز ذلك الأعراف غير المتساوية والهياكل الاجتماعية وعدم العدالة بين الجنسين يؤثر بصورة مباشرة في رخاء المرأة وفي القدرات التي تتخذ في المجتمع، فمعظم المجتمعات لديها أعراف تحافظ على النظام الاجتماعي السائد وترسم الحدود بين الأفراد ومجالات النفوذ المختلفة للرجال والنساء. [٢]

فالسبيل إلى تحقيق مشاركة المجتمع لكل، أنما يتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية وهي مشكلة أصبحت تندرج في حجم التنمية البشرية، ولن يتحقق تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، إلا عن طريق السياسة التعليمية للتعليم الجامعي تراعي توزيع عدالة الفرص التعليمية بين الجميع وتوفير المزيد من الفرص لهن، مما يمهد الطريق لنشوء نخبة نسائية وتمكين النساء من الإسهام إسهاما قيما في اتخاذ القرارات من أجل تقدم التنمية البشرية[٣].

فظاهرة انعدام المساواة بين الذكور والإناث في التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة تبدو واضحة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمه، حيث يوضح مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس (النوع) أن أعلى قيمة للمساواة بين الجنسين في الدول المتقدمه وصلت إلى نسبة (٠.٩٨) عام ٢٠٠٦، وفي الدول النامية وصلت النسبة إلى (٠.٤٥) عام ٢٠٠٦ وهو ما يوضح الفارق الكبير للغاية.

ومما سبق يتضح أنه لا يمكن تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية والمرغوب منها والمنشود دون المساواة في الجنس (النوع)، فكلما كانت المساواة كاملة في النوع، فلن يتأثر دليل التنمية البشرية بما تضمنه أو ترتيبه في أي دولة في العالم سواء كانت نامية أو متقدمه، وهو ما يدعم مسيرة التنمية البشرية في المجتمع، أيضا تدعيم المساواة بين الجنسين هو وجود سياسة تعليم جامعي يحقق المساواة ويصل إلى التنمية من خلال تأكيدها على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث وتضع في حسبانها أهمية التعليم الجامعي حتى تصل إلى التنمية.

(**1**) - Economic And Social Commission For Western (Op.Cit), p. 25.

(٢) البنك الدولي:تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٦ الإنصـــاف في التنمية– مركز الأهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الأهرام– القاهرة – ٢٠٠٦، ص٥١.

(٣) جاك ديلور وآخرون : التعليم ذلك الكنز المكنون (مرجع سابق)، ص ١٧١.

٨-١-٦ مؤشر المرأة:

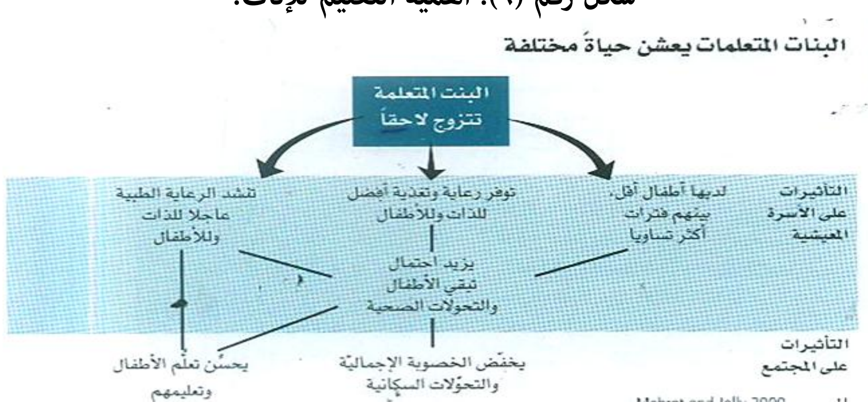
تمثل المرأة نصف المجتمع وتؤثر بدرجات متفاوتة في نصفه الآخر، فهي تقوم بإعداد الأجيال التي يقوم بوظائف التنمية في المجتمع، من ثم فإن حرمانها من حقها في التعليم والصحة يؤثر سلبا على مستوى التنمية البشرية في المجتمع والاستثمار في تعليم المرأة يعمل على تنمية المجتمع بصورة كبيرة.

فإذا أتيحت للمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل لزاد ناتجها ما يقرب ٢٢٪ من ناتج الرجل، أيضا توازنت معدلات القراءة والكتابة، بالنسبة للأنثى بمقدار ١٠٪ ولقلة نسبة وفيات الأطفال بنسبة ١٠٪.

فتنمية المرأة أحد المكونات الأساسية في برامج التنمية البشرية، فالدول المتقدمه تسعى لتحقيق أعلى معدلات التنمية الخاصة بالمرأة وهو ما يعكس الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد، الأمر الذي يتطلب النظرة التكاملية للمجتمع الإنساني ولا يمكن أن ينهض مجتمع ما ينصف طاقاته فقط ، فالرجل والمرأة هما عماد الحياة ومصدر التاريخ البشري كله، ولم يعرف التاريخ مجتمعات تختلف فيه أو تقدمت فيه المرأة وحدها أو الرجل وحده، بل اقترن دورهما دائما بدرجة تقدم المجتمع ونهوض الأمة وهو ما يوضح دور المرأة في تحقيق التنمية البشرية

فتعليم النساء يعتبر من أفضل الاستثمارات للمستقبل سواء كان الهدف هو تحسين الحالة الصحية للأسر وتحسين الحياة الاجتماعية، من ثم فإن جهود المجتمعات لن تكلل بالنجاح، إلا عن طريق التعليم الجامعي للمرأة وتحسين أوضعها بوجه عام، فتصل نسبة الشابات المتعلمات بين ١٨ – ٢٣ سنة في البلدان النامية إلى ٦٠٪، بالمقارنة إلى ٨٠ ٪ عند الشبان.

شكل رقم (٩): أهمية التعليم للإناث.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP : <u>تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣ أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية</u> ، مركز معلومات الشرق الأوسط ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٥.

من الشكل السابق يتضح أن إثبات المساواة بين الجنسين ليست هدفا بحد ذاته فحسب بل إنها مركزية في عملية إنجاز سائر الأهداف، وتوضح دورة حياة المتعلمات الحاصلة بين قطاعات المجتمع وأن النساء المتعلمات يقل إنجابهن عن غير المتعلمات ويحرصن على الحصول على الرعاية الصحية لهن ولأطفالهن وتغذية أفضل من أجل تعزيز دورهن في المجتمع كعوامل تغير، " فالمرأة هي التي تعكس واقع المجتمع وتعبر عن مدى نهضته وتطويره وهي المؤشرات الذي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بمستقبل الأمة والنهوض بالتنمية البشرية".

وتأكيدا على ذلك فقد جاء مؤتمر عام ٢٠٠٠ الرابع ببكين للمرأة ليؤكد على المتابعة والتقدم الذي أحرز والعقبات التي واجهتها من أجل الوصول إلى تمكين النساء في فترة يشهد فيها العالم تغيرات متلاحقة، لابد من العمل وحماية حقوق المرأة العاملة وإزالة المعوقات التي تحول دون حصولها على فرص متكافئة مع الرجل والعناية بالمرأة الريفية وصحتها وأيضا وضع برنامج لتعزيز مشاركة الرجل والمرأة معا في العمل ورعاية الأطفال.

ومما سبق يتضح أن المرأة المتعلمة لها دور كبير في النهوض بالتنمية البشرية، فالجهل والتخلف هما المستوى المصاحب في الدول النامية وتخلف معدلات تنميتها البشرية بها - فإهمال المرأة يمثل اهمال نصف المجتمع، فالنهوض بالمرأة هو أحد محاور التنمية الرئيسة من أجل مساهمتها في قوة العمل من ناحية والارتفاع بمستوى إنتاجيتها الرئيسة من مختلف فروع الاقتصاد القومي من ناحية أخرى، فالمرأة المتفاعلة اجتماعيا وثقافيا والواعية تسهم بدور فعال ليسن فقط في أهداف التنمية المنشودة ولكن في تحقيق التنشئة الاجتماعية للأجيال القادمة.

٨-١-٧ مؤشر الفقر البشري:

يقيس هذا المؤشر أوجه الحرمان من نفس أبعاد التنمية البشرية الأساسية، فتحسين توزيع الدخل وتقليل معدلات الفقر ما هي إلا نتيجة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والعامل الرئيسي للحد من حدوث الفقر هو زيادة في المستوى الاقتصادي حتى يزيد دخل الفرد ويعمل على تحسين المستوى المعيشي داخل المجتمع.

فيعتبر الفقر من أخطر مشاكل التنمية، حيث يمثل عقبة رئيسة أمام الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي. كما أن الفقر هو الأساس في قصور القدرات الإنسانية وقصور في رأس المال البشري الناجم عن التعليم والتدريب والرعاية الصحية وقصور رأس المال المجتمعي المتمثل في قلة الحيلة في ظل هيكل القوة القائم وهي جذور الفقر ومحددات دوامه.

إن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تتضمن عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ونقص التحكم في الموارد ونقص التعليم والمهارات سوء الحالة الصحية وسوء التغذية ونقص الحماية وقابلية التعرض للإناث والعنف والجريمة ونقص الحريات السياسية، كما أن الفقر من وجهة نظر التنمية لا ينصب على الدخل وحده، بل هو أيضا حرمان في الاختيارات والفرص المنافسة لأن يعيش الفرد حياة كريمة[١].

كما جاء تقرير التنمية البشرية ليؤكد على خطورة الفقر ومداه في أنحاء العالم وأن تكون رفاهية الإنسان هدف التنمية وتحسين مستوى المعيشة للأجيال المستقبلية، كما أشارت تقارير التنمية البشرية، أن هناك حوالي ٢٥٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر عام ٢٠١٠م ومنهم حوالي ٩٥٠ مليون شخص يعيشون فقر مدقع، وهو ما أدى إلى أن يصل متوسط العمر المتوقع إلى ٣٥ سنة في الدولة النامية، في حين أنه وصل متوسط العمر المتوقع إلى ٨٢ سنة في الدول المتقدمه عام ٢٠١٠م، أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فإن الفجوة بين الدول الأكثر فقرا والدول الأكثر تقدما وثراء قد أصبحت أكثر اتساعا، حيث تضاعفت حوالي ١٢٠ مرة منذ السنوات الماضية، وهو أن الأعداد المطلق للفقراء في العالم تزداد والهوة بينهم وبين الأغنياء أصبحت أكبر عمقا واتساعا[٢].

كما يوجد أيضا تناسب عكسي بين معدلات الفقر ومستويات الإنجاز التعليمي ووجود تناسب طردي بين مستويات التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة وأجور العمل، فالتعليم الجامعي من أهم وسائل انتشال الفقراء من فقرهم، من خلال دوره في تحقيق الحراك الاجتماعي في المجتمع، من ثم فإن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تحقيق تراكم رأس المال البشري والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ثم زيادة متوسط الدخل الفردي، بالتالي خفض أعداد الفقراء.

كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن في مارس ١٩٩٥م والتي من أهم توصياته في تناوله للفقر والبطالة والأبعاد الاجتماعية Social Exclusion على أهمية الإسهام الذي تستطيع السياسات التعليمية أن تقدمه وتأكيدها على أهمية البعد الاجتماعي لسياسة التعليم. لما يوفره من إعداد الأفراد الجيدين للعمل وزيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي، الذي يقلل من الفقر ويزيد من الالتزام بالمعايير في الصحة الجسمية والعقلية للجميع[٣].

---

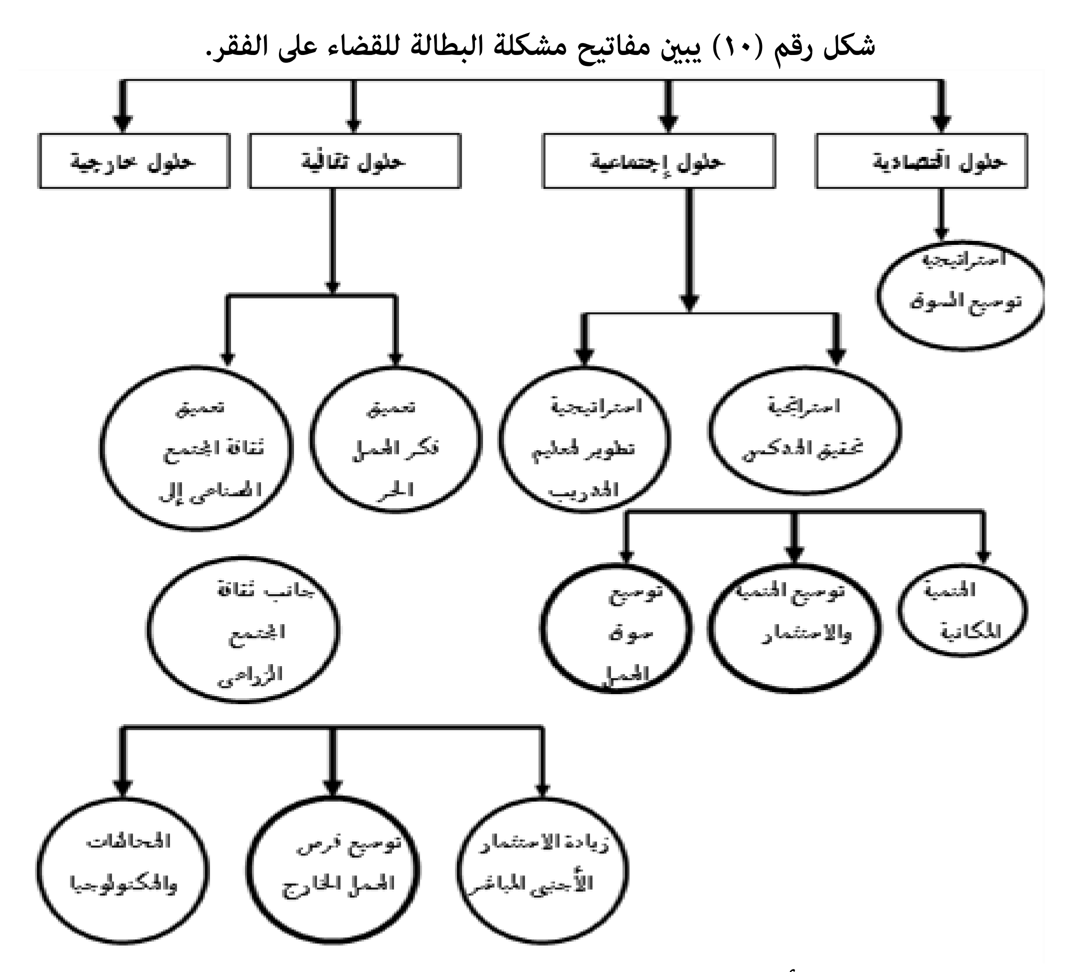
(١) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي : التعليم والتنمية (مرجع سابق)، ص ١٨.
(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشـرية عام ٢٠١٠ الثروة الحقيقية للأمم مسـارات إلى التنمية البشرية – مركز معلومات قراء الشرق الأوسط – القاهرة – ٢٠١٠م، ص٢١٧
(٣) جاك ديلور وآخرون : التعليم ذلك الكنز المكنون (مرجع سابق)، ص ١٥٧.

وتشكل العوامل الاقتصادية والنمو الاقتصادي عاملا أساسيا من العوامل المؤثرة في جودة التعليم الجامعي، لأن التعليم عملية مجتمعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة ودخل الفرد، فزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، يجعل الأفراد يبقون سنوات أطول في التعليم ويمنحهم فرصا أكبر للصعود في السلم، [١]
فالأسر الفقيرة تدفع حوالي ١.٦ ٪ من دخلها كإنفاق مباشر على التعليم الجامعي، في حين تدفع الأسر المتوسطة الدخل ٣٦.٤ ٪ والأسر الغنية تدفع حوالي ٦٢٪ من دخلها، فانخفاض حصة الأسر الفقيرة يرجع بصورة رئيسة إلى الإمكانات المالية لهذه الأسر و إلى انخفاض معدلات قيد أبنائها في هذه المرحلة التعليمية[٢].
فأحد الأعباء الأخرى التي لم تتخلص منها البشرية بعد هي الأمية ، فالأمية تنتشر أكثر بين النساء، حيث وصلت معدل الأمية أكثر من ١٤٪ عام ٢٠١٠م من سكان العالم فوق ١٥ سنة وهي تمثل حوالي ١٥٠ مليون شخص في العالم وإلى جانب الأمية ، فالبطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم خاصة وأنها لم تعد مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت تعاني منها الدولة المتقدمه أيضا، حيث وصلت معدلات البطالة في العالم الآن أعلى معدلاتها، حيث يوجد ما يزيد عن ٨٠٠ مليون عاطل يبحثون عن عمل، فارتفاع معدلات البطالة في بعض التخصصات هو ما أدى إلى إحداث التبعية الاقتصادية للدول المتقدمه[٣].
فمن أكبر تناقضات هذا العصر – عصر التكنولوجيا والديمقراطية والنماء الاقتصادية – إن الإنسان نجح في غزو الفضاء وتجاوز آفاق، في حين فشل في غزو الفقر واقتحام حدوده القريبة منه على الأرض، بل إنه أمام شبح الفقر بدا وكأنه يتقهقر[٤].
فوجود فلسفة تربوية محددة المعالم من منطلقاتها تعلم لتعرف وتعلم لتعمل، وتعلم لتكن وتعلم لتشارك الآخرين ووضع مشكلة الفقر والبطالة على رأس اهتمام الدول المتقدمه عامة والنامية خاصة، أيضا تضع في اعتبارها خطورة الأمية والبطالة على النهوض بالاقتصاد القومي وتحقيق معدلات تنمية بشرية من أهم أهداف التنمية البشرية[٥].

---

(١) محمد عبد السلام حامد وهمام بدراوي زيدان والسيد السيد محمود البحيرى (مرجع سابق)، ص ٧٨، ص ٧٩.
(٢) البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ من الخطة إلى السوق – مركز الأهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الأهرام – القاهرة – ١٩٩٦، ص ٥٢، ص ٢٥.
(٣) منير أديب : منظمة العمل العربية تؤكد معدل البطالة في الوطن العربي الأسوأ على مستوى العالم – جريدة أفاق عربية – العدد (٦٦٥٤) – ٨ – ٧ – ٢٠٠٤.
-برنا مج الامم المتحدة الانمائى:تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٠ الثروة الحقيقية للامم مسارات الى التنمية البشرية(مرجع سابق)،صص٢٠٠،١٩٥.
(٤) محمد صبري الحوت وناهد عادلي شاذلي (مرجع سابق)، ص ١٠٨.
(٥) عبد الرؤوف زهدي مصطفى : وحدة ضمان الجودة ومخرجات التعليم.
(http://www.Jinn.edu.ib/confiHsi;/A.3doc.polo).Accessed Date(٢٠١١ – ٤ -١٨)

شكل رقم (١٠) يبين مفاتيح مشكلة البطالة للقضاء على الفقر.



المصدر: إبراهيم أحمد السيد: التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية ـ دار الوفاء -الاسكندرية -٢٠٠٧، ص ١١٥.

من الشكل السابق يتضح أن الحلول الاقتصادية والتعليمية تسعى إلى إحداث التنمية في المجتمع، مما يزيد قطاعات الإنتاج والاستثمارات، مما يتيح فرص وتدعيم الحياة وحماية الحياة وحماية البشر والبيئة وإعادة تجديدها وتطويرها من خلال التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة وسياسته من خلال ما يقدمه من قوى بشرية مدربة ومؤهلة لسوق العمل لسد متطلبات السوق والتنمية، مما يحقق الرخاء البشري للجميع فى ظل متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة.

٨-٢ المؤشرات الكمية للتنمية البشرية:

أصبح قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية من أولويات المجتمع الدولي، حيث أصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة أفراد المجتمع، إذا فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الوضع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها، وذلك لتقييم هذه الجهود وتدعيمها في حالة نجاحها أو تعديلها أو فشلها. [١]

وقد استخدمت المؤشرات الكمية في بادئ الأمر كمستوى دخل وكمقياس لدرجة تقدم الأمم، ثم جاء تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠ وأدخل عليه تعديلات لتقيس وضع التنمية في المجتمع، بحيث لا تستطيع أن تغطي جوانب الحياة المختلفة في المجتمع ومن أهم المؤشرات العمر المتوقع ونسبة الالتحاق بالتعليم بكل مراحله المختلفة والخريجين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهى مؤشرات التنمية الأساسية لتقارير التنمية البشرية. [٢]

كما تقيس المؤشرات الكمية قياس ما تم إنجازه أو تحقيقه من هدف ما، إذا كان ما تم إنجازه أو الهدف ذاته، فالمؤشر مما يعطي صورة جزئية أو كلية فقط عما تم إنجازه أو بلوغه من الهدف وما تم تحقيقه بصورة منتظمة. [٣] وقد جاء مقياس التنمية البشرية على ١٧٧ دولة في العالم ومنها أعضاء الأمم المتحدة ٩٦ (ومجموعة الثمان G8) هم أمريكا – الدول الإسكندفانية ودول أوربا واليابان وحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويمكن تقسيم مؤشر وقيمة دليل التنمية البشرية في بلدان العالم منذ عام ١٩٩٠م حتى الآن إلى ٣ ثلاث مستويات هما:

مستوى عالي من التنمية البشرية ٠.٨٤ فأكثر.

مستوى متوسط من التنمية البشرية بين ٠.٥ – ٠.٧٠.

مستوى ضعيف من التنمية البشرية أقل من ٠.٤٩.

وعليه فمؤشرات الأكثر دلالة على تحديد مستوى نوعية الحياة لأفراد المجتمع، فتحديد الحد الأدنى لإشباع الحاجات المادية (في التنمية البشرية) من الصعوبة بمكان إذا لم يكن هناك حد إنساني عام ثابت، يمكن اعتباره الحد الأدنى ويمكن التعبير عنه بصورة كمية ذات دلالة مطلقة وصعوبة هذا التحديد ترتبط بعوامل مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

---

(١) خديجة عبد الله محمد : أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية (مرجع سابق)، ص ٦٠ .
(٢) أحمد إبراهيم السيد : التعليم والتنمية البشرية (مرجع سابق)، ص ٤٨، ص ٤٩.
(٣) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي : التعليم والتنمية (مرجع سابق)، ص ١٩٤.

جدول رقم (٢): يبين القيم القصوى والدنيا للمؤشرات الكمية وللتنمية البشرية.

المؤشر	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عنده الولادة بالأعوام	٨٥	٢٥
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب البالغين ٪	١٠٠	٠
إجمالي نسبة الالتحاق بالجامعات ٪	١٠٠	٠
معدل القوة الشرائية بالدولار	٤٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٩ التغلب على الحواجز قابلية التناقل البشرى ـ مركز معلومات قراء الشرق الاوسط ـ القاهرة ـ ٢٠٠٩ ، ص ١٧٩.

من الجدول السابق يتضح أن القيمة القصوى للمؤشرات الكمية للتنمية البشرية تتحقق فى أى دولة فى العالم عندما تدرك أهمية التعليم الجامعى ودوره الهام فى تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية وخاصة فى مؤشر الصحة والتعليم والدخل. أما القيمة الدنيا فهى يحدث فيها عكس ما سبق وهو ما يسمى بالتخلف البشرى.

ومن مؤشرات التنمية البشرية الكيفية والكمية، فإنه يمكن التأكيد على أن مؤشرات التنمية البشرية هي التي تحدد واقع كل دولة في العالم ومكانتها من تحقيق معدلات التنمية البشرية وبذلك يمكن تحديد أهمية مؤشرات التنمية البشرية على النحوالتالي:

تساعد المؤشرات المخططين وواضعي السياسات في قياس التطور الزمني والمكاني خلال فترة زمنية محددة.

تفيد المؤشرات في تحديد ومعرفة الوضع العملي للبلد ومدى كفاية تطور الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

تساعد المؤشرات القائمين على سياسة التعليم عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة من معرفة الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة المؤهلة والمدربة لسوق العمل ومتطلبات التنمية.

تعتبر المؤشرات أداة فعالة للوقوف على أهم التحديات التي تواجه المجتمعات من فقر وأمراض وعدم مساواة بين الجنسين ، وزيادة سكانية وعدم التكافؤ في فرص التعليم والاستيعاب.

تساعد المؤشرات في تحديد المشكلات التعليمية التي تواجه البلد من أمية وبطالة خريجين وفقر ووضع الخطط لمواجهتها.

الفصل الثالث : علاقة سياسة التعليم الجامعي بالتنمية البشرية

إن العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية علاقة متبادلة ومتكاملة، فسياسة التعليم الجامعي تقوم بوضح الأهداف والخطط التي يمكن من خلالها تطوير الإنسان وإعداد الكفاءات والقوى البشرية المؤهلة والمدربة تدريبا جيدا لسوق العمل ولسد احتياجات التنمية على أساس أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها ووسيلتها وغايتها[١].

فسياسة التعليم الجامعي فهي: مبادئ تنظم قواعد العمل وتعمل على تحقيق أهداف الجامعة بنجاح[٢]. وتعمل الجامعة في ظل سياسة تسعى إلى تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية ومن هذه السياسات ما يلي:

تبني سياسة قبول تعتمد على قدرات الطالب وميوله واستعداده الشخصي على ضوء الإمكانات المتاحة والخطوط العريضة لحاجات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توسيع دائرة الاختيارات أمام الأفراد، لكى يكون قادر على إتاحة مدى واسع من البدائل.

تطوير برامج ومناهج الدراسة وأساليب التعلم التي تساهم في تكوين شخصية الطالب وتنمية القدرات.

الاهتمام بجودة التعليم الجامعي وتوفير الإمكانات لنمو شخصية الطالب وملكاته الخلاقة وإمداده بصورة مستمرة بالنصح والإرشاد والرعاية الصحية والخلقية.

ضرورة التوسع في برامج التعليم الجامعي لتشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

توفير الإمكانات والجو الملائم للبحث العلمي وإيجاد الحلول الملائمة لها وفقا للأولويات والانفتاح المستمر على المجتمع واستغلال إمكاناته وتوظيفها في خدمته عن طريق البرامج الدرأسية في الجامعة.

التعاون بين الجامعات والقطاعين العام والخاص لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب العاملين من أجل التنمية.

ربط مخرجات وجودة التعليم الجامعي بحاجات ومتطلبات سوق العمل في ظل المتطلبات المتغيرة المعاصرة لسوق العمل[٣].

---

(١) سلوى عبد الله الجسار : دور التعليم فى التنمية البشرية المناهج الدراسية " دراسة حالة " (مرجع سابق)، ص ٢٤.

(٢) عبد الرحيم البدري : بعض مشكلات سياسات التعليم العالى فى الجماهيرية (مرجع سابق)، ص ١٠.

(٣) ضياء الدين زاهر : العلاقة بين الجامعة وسوق العمل منظور استراتيجي – مستقبل التربية العربية – المجلد الحادي عشر – العدد (٣٧) – أبريل ٢٠٠٥، ص ٣٥٣، ص ٣٥٤.

- محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي (مرجع سابق)، ص ٤٥.

وعليه فسياسة التعليم الجامعي جزء من السياسة التعليمية تحدد الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم الجامعي، من حيث أهدافه وغايته وكيفية التخطيط له ووسائل نشره وتمويله وربط مخرجاته بسوق العمل ومتطلبات التنمية، وهو ما يوضح أن العلاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية البشرية، وذلك لأن هدفها ومحورها ووسيلتها وغايتها هو الإنسان وتتأكد تلك العلاقة من الصلة والارتباط بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية وما يستفتي من مبادئ وفلسفة المجتمع الدولي في الدول النامية والمتقدمه على حد سواء، ليكونوا أفرادا نافعين في بناء مجتمعهم وحضارتهم(١).

فالإنسان هو المحور الأساسي للتنمية ليس لأنه أهم عناصر عملية الإنتاج والتنمية، بل أنه المستهدف الرئيسي في عملية المجتمع وطبقا لنظرية رأس المال البشري، فإن التعليم هو أحد أشكال رأس المال من خلال دوره في الدخل (٢).

بالتالي تناولت التنمية البشرية التعليم عامة والتعليم الجامعي وسياسته خاصة من خلال ثلاث زوايا هما:(٣)

الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التقانة والتكنولوجيا.

الزاوية الثانية: ركزت فيها على ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

الزاوية الثالثة: اعتبرت التعليم حق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر وتحفيز البشر للعمل.

كما تناولت سياسة التعليم الجامعي تحقيق التنمية البشرية المنشودة من خلال هدفين رئيسيين هما(٤):

الهدف الأول: مقابلة احتياجات الفرد لتنمية ذاته ومقابلة احتياجات المجتمع لتقدمه، من خلال تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع بصرف النظر عن طبقاتهم ودخلهم، بما يتفق مع مواهبهم ورغباتهم.

الهدف الثاني: أن الحكومات مسئولة عن إمداد المؤسسات الثقافية والصناعية بالأشخاص الحاصلين على التعليم الجامعي الجيد لسد احتياجات سوق العمل التي تتطلبه عمليات التنمية من خلال سياسة تعليمية للتعليم الجامعي تسند إلى فلسفة اجتماعية تعبر عن نفسها في مشروع قومي وتنموي يتسم بالشمول والتكامل والتوازن.

---

(١) عبد السلام مصطفى عبد السلام (مرجع سابق)، ص ٢٨١.

(٢) محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي : التعليم والتنمية (مرجع سابق)، ص ٧٣.

(٣) جورج القصيبى: التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون (مرجع سابق)، ص ٩٢.

(٤) عبد الودود مكروم : التعليم العالي في مواجهة تحديات المستقبل في القرن الحادي والعشرين (مرجع سابق)، ص ٢٠.

- شبل بدران : سياسة التعليم في الوطن العربي – دار المعرفة الجامعية – الأسكندرية – ١٩٩٣، ص ٢٠.

فالتعليم الجامعي يشكل بوابة رئيسة للتنمية البشرية، لأن الجامعات منارة العلم وحاضنة التطور والتقدم وموطن البحث والتكنولوجيا، فهو حاجة اجتماعيةِ، لأنه نافع ومفيد للإنسان لتوسيع مداركه ولخلق وظيفة على مدى الحياة، كما أنه المسئول الأول عن إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادة من المتخصصين والفنيين والمفكرين، للقيام بالأعمال والإنجازات التي يتطلبها المجتمع في سائر قطاعات النشاط سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية بالبلاد، بما يتوافق مع أهداف ومتطلبات وتطلعات التنمية البشرية(١).

أيضا التعليم الجامعي الحلقة الثالثة في مراحل التعليم والذي تعقد عليه الكثير من دول العالم بشقيها المتقدم والنامي الكثير من الآمال لتحقيق التقدم والتنمية في المجتمع ونظرا لما يقدمه من خريجين مهيئين للالتحاق بسوق العمل، هذا فضلا عن ما تقدمه الجامعة من بحوث تخدم نتائجها المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر ويساهم في تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية(٢).

وتؤكد أدبيات التنمية البشرية بكافة مصادرها على أن التعليم الجامعي الحديث هو العنصر الحاسم في تحديد مستوى التنمية لأي دولة ودرجة استقلالها، لذا يقاس تقدم أي دولة بمدى اهتمامها بالتربية والتعليم فهو الطريقة إلى تحسين أوضاعه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالتنمية البشرية هي محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبطاقات البشرية المؤهلة و تتفاعل جميعها لتحدث ما يسمى التنمية(٣).

فالتنمية البشرية تعني بسلوك الإنسان كعضو فاعل في المجتمع والعمل على تهذيب سلوكه، بحيث يكون منسجما مع الهدف السياسي والعمل الاجتماعي للمجتمع(٤).

---

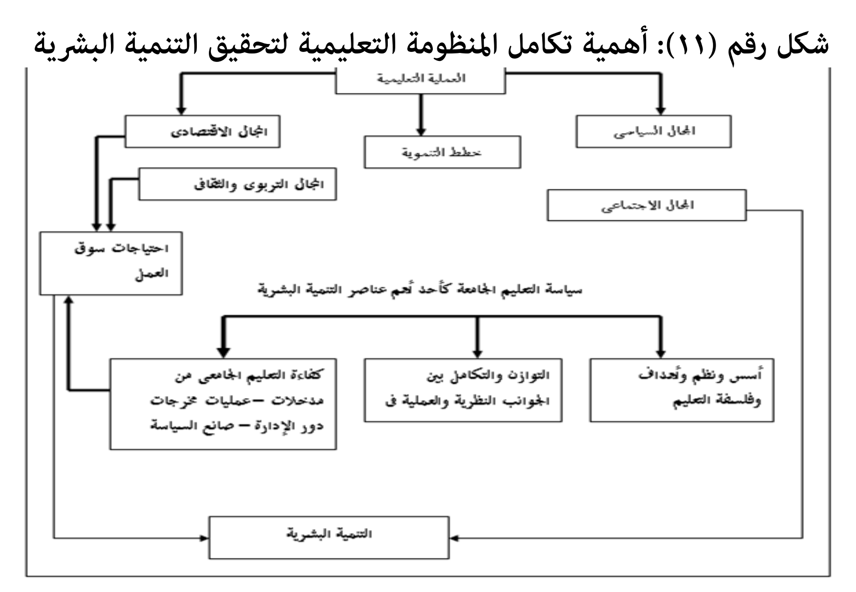
(١) غالب الفريجات : التعليم الجامعي خرج عن أهداف التنمية – جريدة شبكة البصرة – الخميس ١٥ جماد الأول. ١٤٣١ / ٢٩ فبراير ٢٠١٠، ص ٣.
- رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة – التعليم العالى (مرجع سابق)، ص ٥٧٧.

(٢) مهرى أمين دياب ونجوى يوسف جمال الدين : أهداف الجامعات فى مصر وقضاياها فى مجتمع المعرفة رؤية ميدانية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وبنها (مرجع سابق)، ص ٣.

(٣) سلوى عبد الله الجسار : دور التعليم فى التنمية البشرية المناهج دراسة حالة (مرجع سابق)، ص ٣٧.

(٤) غالب الفريجات : المرجع السابق، ص ٣.

شكل رقم (١١): أهمية تكامل المنظومة التعليمية لتحقيق التنمية البشرية



المصدر:

سلوى عبد الله الجساد : دور التعليم في التنمية البشرية المناهج " دراسة حالة " ، مستقبل التربية العربية ـ العددان ١١ ، ١٢ ـ مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ، ص ١٩٧.

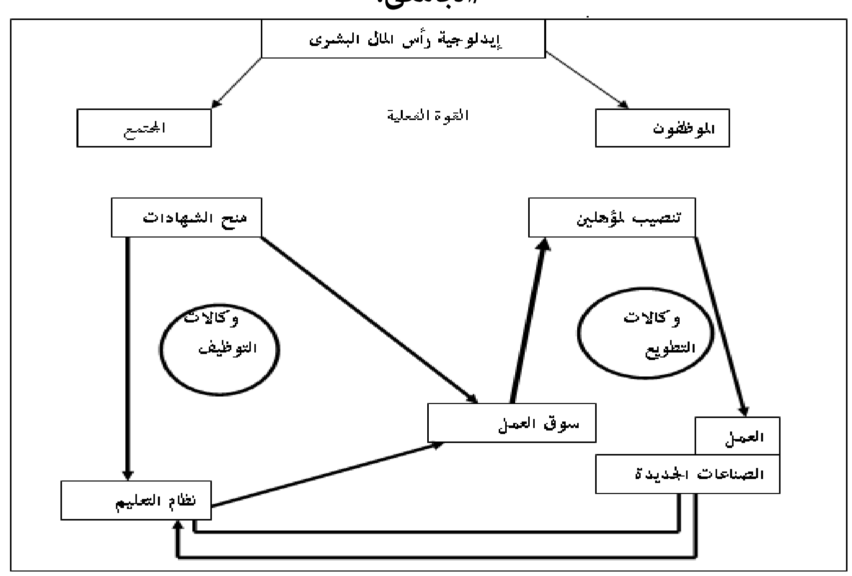
عبد الودود مكروم: التعليم العالي في مواجهة تحديات المستقبل في القرن الحادي والعشرين ـ مجلة كلية التربية بدمياط ـ جامعة المنصورة ـ العدد ٢٧ ـ جـ١ ـ مارس ١٩٩٦ ، ص ٢٠.

من الشكل السابق يتضح أن التنمية البشرية تتطلب تخطيطا علميا، في وقت صار فيه تخطيط الموارد البشرية وسيلة للتنمية، ولم يعد مجرد أداة للتنمية الاقتصادية أو هدفا في حد ذاته. أيضا لكي تتحقق التنمية البشرية، لابد أن تتكامل المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تنفيذ خطط تنموية، كما أنه لابد من وجود سياسة تعليمية للتعليم الجامعي تضع الأهداف والخطط من أجل إعداد الخريج المؤهل والمدرب لسوق العمل من أجل النمو الاقتصادي والذي يزيد من دخل الفرد، فتحسين مستوى معيشته ويزيد من رفاهيته، بالتالي تتحقق التنمية البشرية المنشودة والمرغوبة.

فمن أهم المسائل الأشد إلحاحا على واضعي سياسة التعليم الجامعي في العالم، هي ربط مخرجات التعليم الجامعي بمتطلبات واحتياجات التنمية وخدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على أساس أنه استثمار حيوي في أن يكيف التعليم الجامعي حسب احتياجات ومتطلبات التنمية البشرية.

بما أن التعليم الجامعي هو أساس التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الأمر الذي يدعو إلى الإرتقاء به كما وكيفا. [1] وعلى أساس أنه استثمار طويل المدى يتجسد في تنمية الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر في رأس المال الطبيعي، كما يسهم في تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع من مستوى معيشة أقل إلى مستوى أعلى على المدى الطويل، في وقت أصبحت فيه آليات السوق هي المتحكمة ولها اليد العليا في تقرير سياسة التعليم الجامعي وبذلك تفقد دورها الريادي في تشكيل منظومة الوعي الاجتماعي ومقدرته على تقرير أولويات أكثر تقدما وعقلانية لعملية التنمية البشرية. [2]

شكل رقم (١٢):يوضح إطار عمل آليات سوق العمل وعلاقته بالتعليم العالى /الجامعى.



المصدر: محمد على عزب: التعليم الجامعي وقضايا التنمية - مكتبة الانجلو المصرية- ط١- القاهرة- ٢٠١١ ، ص ١٦١.

---

(١) عبد الله القهالي : التعليم والتنمية الشـاملة – جريدة ٢٦ سـبتمبر الأسـبوعية – العدد (١١٧٥) – اليمن – الأربعاء، نوفمبر ٢٠١١م، ص ٧.

(٢) عبد السلام مصطفى عبد السلام (مرجع سابق)، ص ٢٨٢.

- البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ بناء مجتمعات المعرفة التحديات التي تواجه التعليم العالي – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٣، ص ١١.

من الشكل السابق نجد أن هناك علاقة وثيقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية وهي علاقة إيجابية مؤكدة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل واحتياجات ومتطلبات التنمية البشرية، بذلك تلبي هذه المخرجات حاجات ومتطلبات التنمية البشرية من القوى العاملة بالكم والكيف والمتمثلة في سوق العمل من خلال التخصصات المتنوعة، بما يؤدي إلى الاستثمار الأمثل للمواد البشرية المتاحة، فالعلاقة الوثيقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية علاقة يدعمها ويؤكدها البحث العلمي والذى يعمل على تزويد المجتمع بالكفاءة البشرية لخدمة المجتمع وانعكاس هذه الأهداف التعليم الجامعي لسوق العمل ومتطلبات التنمية البشرية.(١)

وهذا يتطلب من سياسة التعليم الجامعي إعادة النظر في شكل ومضمون التعليم الجامعي من تحقيق الأهداف المرسومة، بما يتناسب مع الطموحات التنموية، من خلال تنمية الموارد البشرية والتي أصبحت عملية لإعادة تشكيل الإنسان وعلى نحو أكثر إيجابية والتي منها أهمها (التعليم والتدريب) وتنمية القدرات، فالإنسان المسلح بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع أن يسخر معيشته وتوفير حياة أفضل له ولأسرته، فالاستثمار في رأس المال البشري يساعد على الرفاه الاقتصادي، وهذا ما أكده الفريد مارشال إلى أن فئة متعلمة لا يمكن أن تعيش فقيرة، الأمر الذي يوضح أهمية التدريب والتعليم الذي يوفره التعليم الجامعي وتدفع به سياسته التعليمية من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاه البشري وزيادة معدلات التنمية من(تعليم - صحة - غذاء - ودخل)(٢).

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع تأخذ صيغة خاصة، بسبب ما تتميز به أهدافها و فعاليتها ومدخلاتها ، إن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب في المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة، بالتالي فهي علاقة عضوية تقوي وتشتد في بعض الأحيان وتضعف في أحيان أخرى وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على نظم الحكم المختلفة والفلسفات التي يقوم عليها التعليم، فكل تغير يصيب الجامعة يصاحبه تغير في المجتمع الذي يعيش فيه. (٣)

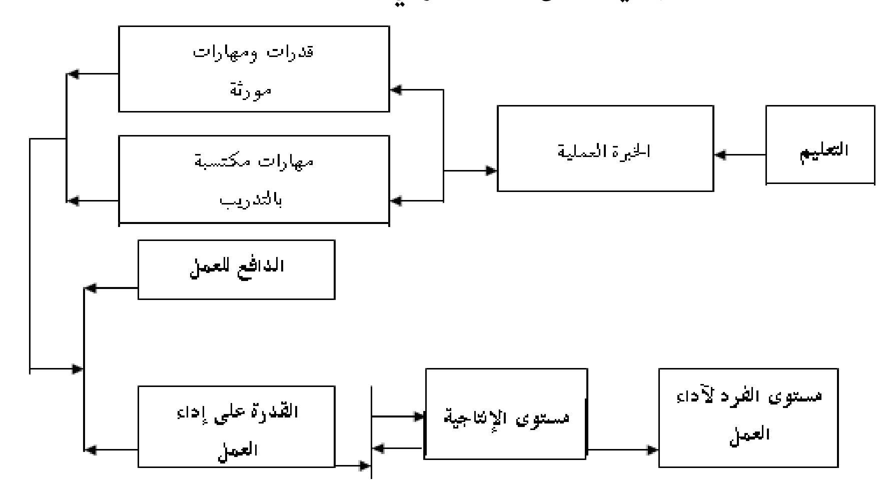
---

(١) على الماقوري : " <u>التعليم والسياسات التعليمية فى الجماهيرية العظمى</u> " بحيث مقدم لندوة التعليم العالي والتنمية – المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر – الجزء الأول – ٢٠٠٤، ص ١٩٨.

(٢) رمزي أحمد عبد الحي : <u>التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية</u> (مرجع سابق)، ص ٨٦.

(٣) محمد على عرب : <u>التعليم الجامعي وقضايا التنمية</u> (مرجع سابق)، ص ٢٩.

شكل رقم (١٣): العلاقة بين التعليم والرفاه الاجتماعي والإنتاج والإنتاجية وتأثيرها على الأداء الفردي للعمل.



المصدر: رمزي أحمد عبد الحي : التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة ـ دار الوفاء ـ الأسكندرية ـ ٢٠٠٧ ـ ص ٨٧.

من الشكل السابق نجد أن التعليم والتدريب يكون المهارات والقدرات العلمية والشخصية التي تحدد طبيعة العمل ودوافعه، بالتالي مستوى الإنتاج والأداء والقدرة على العمل والرفاه الاقتصادي على أساس أن الاقتصاد والإنتاجية دالة للتعليم والتدريب بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، فتنمية الإنسان وإعداده يؤدي إلى المزيد من التنمية الشاملة وصولا إلى تضييق الفجوة في إنتاجية الفرد بين ما هو منخفض في الدول النامية وما هو عليه في الدول المتقدمه، فالاستثمار الحقيقي للموارد البشرية في البلدان النامية أو المتقدمه على حد سواء لا يتحقق إلا بقدرتها على الاستخدام الأمثل لقدرات الفرد فيها ومن خلال سياسة تعليمية للتعليم الجامعي تكون بمثابة الموجه والمشرف على تحقيق أهدافه المنشودة منه.

فالعلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية علاقة يعززها النمو الاقتصادي، كما تعرف العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي بأنها الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بيئة ما[1].

كما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتعليم الجامعي علاقة جدلية تبادلية، نظرا لأن التعليم الجامعي يساهم بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي والمشاركة المدنية داخل المجتمع

---

(١) محمد عزت عبد الموجود : من قضايا التعليم والتنمية (مرجع سابق)، ص ٦٣.

كما أنها جدلية نظرا لأن كل من التعليم والاقتصاد يؤثر ويتأثر بالآخر حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية في التعليم والتدريب، من حيث تحديد محتوى التعليم و التدريب والمناهج والسياسات وخططها، فالتعليم الجامعي والاقتصاد يشكل جزء من منطوق المجتمع ويؤثر في الأجزاء الأخرى ويتأثر بها[1]. كما تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التعليم الجامعي من خلال التخطيط للتعليم الجامعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهما أمران مترابطان يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به، في وقت أصبح فيه التعليم الجامعي متغيرا رئيسيا من متغيرات النظام العالمي الجديد ومعيارا من معايير القوة والتفرد والمنافسة، وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغيرها من التحديات والتفوق الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية وزاد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي. [2]

كما تتطلب العلاقة الوثيقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية الاهتمام بالبحث العلمي وذلك لأنه يمثل الدعامة الأساسية التي تعتمد عليها التنمية، فالتنمية لا تتحقق بدون تطور والتطور لا يتم بدون بحث علمي سواء كان نظريا أو عمليا، فالبحوث النظرية لا تقل أهمية عن البحوث العملية، لأنها تنتهي بالوصول إلى فكرة معينة، وإن صح استخدامها وتطبيقها ولذلك لابد أن تؤخذ هذه البحوث في الاعتبار من قبل واضعي السياسات والقائمين على التخطيط. [3]

فالتميز والريادة الذي تحقق لكثير من مؤسسات التعليم الجامعي في العالم وتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية، من خلال التميز في عملية نقل العلوم الأساسية والمعارف وأيضا من خلال إجراء أبحاث محددة الأهداف ومتواصلة في فترات زمنية متعاقبة، الأمر الذي ينبغي له تفعيل آلية محددة لتنشيط البحث العلمي المتواصل والمتميز الذي يحقق أهداف بحثية يرجى منها تحقيق الريادة المتعارف عليها في مؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي. [4]

---

(١) محمد بن محمد الحربي : المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سـوق العمل بالمملكة العربية السعودية.

Avalibal at (http://faculty.Ksu.edu.sa/26956/documents) Accsesed data(12-7-2011)

(٢) على بن عبده الألمعي : أهمية السياسة التعليمية فى العملية التعليمية (مرجع سابق) ، ص٥.

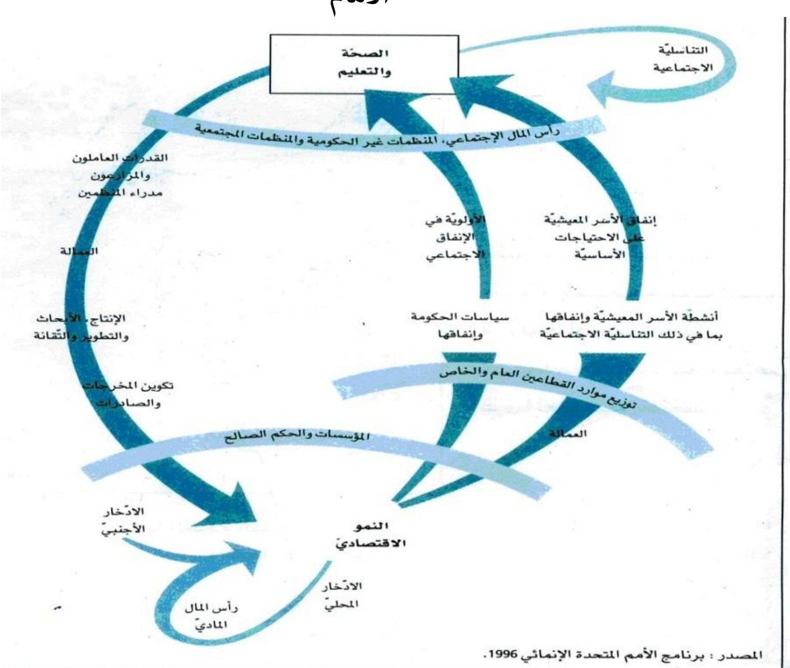
(٣) محمد سكران : وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقنية المعاصرة – دار الثقافة – القاهرة – ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٤) هاشم فوزي دباس العبادي_ويوسف حجيم الطائي وأفنان عبد على الأسدى (مرجع سابق)، ص ٥٥٩، ص ٥٦٠.

فالبحث العلمي يمثل قاطرة النمو والتنمية، وهو ما يجب أن تحرص عليه الجامعات في تطوير سياستها البحثية في توازن وتكامل بين نوعي البحوث وبين دول العالم المتقدم التي اعتمدت على البحوث العلمية والتكنولوجية، فما وصلت إليه الآن، يرجع إلى أنها اعتبرت العلم صديق من يصادقه، وأنها ترعى العلماء[1].

فالتعليم الجامعي يتأثر بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة، يؤثر في تمويل التعليم في الوقت المحدد ذاته ويؤثر التعليم في المنظومة الاقتصادية، فنوعية مخرجات التعليم الجامعي على قدر ما تملكه من مهارات تتلائم أو لا تتلائم مع طبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل، ويؤثر اقتصاد المجتمع سلبيا أو إيجابيا وهذه العلاقة بين التعليم الجامعي والاقتصاد تزداد قوتها وفق الظروف السائدة في المجتمع والمتغيرات الداخلية والخارجية ولكن هذه العلاقة دائمة.

شكل رقم (١٥): أهمية النمو الاقتصاد للتعليم والصحة ثم للتنمية البشرية إلى الامام



المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي - <u>تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣</u><u>أهداف التنمية الالفية تعهد بين الامم لإنهاء الفاقه البشرية</u>- مركز معلومات قراء الشرق الاوسط- القاهرة - ٢٠٠٣، ص ٥٨.

---

(١) على محسـن حميد : البحث العلمي في الدول العربية عوائقه وقضـياته. – <u>مجلة شـئون عربية</u> – جامعة الدول العربية – العدد (١٣١) – خريف ٢٠٠٧، ص ١٦٨.

من خلال الشكل السابق يتبن أن النمو الاقتصادي ضروري لتحقيق التنمية البشرية من أجل التحسين في التعليم والصحة والدخل الفردي ويعزز النمو الاقتصادي التنمية البشرية وكما تسهم التنمية البشرية المتدنية في التراجع الاقتصادي، مما يقود بدوره إلى مزيد من التدهور في التنمية البشرية، وهذا يتطلب من القائمين على سياسة التعليم الجامعي أن يضعوا في اعتبارهم الاهتمام بالتعليم الجامعي، فهو يعد استثمار جيد للتنمية البشرية وذلك لأنه يؤثر على جميع أنواع النتائج المحصلة من التنمية البشرية، لأنه يتجاوز كونه مصدرا للمعرفة، ويزيد الإقبال على استعمال الخدمات الصحية.

ومن المتفق عليه أن التعليم الجيد هو نوع من الاستثمار من أجل التنمية ويرجع ذلك إلى أن التعليم الجامعي يعد من الموارد البشرية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والنظام التعليمي يستخدم هذه الموارد أفضل استخدام، ويتطلب ذلك وجود تطابق بين نمط المخرج التعليمي Education output ونمط القوى العاملة Labour force التي يحتاجها المجتمع وخاصة في الدول المتقدمه وبعض الدول النامية والتي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال القوى البشرية المدربة واللازمة لمجالات العمل المختلفة، من ثم فإنه تجدر في هذه الدول ارتباط بين تخطيط التعليم الجامعي وسياسته من ناحية وتخطيط القوى العاملة وسوق العمل والتنمية من ناحية أخرى[1].

وفي ضوء ما سبق فالتعليم الجامعي دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي تتطلبه التنمية البشرية وذلك من خلال ما يلي:

تشكل القوى البشرية نسبة كبيرة في التعليم الجامعي من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وموظفين ولهذه القوى البشرية دور هام في تنمية الاقتصاد القومي.

يعد التعليم الجامعي أحد المرتكزات الأساسية في نجاح عملية التنمية.

برامج خدمات المجتمع التي تقدمها الجامعة، متمثلة في الوحدات ذات الطابع الخاص والدورات التدريبية والمؤتمرات والإرشادات وغيرها من برامج خدمة المجتمع وتنمية البشر لها دور كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما ينعكس بدوره على الناتج القومي.

خريج التعليم الجامعي المؤهل والمدرب لسد متطلبات سوق العمل المتغيرة ويساهم في رفع الإنتاج.

---

(١) أحمد إسـماعيل حجى : التاريخ الثقافي للتعليم في مصـر – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٢، ص ٣٤.

فالتنمية البشرية لن تصل إلى قمتها، إلا عن طريق التعليم الجامعي الجيد، الذي يستطيع اللحاق بعالم أصبحت فيه صناعة العلم والمعرفة سلعة للإنتاج والمبادلة وأصبحت القوانين الاقتصادية الدولية تفرض مواصفات قياسية على سوق العمل، وهو ما يتطلب التحديث والتطوير في خطط وسياسة التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة وربطها بخطط ومتطلبات التنمية في الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال زيادة الإنفاق عليه، فالدول المتقدمه تقدمت لأنها عززت نظريات رأس المال البشري ووضعته على رأس أولوياتها مثل سويسرا إحدى دول العالم المتقدم التي تنفق على تعليم الفرد ما يقرب من مائة ضعف ما ينفق على الفرد في الدول النامية، في وقت لم يزداد فيه نصيب الفرد فيها في الناتج القومي عن نصيب الفرد في الدول النامية خمسين مرة.

جدول رقم (٣): يوضح مؤشرات اقتصادية وتعليمية في بلدان العالم النامي والمتقدم والعالم كله في الفترة من ٩١ / ١٩٩٢م.

البلد	تقدير السكان بالمليون	التاريخ القومي الإجمالي للفرد بالدولار		متوسط سنوات الدراسة للفرد		مؤشرات الإنفاق على التعلم للفرد كنسبة من الناتج القومي الإجمالي		عدد العلماء والباحثين لكل ١٠٠٠ نسمة		الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي ٪	
العالم النامي	٤٢٥٨.١	١٣٧٤	١٢٤	٤.٢	١٣٦	٢١٥	٧٨	١٣.٦	٥٠	٣.٢	٨٥
العالم المتقدم	٦٨٦.٨	٢٢٠.٨٣	١٨	١١.٨	١٨	٦٥١٠	١٦	٨٦.١	١٥	٦.٠	١٦
العالم كله	٥٤٤.٥	٤.٥٢	١٥٥	٥.١	١٧٣	١٢٥٦	١٠٥	٢٥.٠	٧٥	٣.٨	١١٣

المصدر: محمد متولي غنيمه :تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - ٢٠٠٢، ص ١٨.

من الجدول السابق يتبين أن الفرق كبير بين الدول النامية والدول المتقدمه للمؤشرات الاقتصادية والتعليمية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي ومتوسط سنوات الدراسة والإنفاق على التعليم بالنسبة للفرد من الناتج القومي الإجمالي، كما يوضح الجدول أن المؤشرات الاقتصادية المرتفعة أيضا في مؤشرات التعليم والإنفاق عليه وزيادة الدخل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

فسياسة التعليم الجامعي تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية عامة منها أهداف إنسانية وهي ما يرتبط بالإنسان ويحقق إنسانيته ومنها أهداف اجتماعية تعمل على استقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته إلى الأفضل ومنها أهداف اقتصادية تسعى لتوفير القوى البشرية عالية المستوى الفني والمهني المؤهل والمدرب لسوق العمل من أجل تحقيق التنمية. [١] الأمر الذي يتطلب من الدول النامية والمتقدمه على حد سواء تطوير أساليب التنمية البشرية بما يتلائم مع المتغيرات العالمية حتى تكون قادرة على استخدام أدوات العصر من تكنولوجيا وغيرها تمكن الأفراد من المنافسة في سوق العمل، ولذلك أصبح من الضروري الاهتمام بالتنمية البشرية، من خلال التوسع في التعليم وتحسين نظم التدريب والنهوض بالخدمات الصحية لدى أفراد المجتمع[٢].

فالعنصر البشري له دور أساسي في كل الجوانب الإنتاجية من اقتصادية واجتماعية وسياسية ومستوى التنمية يعتمد على نوعية وتركيبة الموارد البشرية بشكل عام والقوى العاملة بشكل خاص، فكلما كان أعداد الموارد البشرية اللازمة للتنمية فاعلا من حيث الكفاءة والقدرات والمهارات كانت خطط التنمية قادرة على تحقيق أهدافها الرامية، فالأساس في التنمية يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر أمنا وأن يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم. [٣]

أيضا فالعلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية علاقة ترتبط بخطط وبرامج التنمية على وفق خطة عامة تأخذ بعين الاختبار مدخلات ومخرجات العملية التعليمية وتفاعلها مع احتياجات المجتمع للقوى العاملة بالكم والنوع لتحقيق مجتمع متطور. [٤]

---

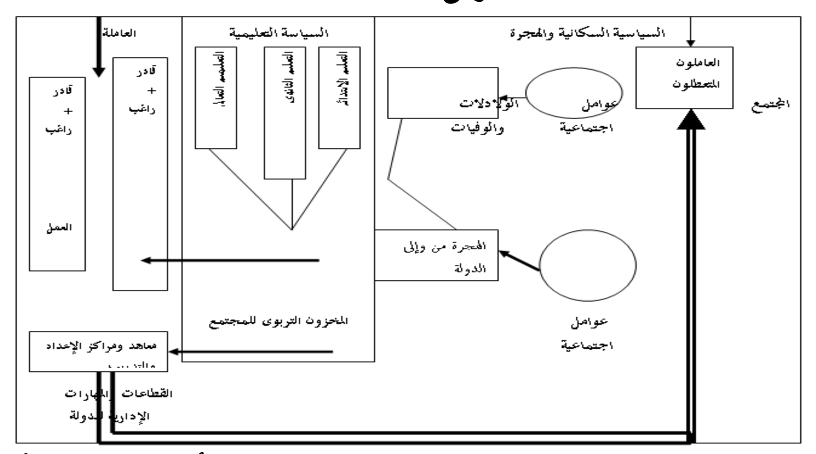
(١) فؤاد بسيوني متولي : "التطور التاريخي لسياسة التعليم العام في مصر من واقع التشريعات والخطط التعليمية " – المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية – جامعة المنصورة– السياسات التعليمية في الوطن العربي – المجلد الأول في الفترة من ٦ – ٨ محرم ١٤١٣هـ / ٧-٩ يوليو ١٩٩٢، ص ١٩٣.

(٢) إبراهيم أحمد السيد: التعليم والتنمية البشرية (مرجع سابق)، ص ١٣٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٠٩، ص ٣١١.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١١٤-١١٥.

شكل رقم (١٦): ربط سياسة التعليم العالي / الجامعي بخطط وبرامج التنمية وفق خطة عامة



المصدر: هاشم فوزي دياس العبادي ويوسف حجيم الطائي وأقتان عبد على الأسدى : إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الأدارى المعاصر ط١-الوراق للنشر والتوزيع -عمان -٢٠٠٨_، ص ١١٥.

فى الشكل السابق يتبين أن التخطيط مهم لتطوير أنشطة وعمليات العملية التعليمية (بالكم والنوع) التي تحكم وتنظيم سياسة وبرامج التعليم العالي الجامعي من حيث دوره في خدمة المجتمع، بما يحقق أهداف خطة التنمية واحتياجات الكفاءات الفنية والإدارية بمختلف المجالات.

فحرمان الفرد من التعليم الجامعي يؤثر على الاتجاهين الآتيين هما:

الدخل المنخفض يمكن أن يكون سبب للأمية واعتلال الصحة وكذلك الجوع ونقص التغذية.

عكس ذلك، فالتعليم الجيد والصحة الجيدة يساعد على الحصول على دخل مرتفع مما يحقق الرفاه البشري.

وعليه فالتعليم الجامعي أداة لصنع التقدم والنهضة في عصر، أصبح فيه التقدم معرفيا وأصبحت التكنولوجيا بالدرجة الأولى وفي ظل اقتصاد نمو فيه الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد ويعتمد على المعرفة وتقنياتها في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي يشكل فيها الإنسان أهم مكوناتها والتي بات واضحا أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تنطلق وتعم فوائدها دون الاهتمام بالتعليم الجامعي الذي هو أهم أدوات تنمية الطاقات البشرية، على اعتبار أن الإنسان هو محور التنمية وأساسها، الأمر الذي يتطلب وجود سياسة تعليمية واضحة ومخطط لها وفي ضوء فلسفة تعليمية وإدارية تخدم احتياجات التنمية من أجل تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية، وسياسة تعليمية تقف على حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع واتجاهات العصر الذي تعيش فيه، مما يساهم به في تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية.

التخطيط لسياسة التعليم الجامعي هو تخطيط لمستقبل التنمية البشرية وتأكيد على ضرورته لأي مجتمع يبحث لنفسه على البقاء والمساهمة في تطوير وتحديث المجتمع في ظل التغيرات في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[1].

التمويل يمثل أهم المشكلات التي تواجه سياسات التعليم الجامعي في معظم بلدان العالم وتحقيق أهدافها وخططها، بالتالي تعوق تحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية، المشاكل الاقتصادية التي تواجه بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء مشاكل اقتصادية متعددة ومختلفة ومنها الأعداد المتزايدة والراغبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي مع قلة الإمكانات والمحددة، تواجه سياسة التعليم وتؤثر على جودة التعليم الجامعي وخريجيه وعدم ربط التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

معظم دول العالم تمر بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم الجامعي، الأمر الذي دعا إلى قيام العديد من دول العالم تتبنى سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقي على الحكومات في تمويل التعليم الجامعي ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج.

كما أن غياب وتجاهل العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية، هو المأزق الراهن لسياسة التعليم الحقيقي دون شك في العالم النامي والمتقدم على حد سواء، فمشكلة التمويل وخاصة في الدول النامية وخاصة في ظل عامل الاقتصاد والديون الخارجية وضعف الموارد الخارجية من العملات الصعبة، فضلا عن تدني مستويات الإنتاجية المحلية وأصبحت من المشكلات أمام سياسة التوسع في القبول بالجامعات والتي تنتهي في الغالب إلى تراكم معدلات البطالة والحل البديل في تحقيق معدلات القبول وينطوي على تضحية بطموحات أجيال كاملة في التعليم والرقي.

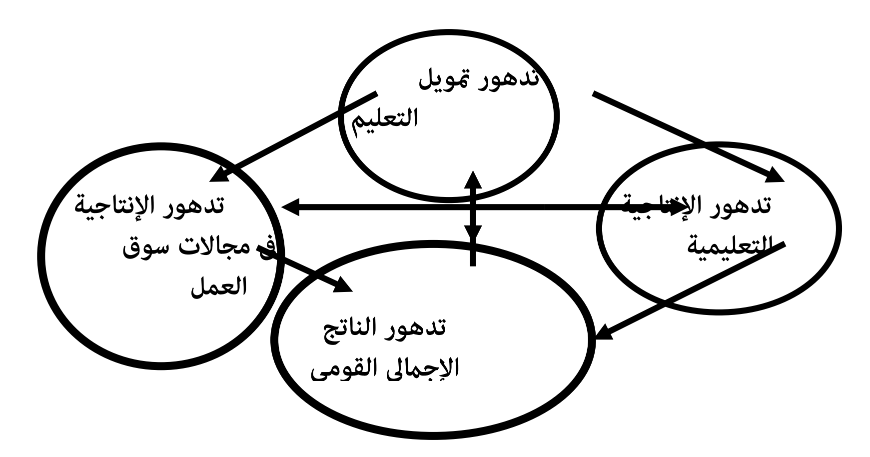
العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والاقتصاد والتنمية البشرية علاقة مثيرة للجدل والنقاش، فالتعليم الجامعي في مفهومه الواسع من شأنه تشريع خطط التنمية وتحقيق رفاهية الناس وزيادة الدخل وتحقيق مستوى معيشي لائق والتي تسعى بدورها إلى دفع التعليم، بالعكس فإن الجهل وغياب الوعي يخلق التخلف ويعوق تنفيذ خطط التنمية البشرية، الأمر الذي دفع الدول المتقدمه والنامية على السواء إلى الأهتمام بقضية التنمية في مختلف جوانبها البشرية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق طموحات اقتصادية تكلف للمواطن مستوى معيشة أفضل وتحقق الأمن في المجتمع. [2]

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(٢) عبد الرحيم البدري : بعض مشكلات سياسات التعليم العالي في الجماهيرية (مرجع سابق)، ص ١٥.

شكل رقم (١٧): ويوضح أزمة التمويل التعليمي وأثره على التنمية البشرية في ظل تحديات التربية في القرن الحادي والعشرين.



المصدر: محمد متولي غنيمه: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة ـ الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢ ، ص١٠٥.

يتبين من الشكل السابق أن قلة التمويل يصاحبه تدهور تعليمي والتدهور التعليمي يؤدي إلى تدهور الإنتاج بسبب قلة جودة المنتج التعليمي والتخصصات التي يتطلبها سوق العمل، مما يؤدي إلى تدهور في دخل الفرد والناتج الإجمالي مما ينعكس سلبا على معدلات التنمية البشرية.

لذلك لابد أن يدرك القائمين على سياسة التعليم الجامعي في البلدان النامية والمتقدمه على حد سواء احتياجات المرحلة التي تمر بها التنمية وآليات سوق العمل واحتياجات ومتطلبات التنمية البشرية في ظل التطور الاقتصادي والتكنولوجي، فتصبح آليات سوق العمل هي المتحكمة ولها اليد العليا في تقرير السياسات التعليمية، فإن التعليم الجامعي بذلك يفقد دوره الريادي في تشكيل منظومة الوعي الاجتماعي ومقدرته على تقرير وأولويات أكثر تقدما وعقلانية لعملية التنمية. [١]

---

(١) محمد متولي غنيمه : التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ١٩٩٨، ص ١٣٩.

فالدول المتقدمه تقدمت وحققت معدلات عالية من التنمية البشرية ويرجع ذلك إلى الآتي:

تفوقها العلمي والعملي والذي لم يكن بسبب ثروتها الطبيعية فقط، إنما بسبب مواردها البشرية المؤهلة والمدربة جيدا لتتناسب مع متطلبات سوق العمل من التخصصات العلمية والنظرية.

ربط سياسة التعليم الجامعي بمختلف قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما زاد من دخل الفرد للوصول به إلى الرفاه البشري.

وضعت في اعتبارها وضع سياسة قبول ناجحة مبنية على الأسس العلمية والمعايير التي تحقق أهداف وغايات ومتطلبات التنمية وتأخذ في اعتبارها رغبات وميول الطلاب وحاجات المجتمع والقدرة الاستيعابية في ضوء الإمكانات المتاحة.

تخطيط سياسة التعليم الجامعي وفقا للاحتياجات الفعلية للمجتمع والمستقبلية من خلال تأهيل الكوادر البشرية، حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.

توفير التمويل والإنفاق اللازم للنهوض بجودة تعليمها كما وكيفا من أجل (توفير التعليم - الصحة - الغذاء - مستوى معيشي لائق).

اعتبار التعليم الجامعي له أهمية كبيرة في اكتساب المعارف وتقديم التكنولوجيا، كما أنه له قدرة على إكساب الاستقلالية والابتكار والقدرة على الإبداع والتحكم والمشاركة في تنمية المجتمع وتطويره.

اعتبار الخريج المتعدد القدرات والقادر على التعليم المستمر والذي أحسن تدريبه وتأهيله أهم مدخل من مدخلات التنمية البشرية وتحقيق معدلاتها العالية.

أما بالنسبة للدول النامية فقد تراجعت معدلات التنمية البشرية فيها إلى الآتي :

عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

تركيز سياسة التعليم على الكم دون الكيف والتسارع على إنشاء الجامعات دون أن يتاح لها الوقت الكافي لترسيخ بنيتها المؤسسية وتعميق دورها المعرفي، مما أدى إلى تدني مستوى هذه المخرجات وعدم توافقها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية.

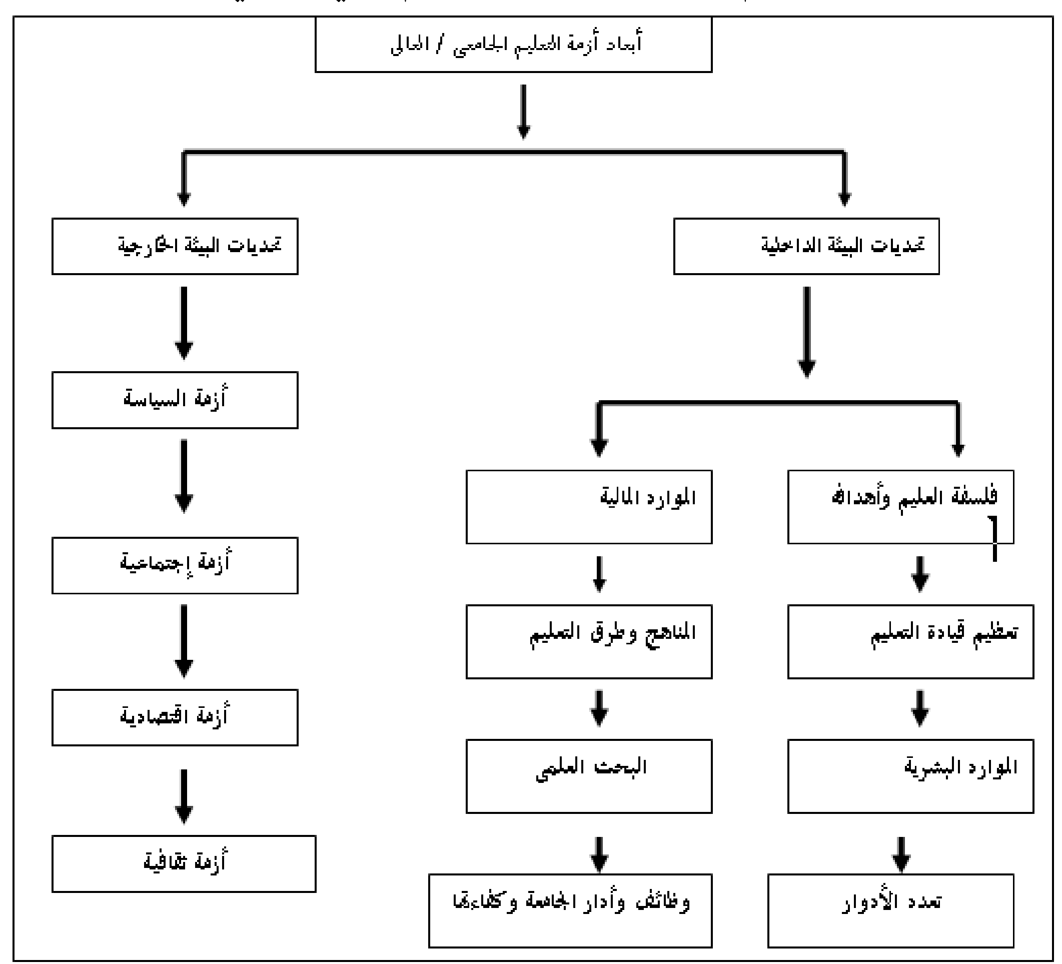
رفض سوق العمل مخرجات التعليم بسبب عدم جودتها نتيجة لتدني معدلات الإنفاق على طلاب التعليم الجامعي، مقارنة بنظرائهم في الدول المتقدمه، إذ يبلغ متوسط الإنفاق على الطلاب عام ٢٠٠٨ في الدول النامية إلى ٢٥٠٠ دولار سنويا في حين يصل في بعض الدول المتقدمه إلى ٤٥٠٠ دولار سنوي وهو ما ترتب عليه تدني في مستوى الخدمات التي تقدم للطالب في الدول النامية في شكل اكتساب المعارف والمهارات التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل والتنمية.

قصور سياسية التعليم الجامعي على ربط مخرجات التعليم الجامعي بسوق العمل من خلال عدم قيام الجامعات بتحقيق وظائفها الرئيسة الثلاث وهي تزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة والبحث العلمي وخدمة المجتمع وارتباطها بمتطلبات سوق العمل.
قلة الإنفاق على البحث العلمي جعل الجامعة لا تقوم برسالتها تجاه البحث العلمي وربطه بسوق العمل مما أدى إلى إعاقة الجامعة للقيام بأحد أهم أهداف الجامعة.
أيضا خدمة المجتمع، مما أفقدها حيويتها، باعتبارها أحد مؤسسات المجتمع، الأمر الذي جعلها تعمل بمعزل عن البيئة المحلية.
القصور في رسم سياسة التعليم الجامعي التي تقوم على الشمول والتكامل والمرونة والتفاعل مع سوق العمل واحتياجاته مع خطط ومتطلبات التنمية البشرية.
عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين الذكور والإناث وذلك لاعتبارات تقليدية أو بسبب قلة الإمكانيات.
عدم وضوح فلسفة التعليم الجامعي يسير عليها وفق خطط واضحة وأهداف مرسومة بوضوح.
عدم استقلالية بعض الجامعات، مما أعاقها في القيام بأدوارها في إدارة شئونها الإدارية والأكاديمية والمالية.
وإلى جانب المعوقات السابقة، هناك معوقات أخرى تقف عائقا أمام الدول المتقدمه والنامية على السواء ومنها (المشكلة السكانية - الأمية - الفقر - التعليم - الصحة - التمويل - الفساد - الحروب - الخصخصة) وغيرها ، مما تحول دون تحقيق التنمية البشرية المطلوبة والمنشودة.
أما التغيرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة، دعت إلى ضرورة ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين مما تطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل والتأكيد على ضرورة الأداء الجامعي من خلال سياسة التوسع في التعليم، على اعتبار أن التعليم الجامعي مفتاح الحراك الاجتماعي والفرصة الاقتصادية والرفاهية وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع. [1]

---

(١) شبل بدران وكمال نجيب (مرجع سابق) ص ١١٠.

شكل رقم (١٨) يوضح أبعاد أزمة التعليم العالي الجامعي.



المصدر: هاشم فوزي دباس العبادي ويوسف حجيم الطائي وأفنان عيد على الأسدى :إدارة التعليم الجامعى مفهوم حديث فى الفكر الادارى المعاصر -ط١ -الوراق للنشر والتوزيع -عمان -٢٠٠٨، ص ٦١٣.

ونستنتج من الشكل السابق أن أزمة التعليم العالي الجامعي ناشئة عن أسلوب تعامل خاطئ أو غير مدروس مع المفاهيم والفلسفات الجديدة والتي اتخذتها الجامعة مخرجا من أزمتها السابقة، فأزمة التعليم الجامعي في الدول النامية هي أزمة سياسات وفلسفات وأهداف وتنظيم ومفاهيم وطرق تعلم إلى جانب الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهو ما يوضح الفرق بين الجامعات في الدول النامية والدول المتقدمه، فالدول المتقدمه لا تعاني أزمة في التعليم. بل هي المسيطرة على جامعات الدول النامية "

وهذا لا يعني أن التعليم العالي / الجامعي لا يعيش في أزمة في معظم دول العالم وهي أزمة حقيقية وإن تنوعت أشكالها وتفاوتت درجات شدتها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى وطبيعة العملية التعليمية ذاتها تضيف أبعاد جديدة إلى هذه الأزمة. " وتشير الاتجاهات العالمية في إطار ثورة المعلومات إلى تكريس التقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث على أساس التفوق في العلم والتكنولوجيا وخاصة في مجال السياسة التعليمية[1].

فإذا كانت سياسة التعليم الجامعي ينظر إليها، باعتبارها مجموعة من الأهداف وتصاحبها مجموعة من القرارات، تحدد كيفية وضع الأهداف وتنفيذها، فإن تحقيق التنمية البشرية المنشودة يتطلب التعليم الجامعي الجيد النافع المفيد الذي يعمل على بناء الإنسان متكاملا عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا ويكسبه مهارات العمل والإنتاج وتنمي قدراته ويصقل ملكاته مواهبه ويؤهله للإبداع والابتكار، فالجامعة مطالبة وخاصة في هذا الوقت باستشراق آفاق جديدة وتحديات المستقبل وتقديم الحلول والبدائل. [2] الأمر الذي يتطلب من سياسة التعليم الجامعي تطوير أدائها وسياستها بصورة مستمرة وكذلك برامجها ومناهجها واستراتيجيات تنفيذها وإيجاد ترابط قوي بين مخرجاتها وسوق العمل واحتياجات التنمية في عصر ازداد فيه الطلب على الخريج المؤهلة والمدربة تدريبا جيدا للعمل ومتمكنا من التعامل مع المتغيرات المتسارعة.

ومما سبق يتضح أن العلاقة بين سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية علاقة مؤكدة وجدلية في أساسها بمعنى أن ما يصب في التعلم الجامعي من تدهور قيمي وعلمي وبحثي هو ناتج طبيعي لما تفرزه التنمية البشرية من سلبيات في معدلاتها في أي دولة، نظرا لأهمية التعليم الجامعي كمؤسسة اجتماعية فلها دور مهم في إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدربة لسوق العمل لسد احتياجات التنمية وتحقيق الرفاه البشري لكل فرد، فالعلاقة بين التعليم والإنسان والتنمية البشرية قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في الأرض ليعمرها بالخير والصلاح، بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر أمنا وأن يمارسوا مواهبهم ويرتقوا بقدراتهم، وهو ما يوضح أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية تتجاوز فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على التواصل مع الآخرين.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٠٩، ص ٦١٣.

(٢) عيسى بن حسن الأنصاري :عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية (مرجع سابق) ، ص ٢٣، ص ٢٤.

أن أى سياسة تعليمية لا تنبع من فراغ، أنما تشكل وفقاً لأهداف معينة يشارك في وضعها مجموعة من وتوضع على أساس إدراك عقلاني وإدارة قوية. منبعثة من البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي سوف تسهم السياسة التعليمية في تنميتها، فالسياسة التعليمية للتعليم الجامعي تعكس الواقع الذي يعيشه الفرد وتكون صدى لعدد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في سياسة التعليم الجامعي في رسم و صياغة وأثرها على معدلات التنمية البشرية.
وعليه يمكن تناول أهم العوامل المؤثرة في سياسة التعليم الجامعي على النحو التالي:
العوامل الجغرافية.
العوامل السياسية.
العوامل الاقتصادية.
العوامل الاجتماعية.

العوامل الجغرافية:

يكاد يكون العامل الجغرافي أهم العوامل الطبيعية على الإطلاق، في تشكيل حياة الإنسان وتحديد نمطها وطبع الناس الذين يعيشون عليها بطابع معين. ويتميزون به عن غيرهم من الشعوب التي تعيش على أرض مختلفة وفي بيئات مغايرة، وذلك أن موقع الإقليم وطبيعته الجغرافية ووديانه وصحاريه وأنهاره ومدنه وجباله وهضابه وما يحيط به من بحار يؤثر في تكوين الشعب وعقليته[١].
وتؤثر العوامل الجغرافية في سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية من ثلاث زوايا هما:
المناهج فهو يحدد فترة الدراسة وموسم الإجازات الدرأسية وشكل الأبنية والوسائل التعليمية والأنشطة التعليمية.
طبيعية البيئة، فالفرد يتأثر بالبيئة ويؤثر فيها فالبيئة الجغرافية تلهم الإنسان بما يحتويه من الكثير من الظواهر الطبيعية والتي تعد خبرات مربية وتفتح المجال لتفاعل السياسة التعليمية لتحقيق التنمية البشرية.
(مصادر الثروة) تختلف الثروات الطبيعية من بيئة لأخرى، كما تختلف من حيث مردودها وقيمتها الاقتصادية باختلاف الثروات و حجم الإنفاق والتمويل على التعليم ومردوده على التنمية البشرية

(١) عبد الغني عبود : التربية المقارنة والألفية الثالثة – الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٠، ص ١٣٩.

فالعوامل الجغرافية لها تأثيرا واضحا في الأيديولوجيا السائدة في المجتمع والمؤثرة في كل فرد من أفراده، فهو يؤدي إلى احتكاك هذا المجتمع بغيره من المجتمعات، مما يؤدي إلى التفاعل الثقافي والحضاري مع المجتمعات الأخرى، كما يؤدي إلى تطوير وتقدم أو جهود أو تخلف المجتمع. كما يؤثر العامل في التقاليد الإدارية للبلد بعامه ونمط السياسة التعليمية وإدارة التعليم خاصة التعليم الجامعي والتي قد لا تتفق مع أيديولوجيته وتقاليده، كما هو الحال في استراليا التي خضعت وخضعت في إدارة تعليمها وتمويله لمتطلبات الظروف والعوامل الجغرافية، فتختلف عن تقاليده وأيديولوجيته واتبعت سبل المركزية وهذا الأمر الذي انعكس في معدلات التنمية البشرية فيها[1].

فالعوامل الجغرافية في أستراليا كانت شديدة الوضوح على مجتمعاتها على الرغم من أن استراليا قارة تساوي مساحة أوروبا وبها أكبر صحراء في العالم وفي غضون ظروف كهذه كان على سكان أن يتجمعوا في مراكز حضارية قليلة أما أن يتعرفوا على نطاق واسع من الرعي وهو الأمر الذي رفع أستراليا إلى الأخذ بنظامين تعليميين مختلفين تماما، أولهما للمدن الكبرى والآخر للمقاطعات الريفية. الأمر الذي انعكس إيجابيا على تفعيل سياسة التعليم في تحقيق أهدافها وغايتها وتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية[2].

فنمط الإدارة المركزية بالولايات المتحدة الأمريكية حدده وتحكم فيه العامل الجغرافية وأيضا في تكوين نظام تعليمي من ٥١ نظاما تختلف فيما بينها في كل شيء، مما يجعلها تعجز عن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتى عندما تغافلت ظروفها وعواملها الجغرافية، ولم تستجيب معها السياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة وإدارة التعليم الجامعي، كانت لها التنمية أن وافقت سياسة التعليم الأمريكي عاجزة عن الوفاء بمسئولياتها التعليمية[3].

وهذا يوضح الفروق بين أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، فاستطاعت أستراليا أن تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين مختلف قطاعاتها المحلية بشكل أفضل، بينما عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحقيق هذا المبدأ، مما أثر سلبا على معدلات التنمية البشرية وفرص الحصول على التعليم الجامعي بها [4].

---

(١)علي بن عبده الألمعي: تفعيل سـياسـة التعليم في المملكة العربية السـعودية الاتجاهات العالمية المعاصر (مرجع سابق)، ص٥.

- عبد الغني عبود : التربية المقارنة في بدايات القرن. الأيديولوجيا والألفية الثالثة – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٤، ص ٨٥.

(٢) عبد الغني عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن الأيديولوجيا من النظام إلى اللانظام – ط١ – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٩٣، ص ٨٤، ص ٨٥.

(٣) عبد الغني عبود : التربية المقارنة في بدايات القرن – الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة (مرجع سابق)، ص ١٥١.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٥٣.

ويتجاوز العامل الجغرافي ذلك، فيفرض وجود جامعات وكليات تعليمية بكاملها، مثل اليابان والفلبين، حيث فرض العامل الجغرافي كليات إدارة الأعمال والغابات وصيد الأسماك والدراسات العليا البحرية لتخدم البيئة المجتمعية فيها وتحقق التعليم الجامعي أهدافه وهو إعداد الإنسان المؤهل والمدرب جيدا لعملية التنمية من أجل تحقيق رفاهية الناس [1]. الأمر الذي يتطلب من القائمين على سياسة التعليم الجامعي أن يضعوا في اعتبارهم عند وضع الخطط والاستراتيجيات أن تراعى العوامل الجغرافية في مختلف بلدان العالم النامي والمتقدم على حد سواء والتي تخدم الإنسان أولا ثم عملية التنمية لتحقق أهدافه المنشودة وهي الرفاه البشري.
ومما سبق يتبين أن للعامل الجغرافي أثرا واضحا على السياسات التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة وتحقيق معدلات التنمية البشرية، لما يظهره العامل الجغرافي من نظم جديدة للتعليم وسياسات بديلة تؤثر في أهداف وفلسفة التعليم الجامعي وشكل النمط الإداري للجامعات، الأمر الذي يؤثر إيجابيا أو سلبيا على التنمية البشرية، ونظرا لأهمية هذا النوع من التعليم، لما يفرزه من كوادر مؤهلة ومدربة لسوق العمل والتي تمثل مدخلا مهما للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فلابد من الأخذ في الاعتبار أهمية العامل الجغرافي على القرارات والسياسات التي تتخذ تحت ظروف الضغط الاقتصادي من عمليات القبول والتمويل وغيرها من الأمور التي ترجع أساسا في أساسها إلى العامل الجغرافي.

٢. العوامل الاقتصادية:

تشكل العوامل الاقتصادية في أي مجتمع الدعامة الرئيسة التي يستند إليها التنويع في التعليم، فهو جزء لا يتجزأ من العملية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فمن أجله ترسم الخطط والسياسات وبجهوده الفكرية والجسدية والتنظيمية تتحقق أهداف تلك السياسات
وأصبح المفهوم الجديد للتعليم الجامعي على مستوى العالم أنه عملية استثمارية، وأصبح التخطيط للتعليم يعتمد على المؤشرات الاقتصادية، فالتوسع الأفقي والرأسي في التعليم الجامعي ومستوى إعداد المعلم والعناية الصحية للطلاب وتغذيتهم والقيام بالأبحاث العلمية وغير ذلك، فيما يتعلق بالتعليم الجامعي يتوقف على العامل الاقتصادي المحدد لمقدار الأموال المخصصة له

---

(١) عبد الغني عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام – ط ٣ – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٩٦م، ص ١٤٦.

وتتضح العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد وسياسة التعليم الجامعي من خلال النقاط التالية :

كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية أمكن زيادة ميزانية التعليم، مما يساعد على نشر التعليم الجامعي وتحسين مستواه وجودته من أجل التنمية البشرية.

أن العامل الاقتصادي هو الذي يوفر العمل للأيدي العاملة المتعلمة، بالتالي فهي مصدر رئيسي للدخل.

كلما زادت دخول الأفراد نتيجة للتنمية الاقتصادية، زادت التطلعات إلى مستويات تعليمية أعلى وأرقى، وكلما تحققت التنمية الاقتصادية كلما زادت فرص العمل وتحسنت معدلات الأجور.

يشكل العامل الاقتصادي قوة ضاغطة في اتجاه الطلب العالمي على التعليم.

العامل الاقتصادي يشكل أحد أهم مؤشرات إنتاجية الفرد ودخله، أيضا أهم مؤشرات تقدم الدول أو تخلفها، كلما ارتفع هذا المعدل دل على تقدم الدولة والعكس من خلال سياسة للتعليم الجامعي توفر تعليم جيد ورعاية جيدة وأفراد لهم قدرة على الإبداع والتفكير وتقدم لهم الخبرات الجيدة من تحقيق التنمية البشرية.

العامل الاقتصادي يحدد الدولة الغنية والفقيرة:

وتمتد العلاقة العضوية القائمة بين الحياة الاقتصادية والحياة التعليمية. أشكالا مختلفة تخضع في كل منها لظروف المجتمع ورؤاه الدينية وتطلعاته الحضارية ، بالإضافة إلى أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالأصل في تطور هذه العلاقة أن تكون طبيعية متمهلة متأنية، بحيث تستجيب الحياة التعليمية لأي تطوير يطرأ على الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية.

فقد تعددت النظريات التي تناولت العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتربية وتنوعها واختلافها، فيما بينها. وهذه النظريات تؤكد على أن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة هو المسئول عن إعداد الكوادر البشرية والمهارات البشرية والمطلوبة للعملية الإنتاجية، كما تؤكد أنه كلما زاد التقدم التقني والصناعي بالمجتمع ازداد الطلب على المهارات المرتفعة نسبيا، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تعليم متكافئ لها ومحقق لأغراضها في وقت زاد فيه الطلب على التعليم الذي يحقق للإنسان ويصقل قدراته ويكسبه عدد من الصفات منابع القوة البشرية من أجل حاضره ومستقبله، بالتالي تصبح سياسة التعليم الجامعي عملية عرض وطلب لتحقيق أهداف وغايات التعليم الجامعي في وقت أصبح فيه آليات السوق هي المتحكمة للنمو الاقتصادي. [١]

---

(١) حنان إسماعيل أحمد : السياسة التعليمية فى المجتمعات العمرانية الجديدة (مرجع سابق)، ص ١٣٥، ص ١٣٦.

ويمكن تقسيم أشهر النظم الاقتصادية المعاصرة إلى نظامين اثنين أساسيين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي:

النظام الرأسمالي:

وتنطلق المعاملات الاقتصادية دون تدخل من الدولة بخطة اقتصادية أو توجيه من أي نوع، إنما تدع ذلك للرأسمالية أنفسهم أفراد كانوا أو هيئات أو شركات أو مؤسسات ويعتبر الربح هو القيمة الكبرى في عملية الإنتاج، وقد يكون للدولة نشاطها الاقتصادي ولكنها تعرف فيه على أنها هيئات مستقلة تدير أمورها بنفسها، كما يفعل غيرها وتخضع للقوانين التي تنظم هذه المعادلات و تقوم الرأسمالية على فلسفة واضحة ترى أن الرخاء الاقتصادي، إنما يتحقق على أساس النشاط الفردي والمبادرة الفردية المعتمدين على الذكاء الفردي. وتأكيد الصلة بين التعليم والتقدم الاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية زعيمة هذا المعسكر واستطاعت أن تفتح أبواب التعليم إلى عام ٢٠٠٦ إلى ٤٣٪ من طلابها. [١]

وانطلاقا من هذه الفلسفة تستمد سياسة التعليم الجامعي أساسها ومبادئها من أجل التنمية البشرية من التالي: [٢]

مبدأ ديمقراطية التعليم، بمعنى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، بحيث يصل الفرد في تعليمه إلى أقصى درجة ممكنة تؤهله لها قدرته واستعداداته.

مبدأ حرية الممارسات التعليمية بمعنى حرية المتعلمين في اختيار ما يتناسب مع قدراتها وميولهم في مناهج وبرامج وكذلك حرية المتعلمين في ممارسة النواحي الأكاديمية بشكل يساعد على نموهم الشخصي والمهني.

مبدأ ديمقراطية الإدارة في التعليم (بمعنى المرونة في الإشراف على التعليم والمشاركة الشعبية في إدارته لإتاحة الفرص لكل من السلطة المركزية والسلطات المحلية وممثلي الشعب للمشاركة في توجيهها والمساهمة في تمويله، فعلاقة الدولة بالتعليم في الدول الرأسمالية تتخذ ثلاثة أنماط هي نمط مركزي كفرنسا وإيطاليا ونمط الجمع بين المركزية واللامركزية كانجلترا ونمط اللامركزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) سلامه عبد العظيم حسين : الاتجاهات المعاصرة فى نظم التعليم – ط ١ – دار الوفاء الإسكندرية – ٢٠٠٦، ص ١١٥.

(٢) عبد الرحيم البدري (مرجع سابق)، ص ١١.

- أيمن محمد عبد الفتاح الخولي (مرجع سابق)، ص ٥٧.

(ب) النظام الاشتراكي.

ويقوم على فلسفة تدخل الدولة في المعاملات الاقتصادية بالتخطيط والتوجيه و الإشراف وهو تدخلا قد يكون تاما، كما هو الحال في الاشتراكيات المتطرفة أو محدودا، كما هو الحال في الاشتراكيات المعتدلة والتى ترغب فى خلق ديمقراطية إقتصادية وسياسية كما أن الإشتراكيات المعتدلة مرنة وهي تقترب من المذهب الحر التى تأخذ بمبدأ الملكية الخاصة لتبتعد عنه ، بما تريد أن تعهد به إلى الدولة من الوظائف الاقتصادية[1].

فالشيوعية على ذلك – نقيض الرأسمالية وبين النقيضين تقف الاشتراكيات المعتدلة لتجمع بين ميزاتها عادة من الناحية النظرية والتي تؤمن بالمساواة بين المواطنين، كما تفعل الشيوعية بتوفير الحرية للمواطنين، كما تفعل الرأسمالية وتسعى سعيا إلى التوفيق بين الاعتراف بقيمة الفرد وحريته ومساواته بغيره مع توجيه الدولة لخير الفرد والجماعة في نفس الوقت.

وفي ضوء ذلك تقوم سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية على المبادئ الآتية في ظل النظم الاشتراكية:

سيطرة الدولة على التعليم وذلك بجعله مجانيا في مراحله المختلفة وتوجيهه وفقا لسياسات وتوجيهات الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، فالدولة مسئولة عن تمويل التعليم بمختلف مراحله وأنواعه.

مساواة الأجناس والقوميات المختلفة بعضها ببعض أي يتمتع جميع المواطنين دون تميز بين القومية في الدين والجنس والوضع الاجتماعي بحقوق متساوية.

ربط التعليم بمواقع العمل والإنتاج (احترام العمل وربط المخرجات بمواقع العمل وتدريبهم تدريبا مهنيا في المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ويتضح مما سبق أن سياسة التعليم الجامعي لابد أن تقوم على فلسفة وأهداف أيديولوجية المجتمع والدولة. في ظل الثورة الاقتصادية وانقسام العالم إلى الرأسمالي /الاشتراكي من أجل ربط مخرجات التعليم الجامعي بمواقع العمل وزيادة الإنتاج والدخل لتحقيق الرخاء البشري وتحقيق معدلات عالية من التنمية البشرية.

كما يتضح أن الاقتصاد ذو قيمة محدودة إن لم يستمر في سبيل التقدم والرفاه البشري وذلك من خلال التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة والذي بدوره السبيل إلى إعداد القوى البشرية العاملة اللازمة لتطوير الاقتصاد، بالتالي يصبح التخطيط للتعليم الجامعي وسياسته ليس نشاطا مكملا للتخطيط ولكنه ركن ودعامة في صميم هذا التخطيط، وهو ما يوضح دور العامل الاقتصادي في دولة تعتمد بشكل مباشر في صياغة السياسة التعليمية وتحديد مسارات التنفيذ من أجل تحقيق التنمية الثيرية.

---

(١) سلامه عبد الحميد حسين (مرجع سابق)، ص ١١٥.

٣- العوامل السياسية:

إذا كانت (النظرية الاقتصادية) مسألة (قيود أو لا قيود) في العلاقات والمسائل الاقتصادية وفي ألوان النشاط الاقتصادي التي يقوم بها الأفراد أو الشركات، فإن النظرية السياسية التي يسير عليها المجتمع هي الأخرى - مسألة قيود أو لا قيود تضعها السلطة الحاكمة أو لا تضعها - في طريق العلاقات والتصرفات الخاصة والعامة بين الأفراد والجماعات.

فالعوامل السياسية هي النظام السياسي أو فلسفته وتوجهاته وثقافته السياسية، بما يمثله من تأثير وتأثر بالتعليم وتختلف التأثيرات بين النظم السياسية المختلفة من حيث سيطرة الحكومة. فالسياسة التعليمية ترتبط بالسلطة وتترجم بقوانين وأنظمة وبرامج وتعليمات وتطبق أي سياسة يفترض وجود مواطنين بشكل عام، بالإضافة إلى أساتذة وإداريين بشكل خاص.

كما يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكيل النظام التعليمي والتخطيط له، حيث كان النظام التعليمي بأنواعه يحدد وفق رعية الحاكم أو السيطرة الأخلاقية خلال فترة الاحتلال، أما التخطيط للتعليم أصبح شاملا لكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤثر في صياغة السياسة التعليمية والتخطيط لتنفيذ موادها، بحيث أصبح يتأثر بكل تلك العوامل

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية والإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام سياسي واجتماعي معين ويصعب فصل النظرية السياسية عن النظرية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن اشتقاق أي سياسة تعليمية من الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي القائم فالنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته وشرعيته

وتتأثر سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية بالنظام السياسي من ناحيتين هما: النظرية السياسية أو ما يطلق عليها الأيديولوجية السياسية.

إن الأيديولوجية السياسية – هي خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري في القيم والفلسفة وفق الأخلاقيات والآداب العامة، المتفاعلة معا لشعب من الشعوب وتعتبر قوة ضاغطة في المجتمعات للإطار العام لسلوك أعضاء هذه المجتمعات ولنظمه الاجتماعية، ونظرا لأنها مجموعة من الأفكار تكون أساسا لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي معين وهي تعني نظرية معينة يسير عليها مجتمع معين في ضوء تطلعات المستقبل وهذا يحتم بالضرورة وجود نسق فكري عام يتبناه المجتمع ويحدد معايير السلوك و التفكير – الأمر الذي يوضح أثر الأيديولوجيا السياسية لمجتمع ما على سياسته التعليمية وعلى التنمية البشرية.

وعندما ظهرت الأيديولوجية السياسية في فرنسا خلال القرن الثامن عشر كانت تعني علم الأفكار Idealogy، ولذلك كانت صلتها وثيقة بالتربية، فعلم الأفكار يرتبط بحياة الإنسان والقواعد الأساسية التعليمية وتعلمه، وتتأثر السياسة التعليمية بالأيديولوجية السياسية السائدة في المجتمع فيكون رسم السياسة التعليمية بنجاح الا من خلال صورة عن المواطن الذي يتمناه المجتمع في ضوء تطلعات المستقبل واضحة وهذا يتطلب ضرورة وجود نسق فكري عام يتبناه الجميع والمجتمع ويحدد معايير السلوك والتفكير.

وتتأثر النظم التعليمية بنمط الأيديولوجيا السائد في المجتمع بشكل مباشر، كما تتأثر كفاءة الخطط والقرارات التعليمية بواقع السلطة السياسية وتوجهاتها، حيث تعتمد سياسة التعليم الجامعي على تفهم النظام السياسي للواقع والبيئة التي في ضوئها يتم رسم السياسة التعليمية.

ويمكن تصنيف النظم التعليمية المعاصرة بصورة عامة إلى مجموعتين:

النظم الديكتاتورية.

النظم الديمقراطية.

النظم الديكتاتورية:

وينطلق النظام الديكتاتوري من سيطرته على التعليم بكل أنواعه ويستبد به ويوجهه لتحقيق أغراضه ومطامعه في داخل البلاد وخارجها، ولا ينمو الإنسان في ظل الحكم الاستبدادي (إنسانا) له حقوق (الإنسان)، إنما هو ينمو من خلال عمليات التربية – حيوانا اجتماعيا وينمو عضوا في جماعة هي نفسها جزء من تنظيم أكبر ويسمى بالمجتمع أو الدولة القومية ويقوم على المركزية والتي من خلالها تحقق أهداف الدولة والدولة وحدها على أسسها يبني الحاكم المستبد، وهي التي تحدد سياسة التعليم وخططه ومناهجه وفلسفة وأهداف وطرقه التي يبنى عليها.النظم الديمقراطية.

وتنطلق النظم الديمقراطية من فلسفة الحكم الشوري والتعاون بين الشعب والدولة والثقة في الإنسان، فالفرد في ظل هذه النظم ليس حرا في اختيار طريقته الخاصة فحسب، بل أن السياسة العامة نفسها تعتبر تنمية للاختيارات التي يحتاجها الأفراد وتقوم على الديمقراطية واحترام الإنسان كإنسان وعلى احترام الشخصية الإنسانية والاعتراف بقيمتها وتقديس كل ما هو إنساني وتقوم سياسة التعليم في ظل هذه النظم بالتعاون بين الشعب والدولة، فيما يتصل بالإشراف على إدارته وسياسته وتمويله، كما هو الحال في إنجلترا وإنشاء الجامعات والمدارس في ظل نظم واللوائح الذي يريدها الشعب ويراها محققة لأهدافه[1].

---

(١) عبد الغني عبود: التربية المقارنة في بدايات القرن الأيديولوجيا والتربية والألفية الثالثة – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٤، ص ١٠١.

الظروف السياسية الطارئة والمؤقتة.:

هي الظروف التي تفرض نفسها على الدولة فتجبرها على التخلي عن سياستها التعليمية ومنها الحروب والاحتلال والاضطرابات، وتقوم تلك الظروف بالتأثير في السياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة ومعدلات التنمية البشرية، من حيث الحد من الإنفاق على التعليم أو فرض لغة غير لغة الدولة المحتلة أو بعض مواد السياسة التعليمية أو تعطيها كلية وصياغة السياسة تعليمية جديدة[1].

ففي مثل هذه الظروف تحتاج البلاد إلى نظم استثنائية أو غير عادية تتفق وهذه الظروف وتمكن البلاد من اجتيازها، كما توجه التعليم سياساته والبحث العلمي لاجتياز هذه الظروف التي تمر بها[2]، ومن ثم توجه السياسات التعليمية وجهة معينة، مما ينعكس سلبا على الخدمة التعليمية، بالتالي انخفاض معدلات التنمية البشرية، بسبب ضعف جودة الخريج الذي يحتاجه سوق العمل ويزيد من الدخل مما يحقق الرفاه البشري[3]. فالظروف السياسية أثر على السياسة التعليمية وبرامجها وخططها مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الخمسينات في هذا القرن وأوائل ستيناته، عندما نظر إلى المدرسة على أنها الأداة التي يمكن بواسطتها التنامي مع الاتحاد السوفيتي في مجال الفضاء والتي كان لها أكبر الأثر في وضع برامج الاهتمام بالعلوم والرياضيات ورسم سياسة جديدة للتعليم والبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية[4].

وفي ضوء ما سبق نجد أن العوامل السياسية لها دور كبير وتأثير أكبر على سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية وهو ما يتطلب وجود سياسة تعليمية واعية، تلك السياسة المتواصلة والمتوائمة، وسليمة القصد والقائمة على الأسلوب العلمي ومتخذة القنوات الشرعية و الأساليب الديمقراطية في كل مرحلة وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية للشعوب وتواجه بشجاعة وموضوعية الظروف السياسية التي يمر بها العالم من أجل تحقيق التنمية البشرية لكل البلدان.

---

(١) عبد الرحيم البدري (مرجع سابق)، ص ٨.

(٢) عبد الغني عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن والأيديولوجية والتربية في النظام إلى اللانظام (مرجع سابق)، ص ١٠١.

(٣) عبد الغني عبود : القوى الثقافية والتربية – من عبد الغني عبود وآخرون : التربية المقارنة والألفية الثالثة الأيديولوجيا ولتربية والنظام العالمي الجديد (مرجع سابق)، ص ١٩٧.

(٤) سلامه عبد العظيم حسين (مرجع سابق)، ص ١٣٤.

٤- العوامل الاجتماعية:

تشكل العوامل الاجتماعية هي ذاتها أساس التربية والمجتمع رئيسيا من أبعاد التربية ويتنوع حسب تنوع الفلسفات الاجتماعية، وعلى هذا فالتربية تختلف باختلاف تصور هذه الفلسفات لمفهوم الفرد وعلاقته بالمجتمع وأفراده ومنظماته[١].

وترتبط سياسة التعليم الجامعي" بالعدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم، فالضغوط الاجتماعية تؤدي إلى إعاقة قيام سياسة التعليم بدورها في تحقيق أهدافه المرغوبة فيها هي تحقيق التنمية البشرية من خلال إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، بما يحقق العدالة الاجتماعية"

فالقوى الاجتماعية تؤثر في النظم التعليمية، "فهي توجه التعليم وتحدد مساره ومحتواه ومناهجه من خلال الدين واللغة والتركيب الاجتماعي والعوامل السكانية، فالدين يعد من موجهات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم سواء المتقدمه أما النامية على حد سواء، فهو يؤثر في النظم التعليمية تأثيرا مباشرا، كما يؤثر الدين على حياة الأفراد وفي توجيه سلوكهم، وإن اختلف درجة تأثيره من فرد إلى آخر، فمن شأن الدين أن يمتزج بالحياة المحيطة بالإنسان على نحو ما ويكون الدين بهذا مرادفا بالأيديولوجيا ويكون القائد في تحريك سياسة التعليم".

وللدين دور كبير في تحديد محتويات المنهج أو حذف موضوعات معينة، بالإضافة إلى أنه يعتبر في بعض الأحيان من أهم دوافع لإنشاء بعض النظم التعليمية والموجه الأول للأيديولوجيا الفردية والجماعية حول أفكار الناس ومعتقداتهم، كان ولا يزال هو المحور الأساسي الذي تدور حوله أيديولوجية الأفراد والجماعات، فهو يمثل جانبا من البنية القومية في المجتمع وهو جانب يصدر كليا عن درجة السيطرة في العالم المادي وإدراكه من هنا، فالإنسان عندما يفكر بلغة الدين وتبدأ بالمثل بدل البدء بالعالم المادي في ظل فلسفة الحياة التي يسيرون عليها.

فقد كان الدين وراء تخلف الكثير من المجتمعات اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا أيضا، فالمؤسسات الدينية – ما تزال – لها دور مهم في حياة المجتمعات بعامة وبتعليمها الجامعي بخاصة، فالدين بذلك يعتبر من أحد العوامل الموجهة لفلسفة التعليم الجامعي وسياساته بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر – تزداد في بعض الأحيان في المجتمعات إلى حد السيطرة التامة وتظهر ذلك جليا، إذ نظرنا إلى الأديان لا على أنها خطط الأديان، بالمفهوم التقليدي ولكن ما يضع المجتمع على اعتناق والاعتقاد فيه، فالسياسة التعليمية وترسم في ضوء فلسفة التربية وتتأثر بالدين.[٢].

---

(١) محمد متولي غنيمه: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل (مرجع سابق) ص ٢٠٥.

(٢) أحمد إسماعيل حجى : اقتصاديات التربية والتخطيط – التعليم والأسرة والإعلام (مرجع سابق)، ص ٣١٦، ص ٣١٧.

أما اللغة فتعتبر أهم عامل في شخصية الأمة فهي دعامة الثقافة - فلكل مجتمع لغته القومية التي يتخذها للتعبير والاتصال ويتوارثها الأبناء عن الآباء - ويلعب التكوين اللغوي دور مهم في تشكيل السياسات التعليمية، حيث يواجه العملية التعليمية مشكلة في الدول التي يتكلم سكانها أكثر من لغة[1].

كما تواجه اللغة نظم التعليم عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة، فهي الأداة التي يتم بها التخاطب ونقل المعلومات وتدوين المعرفة، فهي وسيلة العلم في التعبير عما يحتويه واللغة هي من أهم العوامل في شخصية الأمة ودعامة الفكر والثقافة والتركيب اللغوي موجه للنظام التعليمي وترتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بالمشكلات التربوية. كما تمثل اللغة البؤرة الأساسية لجميع الإصلاحات والخطط التربوية والتنمية عامة التنمية البشرية خاصة[2].

أما بالنسبة للتركيب الاجتماعي. فإنه وينعكس على التعليم عامة والتعليم الجامعي ونظمه خاصة. فتختلف النظم التربوية باختلاف علاقة الفرد بالمجتمع وباختلاف المفاهيم والفلسفات التي تبلور هذه العلاقة وتحدد إطارها، وهو ما يوضح أن التركيب الاجتماعي ودوره في سياسة التعليم الجامعي من خلال تمويل نظام التعليم الجامعي من احتكار النبلاء والأثرياء قديما له، حيث جعلوه خاصا بهم واستخدموه لتحقيق أغراضهم ومصالحهم، إلى أن أصبح من الحقوق المعترف بها للإنسان، وكان تنميته للتعبير الاجتماعي المستمر والتحسن النسبي في مستويات المعيشة وزيادة على الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وهذا يوضح آثار العوامل الاجتماعية على مسيرة السياسة التعليمة، فمخرجات السياسة للتعليم الجامعي تعمل على تحقيق مطالب المجتمع والتنمية بالتالي التنمية البشرية.

أما العوامل السكانية: تشكل أحد أهم الضغوط المؤثرة في رسم سياسة التعليم الجامعي، إذ أن جغرافية السكان ومعدلات النمو ومستوى التعليم كلها خصائص تؤثر في القرارات التي تتخذ بشأن إصلاح أو تجديد[3]. فالوضع الطبقي داخل المجتمع وما يتسم به تمتع طبقة معينة من المجتمع بامتيازات معينة تميزها عن طبقات المجتمع الأخرى له دور كبير في تحديد ملامح سياسة التعليم الجامعي وتؤثر على معدلات التنمية البشرية[4].

---

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية دراسة في النمو الصيني – مكتبة الإسراء – أسيوط – ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢) سلامه عبد العظيم حسين : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم (مرجع سابق)، ص ١٠٩، ص ١١٠.

(٣) هادية محمد أبو كليلة : البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية (بحوث ودراسات) (مرجع سابق)، ص ٨٠.

(٤) نبيل سعد خليل(مرجع سابق)، ص ٩٤.

أيضا هناك عوامل أخرى سكانية تختلف من مجتمع لآخر تؤثر على سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية ومن هذه العوامل ما يلي:

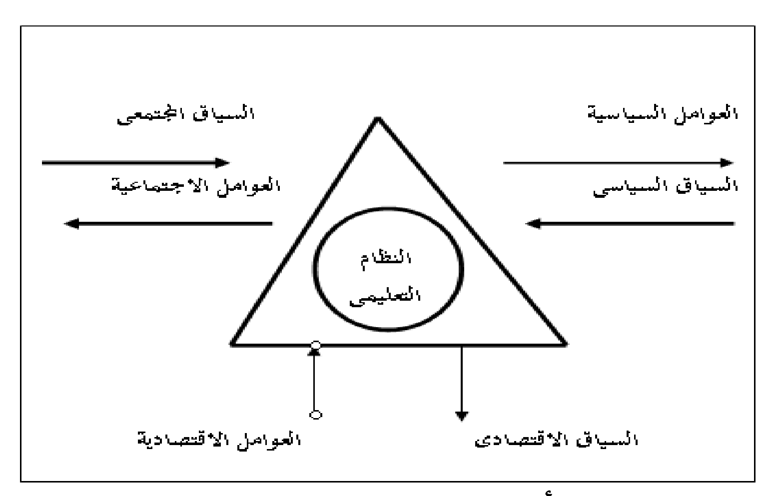
-التكوين العنصري للسكان:
وهي تمثل العنصر أو الجنس أو السلالة Race وترتبط بالتكوين العنصري للسكان ارتباطا كبيرا، بالناحية البيولوجية التي تؤدي إلى ظهور سلالة متميزة تمثل الجنس الأصلي أو تنميه لامتزاج أجناس أصلية متعددة والمشكلة العنصرية أو الجنسية مشكلة قديمة باقية إلى اليوم ولها أثرها في تحديد السياسات التعليمية وخاصة في الدول التي توجد بها مجموعات عنصرية.

-الانفجار السكاني:
هو أحد التغيرات/التحديات التي يشهدها العصر الحالي ومنها الانفجار المعرفي ولا يعد الانفجار السكاني مشكلة تعليمية أو من العوامل المؤثرة في التعليم الجامعي وسياسته إذ سارت معه معدلات التنمية بالسعة نفسها ولكن نظرا لتخلف الثانية عن الأولى تظهر المشكلة وخاصة الدول النامية ذات الموارد المحدودة، مما يؤدي إلى فقدان التوازن بين النمو السكاني والتنمية وارتفاع معدلاتها والتنمية التعليمية، فتنخفض معدلات القبول بالجامعات وتتكدس الجامعات، مما يؤثر على جودة ومستوى التعليم الجامعي وتوعيته في ظل متطلبات سوق العمل المتغيرة من أجل التنمية وتحقيق الرفاه البشري.

-نمو وتوزيع السكان:
يختلف نمو السكان وتوزيعه ما بين المدينة والريف وذلك داخل كل دولة، ولذا يجب مراعاة السكان وتوزيع السكان عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية بحسب توزيع السكان وانتشارهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقا لأعداد الطلاب، من هنا تؤثر العوامل السكانية في تخطيط وتنفيذ وصياغة سياسة التعليم الجامعي، مم تؤثر سلبا أو إيجابا على معدلات التنمية البشرية
هناك عوامل أخرى تؤثر في صياغة السياسة التعليمية والتخطيط لتنفيذ موادها وتحديد مسارات التنفيذ ومنها العوامل التاريخية والعوامل الحضارية وهي جميعها تؤثر في السياسة التعليمية وهي عوامل متداخلة ومتكاملة ومنها ما يؤثر في الآخر، فهي ليست منفصلة أو متباعدة وكلما حدث التكامل والتقارب بينها تكامل النظام التعليمي، فالسياسة التعليمية عامة وسياسة التعليم الجامعي خاصة تترجم السياسة العامة التي ينتهجها القادة والمسئولون وتعمل على تحقيق طموحات الدولة وأهدافها من خلال برامج التنمية.

ولتحقيق ذلك يتطلب أن تستجيب سياسة التعليم الجامعي، لما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات، فالعالم الآن يشهد عصر التفجر المعرفي ونتيجة لتزايد العلوم وابتكار فروع معرفية جديدة والتوصل لاختراعات واكتشافات علمية جديدة في شتى المجالات وخاصة في مجال التنمية البشرية لكل تلك المتغيرات والتحولات تتطلب سياسة تعليمية تراعي الجديد والمتطور من أساليب تربوية ووسائل تعليمية جديدة، تمكن الناشئة من التعامل مع تلك المخترعات واستخدام وسائل الإنتاج التي ستظهر عند خروجهم للحياة العملية بصورة أفضل مع متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية. (١)

شكل رقم (١٩): العلاقة بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها فى النظام التعليمي.



المصدر:حنان إسماعيل أحمد: السياسة التعليمية في المجتمعات العمرانية الجديدة -معهد الدراسات التربوية -العدد الرابع -القاهرة اكتوبر ٢٠٠٧ ،ص١٣٧.

من الشكل السابق يتبين أن أي سياسة تعليمية ونظام تعليمي يتحدد من خلال الدائرة المحيطة بها - أي مجتمعها - والمتمثلة في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث أهدافها وكيفية صياغتها وتنفيذها، كما تضمن هذا مبادئ وقيما واتجاهات وآليات تسهم في تقديم مؤشرات تعطي ملامح أساسية للسياسة التعليمية المنبعثة منها، كما أنها تؤثر مباشرا على الأهداف المتوقعة ومنها حتى تفي كل ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق التنمية البشرية.

---

(١) حنان إسماعيل أحمد :(مرجع سابق)، ص ١٣٨.

فإلى جانب العوامل المؤثرة السابقة في العامل الاجتماعي هناك ضغوطا تؤثر بدورها على سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية ومعدلاتها وهي ضغوط خارجية وداخلية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملية صنع سياسة التعليم الجامعي والتي يتأثر بها متخذي القرار ذاته وخبراته والذي يتأثر بدوره إما بمؤثرات خارجية أو مؤثرات داخلية كالضغوط النفسية واتجاهاته وقيمه وأفكاره وخبراته، فكل هذه الضغوط والعوامل تنعكس آثارها على الأفراد خلال قيامهم بعملية صنع سياسة التعليم الجامعي ومعدلات التنمية البشرية والتي تشكل إطار يوجه سياسة التعليم الجامعي بشكل أو بآخر، الأمر الذي يتطلب من القائمين على سياسة التعليم الجامعي توفير الأشخاص والكوادر المؤهلة لذلك أو رفع كفاءة المؤهل منهم والمساهمة في بناء مراكز البحوث والدراسات المتخصصة في هذا الشأن وذلك لما لها من أهمية فعالة في بناء خطط التنمية المستقبلية [1].

ويتضح من القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في سياسة التعليم الجامعي والتنمية البشرية أنها عملية متداخلة ومتكاملة كل منها يؤثر في الآخر، فهي ليست منفصلة أو متباعدة، فكلما حدث التكامل والتقارب بينها تكامل النظام التعليمي، فالسياسة التعليمية تترجم السياسة العامة التي ينتهجها القادة والمسئولون وتعمل على تحقيق طموحات الدولة وأهدافها من خلال تحقيق أعلى معدلات تنمية بشرية وهو ما يتطلب أن تستجيب سياسة التعليم الجامعي لما يحدث في المجتمع من تغيرات وتحولات، فالعالم يشهد عصر التفجر المعرفي وتزايد العلوم والابتكار ومتطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية البشرية، الأمر الذي يتطلب النظر في سياسة التعليم الجامعي من بحوث في السياسة والأهداف والخطط والمقررات والأساليب التربوية والوسائل التعليمية حتى تمكن الناشئة من التعامل مع تلك المخترعات والتي ستظهر عند خروجهم للحياة العملية بصورة أفضل.

---

(١) محمد بن سعد الفطيسي : عملية صنع القرار – جريدة المحور – مؤسسة الحوار المتحدث العدد (١٩٨٧) – ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧.
Avalibal at (http://www.ahewar.org/dapt/show.art.asp?aid=103805) accsesed data(26-8-2012).

قائمة المراجع

المراجع العربية:

القرآن الكريم:

سورة أل عمران- الآية (١٩٥).

سورة الإسراء -الايه (٧٠)

سورة الأعراف- الآية (١٨٩).

سورة النساء – الآية (١)

معاجم:

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: لسان العرب - المجلد السادس – دار صادر – بيروت – ١٣٠٠هـ

فاروق عبده فليه وأحمد عبد الفتاح الزكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا - دار الوفاء للطباعة والنشر - الأسكندرية – ٢٠٠٤.

مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط- ج٢- ط٣- مطابع الأوفست وشركة الأعلانات الشرقية- القاهرة- ١٩٨٥.

منير البعلبكى: المورد قاموس إنجلزى عربى – ط٣٠ - دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٩٦.

الكتب:

إبراهيم احمد السيد: التعليم والتنمية البشرية خبرات عالمية – دار الوفاء للطباعة والنشر - الاسكندرية – ٢٠٠٧.

إبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها مع تصور نموذج تنموي بديل-مشروع مصر ٢٠٢٠-منتدى العالم الثالث- ط١-المكتبة الاكاديمية القاهرة-٢٠٠٧.

إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة ـ ٢٠٠٢.

أحمد إبراهيم أحمد: دراسات في التربية المقارنة ونظم التعليم متطور أداري ـ ط١ ـ مكتبة المعارف الحديثة ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠١.

أحمد اسماعيل حجى: نظام التعليم في مصر ـ في عبد الغني عبود وآخرون ـ التربية المقارنة منهج وتطبيقه- مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٨٩.

اقتصاديات التربية والتخطيط – التعليم والأسرة والإعلام – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٢

التاريخ الثقافي للتعليم في مصر – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٢.
تطوير التعليم في زمن التحديات الازمة وتطلعات المستقبل – ط١ – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – ٢٠٠٤ – .
أحمد الكردي: مستقبل التعليم في مصر ـ جمعية بحوث المستقبلية المصرية العربية ـ موسوعة الإسلام والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠١.
أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعى فى الوطن العربى – تحديات الواقع ورؤى المستقبل – عالم الكتب – القاهرة – ٢٠٠٥.
أحمد عبد الله العلى: التعليم عن بعد ومستقبل التربية فى الوطن العربى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥.
أحمد عبدالفتاح الزكي: التربية المقارنة ونظم التعليم دراسة منهجية ولنماذج تطبيقية ـ دار الوفاء ـ الاسكندرية ـ ٢٠٠٤م.
الإدارة العامة للشئون القانونيةبالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية- قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحتة التنفيذية وفقا لآخر التعديلات- ط١٢- مادة (٢٥)- الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية- القاهرة – ١٩٩٧.
آمال كامل أندراوس: السياسات التعليمية فى مصر – دار فرحة للنشر والتوزيع – القاهرة – ٢٠٠٤.
أمانى محمد قنديل: عملية صنع سياسة التعليم الجامعى – فى أمانى قنديل وآخرون – سياسة التعليم الجامعى فى مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية – مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩١.
أمانى محمد قنديل وآخرون: سياسة التعليم الجامعي في مصر، الأبعاد السياسية والاقتصادية- مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة –القاهرة – ١٩٩١.
أميرة رمضان: التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية في عبد الجواد بكر وآخرون: نظم التعليم بين النمطية والتحديث نماذج عالمية- دار الوفاء- الإسكندرية، ٢٠١١.
إميل فهمي شنودة: تأملات في سياسة التعليم – مجلة كلية التربية – عين شمس – العدد (٢٧) – يوليو ١٩٩٥.
أيمن محمد بعد الفتاح الخولي، أصول التعليم: رؤى مستقبلية لتطوير التعليم في القرن الحادي والعشرين في ج.م.ع. دار الراتب الجامعية – بيروت – ٢٠٠١.
بيومي ضحاوي: التربية المقارنة ونظم التعليم ـ ط٢، مكتبة النهضة المصرية ودار الفكر العربي ـ القاهرة، ٢٠٠١.
جامعة الأزهر: مكتب تنسيق القبول – دليل الطالب للقبول بكليات جامعة الأزهر للعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، القاهرة ، ٢٠٠٥.

جودة حسين جودة: جغرافية أوراسيا الإقليمية - منشأة المعارف - الإسكندرية- ٢٠٠٠.
حاتم المقدم: أهمية التنمية البشرية فى دعم المشروعات الصغيرة فى الأقتصادى المصرى الصندوق الأجتماعى للتنمية فتنفيذ سياسة الشياك الواحد-٢٠٠٦،.
حامد عمار: في التنمية البشرية وتعليم المستقبل " رؤية معيارية "- الدار العربية لكتاب - ط١ - القاهرة - ١٩٩٩.
العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة -٢٠٠٢.
مقالات في التنمية البشرية العربية - سلسلة العلوم الاجتماعية- الهيئة العامة للكتاب- القاهرة- ٢٠٠٧.
خالد زكريا أبو الدهب: العلاقة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية فى كوريا: فى محمد السيد سليم: النموذج الكورى للتنمية - مركز الدراسات الأسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦.
رمزي أحمد عبد الحي : التعليم العالي الالكتروني محدداته ومبرراته ووسائله - دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية ٢٠٠٥.
التعليم العالى والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة - دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية - ٢٠٠٦.
رمضان احمد عيد نظام التعليم فى كوريا الجنوبيه_فى شاكر محمد فتحى واخرون: التربيه المقارنه الاصول المنهجيه والتعليم فى اوربا وشرق اسيا والخليج العربى ومصر بيت الحكمه للاعلام والنشر ١٩٩٧|١٩٩٨.٢
رمضان أحمد عيد وأمين محمد النبوي: الاتجاهات للتعليم لدول جنوب شرق آسيا: في شاكر محمد فتحي وآخرون التربية المقارنة الأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر- بيت الحكمة للإعلام والنشر- القاهرة- ١٩٩٧/ ١٩٩٨.
سامح فوزى: دور الدوله الكوريه - فى محمد السيد سليم : النموذج الكورى للتنميه - مركز الدرسات الاسيوييه - كليه الاقتصاد والعلم الانسانيه - جامعه القاهرة - ١٩٩٦.
سعاد بسيونى عبد النبى- نظام التعليم فى فرنسا فى شاكر محمد فتحى واخرون- التربية المقارنة والاحوال المنهجية والتعليم فى اوروبا وتفرق اسيا والخليج العربى ومصر - بيت الحكمة للاعلام والنشر _ القاهرة _١٩٩٧/١٩٩٨.
انعكاسات التحولات العالمية على نظم التعليم: في شاكر محمد فتحي وآخرون- التربية المقارنة والأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر- بيت الحكمة للإعلام والنشر- القاهرة- ١٩٨٨/١٩٩٧.

بحوث ودراسات في نظم التعليم ـ مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢م.
سعيد اسماعيل علي: التعليم علي أجوان القرن الحادي والعشرين، عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٩٨.
سعيد طه محمود السيد محمد ناس: قضايا فى التعليم العالى مكتبه النهضة المصريه- القاهرة، ٢٠٠٦.
سلامه عبد العظيم حسين : الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم – ط ١ – دار الوفاء الإسكندرية – ٢٠٠٦.
سمير عبد الوهاب الخويت وعفاف محمد سعيد: التعليم وفاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية، مستقبل التربية العربية المجلد الثامن، العدد (٢٦) ـ يوليو ٢٠٠٢م.
السيد محمد ناس وسعيد طه محمد: قضايا فى التعليم العالى / الجامعى – مكتبة النهضة المصرية – ط٢ – القاهرة – ٢٠٠٦.
شاكر فتحى أحمد، همام بدراوى زيدان: التربية المقارنة- المنهج والاساليب والتطبيقات- مجموعة النيل العربية- القاهرة، ٢٠٠٣.
شبل بدران : سياسة التعليم في الوطن العربي – دار المعرفة الجامعية – الأسكندرية – ١٩٩٣.
أزمة الفكر التربوى – ط١ – دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية – ٢٠٠٧.
وجمال الدهشان: التجديد فى التعليم الجامعى – دار قباء – القاهرة – ٢٠٠١.
وكمال نجيب : التعليم الجامعي وتحديات المستقبل – دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية – ٢٠٠٦.
الطيب عبد الوهاب محمد مصطفي: التخطيط التعليمي والبطالة- مؤسسة الفكر العربي - بيروت - ٢٠٠٣.
عبد الغنى عبود: إدارة التربية وتطبيقاتها المعاصرة- ط٣- دار الفكر العربي- القاهرة، ١٩٩٠.
التربية المقارنة في نهايات القرن الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام – ط ٣ – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٩٦م.
التربية المقارنة والألفية الثالثة – الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٠.
التربية المقارنة في بدايات القرن. الأيديولوجيا والألفية الثالثة – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٤.
وآخرون: التعليم في المرحلة الأولى (اتجاهات تطورية) – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة -١٩٩٤.

عبد الله عبد الدايم: نحو فلسفة تربوية عربية، الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ١٩٩٢.
عبدالجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار – دار الوفاء للطباعة والنشر - الإسكندرية – ٢٠٠٢.
منهج البحث المقارن – بحوث ودراسات – دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ـ ط١- الإسكندرية – ٢٠٠٢.
عبدالحسين وادي العطيه: الإقتصاديات النامية أزمات وحلول- دار الشروق- القاهرة- ٢٠٠١.
عبدالعزيز الغريب: دراسات في الفكر التربوي ـ جـ١ ـ دار فرحة ـ المينا ـ ٢٠٠٣.
عبدالفتاح أحمد جلال ورويدا صبحي محمد سليم: الكليات التكنولوجية "دراسة شاملة"- معهد الدراسات والبحوث التربوية- جامعة القاهرة- ٢٠٠٤
عبدالناصر رشاد: التعليم والتنمية الشاملة دراسة فى النموذج الكورى – دار الفكر العربى – القاهرة – ١٩٩٧.
عبدالهادي مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية مدخل تحليل مقارن- ط١- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠٩.
عرفات عبد العزيز سليمان: استراتيجية الإدارة فى التعليم ملامح من الواقع المعاصر- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠١.
على أحمد مدكور: التعليم في الوطن العربي "الطريق إلى المستقبل"- دار الفكر العربي- القاهرة- ٢٠٠٠،
على بن عبده الألمعي : أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية – منتدى السياسة والاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة اليمن – ٢٠٠٠.
علي صالح جوهر: التخطيط التربوي والتنمية -ط١- المكتبة العصرية – القاهرة- ٢٠٠٩.
علي عبد ربه حسين إسماعيل:تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة"دراسة نظرية تطبيقية"-دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية،٢٠٠٧،.
على عيسى الشعبي: التعليم ومتطلبات التنمية- مركز معلومات الإحصاء والتوثيق التربوي - العدد(٣٣-٣٤) – الرياض ١٩٩٢.
عمرو محي الدين : أزمة النمو الأسيوية الجذور والأليات والدروس المستفادة – دار النشر – القاهرة – ٢٠٠٠.
فاروق شوقي اليوهي: التخطيط التعليمي عملياته ومداخله التنمية البشرية وتطوير أداء المعلم- دار قباء – القاهرة- ٢٠٠١.

فاروق عبده فليه: اقتصادات التعليم مبادئ راسخه واتجاهات حديثة ـ الطبيعة الأولى ـ دار المسيرة ـ عمان ـ ٢٠٠٣.
فايز مراد مينا: التعليم العالى في مصر : التطور وبدائل المستقبل (أوراق مصر ٢٠٢٠) ـ العدد ٥ ـ يناير ٢٠٠١ ـ مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ٢٠٠١.
كمال التابعي: التنمية البشرية "دراسة حالة ولمصر"- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠١.
ليلى توفيق نور الدين: نظم التعليم وإدارته – دار البيان –الفيوم-٢٠١٢.
محمد أحمد درويش: الإدارة الإستراتيجية للمنظمات التعليمية طبقاً للمواصفات والمعايير – الجامعات والكليات التكنولوجية – عالم الكتب – القاهرة – ٢٠٠٨.
محمد جواد رضا :السياسات التعليمية فى دول الخليج –ط٢ – منتدى الفكر العربى – عمان١٩٩٠.
محمد حسن رسمي: الطريق إلى نهضة مصر-دار البيان-القاهرة-٢٠٢٠/ ،. ١٩.
محمد سكران : وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقنية المعاصرة – دار الثقافة – القاهرة – ٢٠٠١.
محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي اسسه وأساليبة ومشكلاته- مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة، ٢٠٠٨.
محمد صبري الحوت وناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية- ط١- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠٧.
محمد صفوت قابل: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية – دار الوفاء- الإسكندرية- ٢٠٠٨.
محمد عبد الشفيع عيسى: المحددات الاقتصادية والتكنولوجية بين كوريا الجنوبية والمشرق العربي- مركز الدراسات الآسيوية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة- ١٩٩٩.
محمد متولي غنيمه : التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة ١٩٩٨.
الوضع الراهن واحتمالات المستقبل – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ١٩٩٨.
تمويل التعليم والبحث العلمى العربى المعاصر أساليب جديدة – دار المصرية اللبنانية – القاهرة – ٢٠٠٢.
محمد محمد سكران: التعليم المصري دراسات نقدية ـ دار الثقافة ـ القاهرة ـ ٢٠٠١.
محمـد منير مرسى: التعليم الجامعى المعاصر قضاياه واتجاهاته – ط٢ – دار الثقافة – الدوحة – ١٩٨٧، .

تخطيط التعليم واقتصادياته – عالم الكتب – القاهرة – ١٩٩٨.
التربية المقارن بين الأصول النظرية والتجارب العالمية "عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٩٩٨.
مديحة السفطى: ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات – فى أمانى قنديل – سياسة التعليم الجامعى فى مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية – مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩١.
مركز معلومات البحوث الكورية (Kric) ومركز معلومات الوسائط التعليمية الكورية (Kmec) – الهيئة العامة للاستعلامات والبحوث العامة للتعليم في كوريا الجنوبية- سيول- كوريا الجنوبية- ٢٠٠٩.
مصطفي السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة مظاهر الضعف والأسباب والعلاج ـ الهيئة المصرية العامة لكتاب ـ القاهرة ٢٠٠٣..
مصطفي حسين باهي، ناهد يري فياض: اتجاهات التعليم العالى في ضوء الجودة الشاملة- مكتبة الأنجلو المصرية -القاهرة، ٢٠٠٩.
منار محمد بغدادي: السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة – المكتب الجامعي الحديث – القاهرة – ٢٠٠٩.
منى مصطفى البردعي ومنال محمد متولي : البعد البشري والنمو الاقتصادي : النظرية والتطبيق العدد (١٧) – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ٢٠٠١.
مهدي محمد القصاص: التعليم العالي والبحث العلمي الأزمة وسبل تجاوزها – التعليم العالي والبحث العلمي – من بحوث الملتقي الدولي الثلاث – بعنوان واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسير – جامعة الجزائر في الفترة من ٢٦ – ٢٧ نوفمبر – ٢٠٠٧.
موسى على الشرقاوى: تطور التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة " الواقع والإشكالية " مجلة كلية التربية بالإسماعلية – جامعة قناة السويس – العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٠٣.
ميرفت صالح صالح: سياسة التعليم وإدارته فى جمهورية مصر العربية، فى: شاكر محمد فتحى وآخرون: التربية المقارنة الأصول المنهجية والتعليم فى أوروبا وشرق أسيا والخليج العربى ومصر – بيت الحكمة للإعلام والنشر – القاهرة – ١٩٩٧-١٩٩٨.

نادر فرجاني: التنمية البشرية في مصر رؤية ـ المشكاه ـ القاهرة ـ ١٩٩٤.
حتى النمو الاقتصادي غير كافي لتنمية إنسانية في مصر - المشكاه - القاهرة - ٢٠٠٠.
الابتكار الاجتماعي للتنمية البشرية منظور المنطقة العربية - مركز المشكاة للبحوث- القاهرة- ٢٠٠٢.
نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية دراسة في النمو الصيني - مكتبة الإسراء - أسيوط - ٢٠٠٥.
صنع القرار التعليمى فى جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة-دار الفجر- القاهرة-٢٠١٠.
نجلاء الرفاعي: التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان التحولات الديمقراطية في آسيا- مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٩.
نيفين توفيق منير: تنمية الموارد البشرية في كوريا: في محمد السيد سليم- النموذج الكوري للتنمية مركز الدراسات- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٦.
هادية محمد أبو كليلة: دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته ـ دار الوفاء ـ الاسكندرية ٢٠٠١.
البحث التربوى وضع السياسة التعليمية " بحوث ودراسات " - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الإسكندرية - ٢٠٠١.
هاشم فوزي دياس العيـادي ويوسف حجيم الطائي وأفنان عبد على الأسـدي: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الغداري المعاصـر - ط١ - الوراق للنشر والتوزيع - عمان - ٢٠٠٨.
هدى ميتكس: البعد الاجتماعى للنوذج الكورى للتنمية - فى: محمد السيد سليم: النموذج الكورى للتنمية - مركز الدراسات الأسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ ،.٥.
الهلالى الشربينى الهلالى: التعليم الجامعى فى العالم العربى فى القرن الحادى والعشرين - دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية - ٢٠٠٧.
يسري الجوهري: جغرافيا السكان ـ منشأة المعارف ـ الاسكندرية ـ ١٩٩٩م.

دوريات ومؤتمرات:

إبراهيم مرعي العتيقي: سياسات التنمية وكليات التربية "الوضع الراهن" واحتمالات المستقبل - دور كليات التربية في التطوير والتنمية - المؤتمر السنوي الخامس - كلية التربية - فرع كفرالشيخ جامعة طنطا- في الفترة من ١٥-١٧ إبريل ٢٠٠٦.

أحمد الشافعي: الجامعة والتنمية الشاملة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات- المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية- في الفترة من ٢٦-٢٧ يناير- دار الفكر العربي- القاهرة- ٢٠٠٢.

أحمد العثيم: التجربة الكورية وإمكانية الإستفادة عربياً - جريدة الجزيرة - المملكة العربية السعودية، العدد (١٢٦١٠) - الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٨ - ٢٠٠٧/٤/٨م.

أحمد سيف حيدر: جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية ـ بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي العاشر، لمركز ـ تطوير التعليم الجامعي ـ جامعة عين شمس ـ في الفترة من ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣.

أحمد محمود عبد المطلب: قراءة نقدية فى قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م لمدخل لتطوير الجامعى فى مصر والوطن العربي- مستقبل التعليم الجامعى "رؤى تنموية أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية- المؤتمر السنوى الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالاشتراك مع جامعة عين شمس - فى الفترة من ٣-٥ مايو ٢٠٠٤- الجزء الأول - المكتب الجامعى الحديث- القاهرة- ٢٠٠٦- .٦.

احمد نبوى: التعليم فى اليابان- مجلة التدريب والتقنية - العدد (٥) -١٩٩٩.

أسامة أحمد مجاهد ورضوى صلاح: واقع التعليم العالى والجامعى فى مصر " دراسة وصفية - المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية - التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير - المجلد الأول - القاهرة - ٢٠٠٦.

أسامة فاروق مخيمر: سياسة التعليم الجامعى فى مصر- كتاب الأهرام- مؤسسة الأهرام- السياسة الدولية- ٢٠٠١.

إسماعيل صبري عبدالله: التنمية البشرية الآسيوية المصنعة حديثاً: حالة كوريا الجنوبية- التنمية البشرية في الوطن العربي- من بحوث الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسية (الأسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مركز دراسات الوحدة العربية- ط١- بيروت- لبنان- ١٩٩٥.

أشرف جمال (محرر) إنهيار النظام التعليمي في مصر جريدة الوطن، الاثنين ١٦ ربيع تاني ١٤٣٢هـ ـ ٢١ مارس ٢٠١١م .

إميل فهمى: تأملات فى سياسة التعليم – مجلة كلية التربية – عين شمس العدد (٢٧) يوليو ١٩٩٥.

أميمة عبود: سياسة التعليم العالى قراءة فى خطابات بعض القوى السياسية (القيادة السياسية المعارضة السياسية)-المؤتمر الثامن عشر للبحوث السياسية-التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل-مركز البحوث والدراسات السياسية ـ من١٤-١٧فبراير٢٠٠٥.

ايل ساكونج :التجربة الكورية-مؤتمر ادارة سياسات التنمية –المنظمة العربية الادارية –القاهرة –فى الفترة من ٣١مايو -٢يونيو ١٩٩٩.

بدر سعيد الأعبـري: دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنيـة – السياسات التعليمية في الوطن العربـي – المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة – المجلد الأول – في الفترة من (٦ – ٨ محرم ١٤١٣هـ - ٩ يوليو ١٩٩٢م).

بدر نادر على: تكنولوجيا المعلومات فى تطوير التعليم الجامعى - المؤتمر السنوى الأول للمركز العربى للتعليم والتنمية - الجزء الأول- دار الضيافة – فى الفترة من ٣-٥ مايو- القاهرة-٢٠٠٦.

ثناء فؤاد عبد الله: ٥ دول عربية ضمن المراكز العشرة الأولى فى سرعة معدل التنمية البشرية فى العالم – مقالة"جريدة مصر القاهرة -٢٣-١١-٢٠١٠م،.

جمال محمد أبو الوفا: دور الإدارة التعليمية في تحقيق السياسة التعليمية – السياسة التعليمية في الوطن العربي – المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة – المجلد الأول – في الفترة من ٦ – ٨ محرم ١٤١٣ هـ ٧ – ٩ محرم ١٩٩٢.

جورجيت دميان جورج: الجامعات الخاصة ذات التمويل المشترك (مصرى/أجنبى) ودورها فى تعميق الانتماء الوطنى للطلاب، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد (٦٩)- يناير ٢٠٠٩.

جون كاستين: الجامعات الأمريكية دراسة لنظام متقدم- مجلة المعرفة- العدد(٤٧)- ١٩٩٩

حاتم العبادى: إعادة تشكيل مجلس التعليم العالي بالإشتراك مع رؤساء الجامعاتوإنشاء أربع وحدات جديدة، جريدة الرأي- عمان- الخميس ٣ نوفمبر٢٠١١.

حاتم المقدم، التنمية البشرية فى مصر والعالم - كتاب الأهرام الأقتصادى- العدد(١٩)-٢٠٠٤،.

حسن عيسي: التعليم العام كمدخل للتعليم العالي تقديم شامل لجودة التعليم في عينة متمثلة من مدارس مصر، بحث منشور ـ المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع واستشراقه المسقبل ـ في الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ ـ المجلد الأولي ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ القاهرة ـ ٢٠٠٦.

حسن مختار حسين: تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتجي في التعليم الجامعي المصري ـ مجلة كلية التربية ـ الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ـ السنة الخامسة ـ العدد (٦) ـ مارس ـ ٢٠٠٢.

خالد الزغبي: التعليم العالي العربي المشكلات وآفاق المستقبل مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية ـ في الفترة من ٢٧-٢٨ مارس ـ ٢٠٠٠.

خديجة عبد الله يحمد: أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية -المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بالاشتراك مع الهيئة العامة للمعلومات والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية - كلية التربية - جامعة سبها - في الفترة من ٢ - ٤ أكتوبر ٢٠٠٩ .

خوزيه ناروبلس: أثر التعليم العالي في تطور الاقتصاد المعرفي - المؤتمر الدولي للتعليم العالي- جامعة المكسيك الوطنية- ٢٠١١م.

راشد القصيبي: الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي وسوق العمل- مجلة البحوث النفسية والتربوية- كلية التربية- جامعة المنوفية- العدد الرابع- السنة الحادية عشر- ١٩٩٥.

رجب عليوة حسن ومحمد عبد الله محمد عبد الله: تصور مقترح لتطوير بعض جوانب التعليم العالى فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة- أنظمة التعليم فى الدول العربية التجاوزات والأمل- المؤتمر العلمى الرابع- كلية التربية- جامعة الزقازيق- فى الفترة من ٥-٦مايو- المجلد الأول- ٢٠٠٩م.

رقية عدنان المعايطة: تجارب عالمية فى الادارة التعليمية (ماليزيا - كوريا الجنوبية - اليابان - استراليا)-مجلة المعرفة ١٩٩٩ .

رمزي أحمد عبد الحي: استراتيجية مقدمة لدور التعليم الجامعي في التنمية الشاملة في مصر ـ مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية ـ المجلد الثالث ـ العدد الأول ـ ٢٠٠٤.

سام دله : السياسة والتعليم – جريدة بلدنا – الرياض – الأربعاء ٨-١٠-٢٠١١م.
سحر الطويلة: مستقبل السياسات التعليمية فى مصر خلال التسعينات: الواقع المأمول – ورقة عمل – منتدى السياسات العامة – مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – الحلقة ٢٢-١٦ فبراير ٢٠٠٤.
سعيد إسماعيل على: التعليم العالى بين كمه وكيفه من الترضى فى القبول إلى التردد فى المخرجات – التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل – المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية– فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ – المجلد الأول – ٢٠٠٦.
سعيد إسماعيل على: نحو إستراتجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر- كتاب الاهرام الاقتصادى – العدد ٢٣٣- ٢٠٠٧.
سعيد طه محمود أبو السعود: التعليم الجامعي وتنمية الاتجاهات نحو بعض القضايا المتعلقة بالتزايد السكاني ـ مجلة، كلية التربية، جامعة الزقازيق ـ العدد (٢٨) ـ ٢٠٠٤.
سلوى العنتري وصفوت حميدة وعيسى فتحي عيسى: القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر التطور والاستشراق حتى عام ٢٠٢٠م-منتدى العالم الثالث-المكتبة الأكاديمية-ط١-القاهرة-٢٠٠٥.
سلوى عبدالله الجسار: دور التعليم في التنمية البشرية المناهج الدراسية دراسة حالة- مستقبل التنمية العربي- العددان الحادي عشر والثاني عشر- يوليو وأكتوبر- مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع جامعة حلوان- ١٩٩٧.
سمير زهير الصوص: نظرة على تجربة كوريا الجنوبية فى التنمية الاقتصادية – مقالة – جريدة الرياض – العدد (١٩٦٢) – السبت ١٠ مايو ٢٠١١م.
سمير عبد الوهاب الخويت: إدارة التعليم الجامعى دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة – التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع واستشراق المستقبل- المؤتمر السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية- فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥م- المجلد الأول- ٢٠٠٦م.
التعليم العالى والتنمية القوى البشرية-مجلة كلية التربيةوالجمعية المصرية التربية المقارنة والأدارة التعليمية السنه(٥)-العدد (٦)-مارس٢٠٠٢.
سمير عبد الوهاب الخويت وعفاف محمد سعيد : التعليم وفاعلية المشاركة السياسية للمرأة المصرية – مستقبل التربية العربية – العدد السادس والعشرون – المركز العربي والتنمية – يوليو، ٢٠٠٢.

سهير محمد حوالـه: السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية " دراسة تحليلية - مجلة العلوم التربويـة - جامعة القاهرة - العدد (٤) - أكتوبر ٢٠٠٧.

السيد محمد أحمد ناس وسيد سالم موسى: مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى فى مصر فى ضوء بعض الإتجاهات العالمية المعاصرة - مجلة كلية التربية بالزقازيق - جامعة الزقازيق - العدد (٤٦) - يناير ٢٠٠٤م.

السيد محمد ناس: التعليم "قبل الجامعي وتنمية الموارد البشرية" دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية الدولية- دور كلية التربية في التنمية البشرية في الألفية الثالثة المؤتمر الدولي الأول- كلية التربية- جامعة الزقازيق- في الفترة من ٢٥-٢٧ إبريل ٢٠٠٠.

شريف شعبان مبروك: التنمية البشرية في مصر والعالم- مجلة أحوال مصرية- العدد(٢٨)- ربيع ٢٠٠٥.

صالح على الزين : موقع التنمية البشرية العربية - بمفهومها العام - مستقبل التنمية البشرية العربية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن ٢١ - المؤتمر العلمي الرابع - كلية التربية بالفيوم - جامعة القاهرة - في الفترة ٢١ - ٢٢ أكتوبر - ٢٠٠٢.

صفاء محمود عبد العزيز وسلامة عبد العظيم حسين: " ضمان الجودة ومعايير أعتماد مؤسسات التعليم العالى في مصر وتصور مقترح "- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوى الثالث عشر - بعنوان الأعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية. بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتربية المقارنة والأدارة التعليمية- كلية التربية ببنى سويف - جامعة كفر الشيخ - في الفترة من ٩-١٠ يناير ٢٠٠٥.

صلاح حسن سلامة: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لعلاج أزمة التعليم الجامعى فى مصر - المؤتمر السنوى الثالث لإدارة الأزمات والكوارث - المجلد (١) - وحدة بحوث الأزمات - كلية التجارة - جامعة عين شمس - فى الفترة من ٣-٤ أكتوبر - ١٩٩٨، ٦٨٥.

ضحى حيدر خضر: نحو رؤية جديدة لمؤسسات التعليم العالى فى ضوء مفهوم المنظمة المتعلمة - مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة - العدد (٧١)، سبتمبر ٢٠٠٩.

ضياء الدين زاهر : العلاقة بين الجامعة وسوق العمل منظور استراتيجي - مجلة مستقبل التربية العربية - المجلد الحادي عشر - العدد (٣٧) - المركز العربى للتعليم والتنمية ـ أبريل ٢٠٠٥.

الانفاق على التعليم المصري وتمويله ـ مجلة مستقبل التربية العربية ـ العدد(٤٠) المكتب الجامعى الحديث ـ الاسكندرية ـ يناير ٢٠٠٦.

عبد الجواد بكر وهدى سعد السيد: نماذج التنمية والتربية في دول الاسيان (Asean) - المؤتمر السنوي السادس- تجارب معاصرة في التربية والتنمية - الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية- في الفترة من ٢٥-٢٧ يناير ١٩٩٨.

عبد الرحيم البـدري: " بعض مشكلات سياسات التعليم العالي بالجماهييرية " - المؤتمر الوطنـي الأول- السياسات العامة في ليبيـا - جامعة قاريونس – بنغـازي – في الفترة من ١١ – ١٣ يونيو ٢٠٠٧.

عبد السلام مصطفي عبد السلام: تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة- مؤتمر التعليم النوعى ودورة في التنمية البشرية في عصر العولمة- المؤتمر الأول- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة – الفترة من ١٢-١٣ إبريل ٢٠٠٦.

عبد الفتاح تركي: استقلال الجامعات إلى أين؛ ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية السادسة، إستقلال الجامعات في مصر، "رؤية تحليلية"- كلية التربية – جامعة طنطا- ٢٠٠٧ .

عبد القادر خليفة ورقية عبد الله: دور التعليم في تغيب الوعي السياسي – مستقبل التربية العربية -المجلد الثامن-العدد (٢٦)-يوليو٢٠٠٢،٢.

عبد الله القهالي : التعليم والتنمية الشاملة – جريدة ٢٦ سبتمبر الأسبوعية – العدد (١١٧٥) – اليمن – الأربعاء، نوفمبر ٢٠١١م.

عبد الودود مكروم: التعليم العالى في مواجهة تحديات المستقبل في القرن الحادى والعشرين- مجلة كلية التربية بدمياط- العدد ٢٧ – الجزء الأول مارس ١٩٩٦. .

عبدالجواد بكر وهدى سعد صميدة: نماذج التنمية والتربية فى دول الاسيان – ورقة عمل مقدمة فى المؤتمر السنوى السادس – تجارب معاصرة فى التنمية – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية فى الفترة من ٢٥ -٢٧ يناير ١٩٩٧ – القاهرة ، .

عبدالله العلفى: مخرجات التعليم الجامعى وعلاقتها بسوق العمل والتنمية " دراسة ميدانية " – ورقة عمل – المركز البحثى للدراسات التاريخية واستراتيجية المستقبل – جريدة مأرب بنود – أخبار اليمن – فى الفترة من ٢٥ ذو القعدة ١٤٢٠ – ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

عبـدالله شحاته: "قضية تمويل التعليم العالي في مصر:الواقع والمستقبل"- المؤتمر الثامن عشر للبحوث السياسية- التعليم العالي في مصر خريطة الواقع استشراق المستقبل - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - في الفترة من١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥،ص ٩٦٥ .

علي الصاوي: حركة تنمية المجتمع في كوريا الجنوبية - نموذج التنمية الكوري - المؤتمر السنوي الأول لمركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٦.

على القاسمى: حوار عربى كورى " التجارة هى الهدف والثقافه هى الوسيلة - جريدة العرب الاسيوى - العدد (١٠) - السبت ٢٠٠٧/١١/١٠ ».

على الماقوري : " التعليم والسياسات التعليمية في الجماهيرية العظمى " بحيث مقدم لندوة التعليم العالي والتنمية - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر - الجزء الأول - ٢٠٠٤.

على عبد ربه حسين: رؤية مستقبلية للتعليم الجامع المفتوح فى مصر فى ضوء معايير الاعتماد، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد (٧٤) الجزء الثانى، سبتمبر ٢٠١٠.-٨١.

على محسن حميد : البحث العلمي في الدول العربية عوائقه وقضياته. - مجلة شئون عربية - جامعة الدول العربية - العدد ١٣١) - خريف ٢٠٠٧.

عيسى بن حسن الأنصاري : " عولمة التعليم الجامعي في البلدان العربية " - مجلة الثقافة والتنمية - تصدرها جمعية الثقافة من أجل التنمية - كلية التربية - جامعة سوهاج - السنة الثامنة - العدد (٢٦) - يوليو ٢٠٠٨.

غالب الفريجات : التعليم الجامعي خرج عن أهداف التنمية - جريدة شبكة البصرة - الخميس ١٥ جماد الأول. ١٤٣١ / ٢٩ فبراير ٢٠١٠.

فؤاد بسيونى متولى: التطور التاريخى لسياسات التعليم العام من واقع التشريعات والخطط التعليمية - السياسات التعليمية فى الوطن العربى - المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة بالإشتراك مع كلية التربية جامعة المنصورة - المجلد الأول - فى الفترة من ٦ - ٨ محرم ١٤١٣هـ / ٧-٩ يوليو ١٩٩٢م.

فريد النجار: فلسفة التعليم الجامعى من المحلية إلى العالمية- مجلة الدراسات التربوية - القاهرة- مجلد ٨ - العدد ٤٩- ٢٠٠٢.

فلاح خلف الربيعي: تطور العلاقة بين البعدين المادي والبشري في الفكر التنموي- "مقالة"- جريدة الصباح-العدد(١٣٧٠٢٧)- ٢٠٠٨/١/٤،٢.

فوائد بسيوني متولي : " التطور التاريخي لسياسة التعليم العام في مصر من واقع التشريعات والخطط التعليمية " - السياسات التعليمية في الوطن العربي - المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية - جامعة المنصورة - المجلد الأول في الفترة من ٦ - ٨ محرم ١٤١٣هـ / ٧-٩ يوليو ١٩٩٢.

كمال حامد مغيث: التعليم وسياسة التكيف الهيكلى - المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية - شعبة بحوث السياسات - القاهرة - ١٩٩٩.

المجلس القومي للمرأة العربية ـ المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة، المرأة المواطنة والتنمية، نهضة مصر، مارس ٢٠٠٠.

محمد ابراهيم طه خليل : العوامل المؤثرة فى العملية التعليمية ونوعية الخريجين لسوق العمل من وجهة نظر طلاب جامعة الملك خالد بالمملكة السعودية – مجلة التربية المعاصرة - العدد(٧٦)السنة (٢٤)-سلسلة عن رابطة التربية الحديثة _القاهرة _اغسطس ٢٠٠٨،.

محمد أحمد عبد الدايم وأحمد نجم الدين عيداروس: رؤوساء الجامعات ونوابهم ونظم الاختيار وطبيعة الادوار في كل من مصر وجمهورية المانيا الاتحادية- دراسة مقارنة- مجلة كلية التربية بالزقازيق- جامعة الزقازيق- العدد ٣٨- مايو ٢٠٠١.

محمد السيد سليم :اسيا والعلاقة بين الديمقراطية فى اسيا –جريدة الاهرام –القاهرة ١٢ ابريل -١٩٩٦ ،.

محمد بن سعد الفطيسي : عملية صنع القرار – جريدة المحور – مؤسسة الحوار المتحدث العدد (١٩٨٧) – ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧.

محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته- مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة- ٢٠٠٨.

محمد شمس الدين: كلفة التعليم الجامعى وتمويله " دراسة تحليلية " – مجلة البحث فى التربية وعلم النفس – المجلد السابع عشر – العدد (٢) – أكتوبر ٢٠٠٢.

محمد صبري الحوت : الجامعة والتنمية الشاملة– المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية – الجامعة وقضايا المجتمع العربي في عصر المعلومات – في الفترة من ٢٦ – ٢٧ يناير – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠٠٢.

محمد عابد الجابرى: الروافد الفكرية العربية الأسلامية لمفهوم التنمية البشرية – بحوث الندوة الفكرية التى نظمتها الأمانه العامة لجامعة الدول العربية واللجنه الأقتصادية والأجتماعية لشرق أسيا (الأسكوا) وبرنامج الأمم المتحددة الأئمانى- التنمية البشرية فالوطن العربى –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت –شباط- فبراير-١٩٩٥،،.

محمد مالك سعيد محمود: سياسات التعليم العالي وعلاقتها باحتياجات سوق العمل في الدول العربية " دراسة مقارنـة " – السياسات التعليمية في الوطن العربي – المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالأشتراك مع كلية التربية – جامعة المنصورة – المجلد الاول – في الفترة من (٦-٨ محرم ١٤١٣هـ - / ٧ – ٩ يوليو ١٩٩٢).

محمد محمد سكران: نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل- مؤتمر القاهرة لتطوير التعليم الجامعي رؤية جامعة المستقبل- مركز القاهرة الدولى للموتمرات- القاهرة- في الفترة من – ٢٧-٢٩أبريل، ١٩٩٩.

محمد محمود الإمام: التنمية البشرية من المنظور القومي- التنمية البشرية في الوطن العربي- من بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مركز دراسات الوحدة العربية- ط١- بيروت- لبنان- ١٩٩٥.

محمد نعمان نوفل :"مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية"- مستقبل التربية العربية -مركز مطبوعات اليونسكو- المجلد الأول- العدد (٣) - يوليو ١٩٩٥.

محمود سعيد: تنمية الموارد البشرية"مؤشر إيجابي"- مجلة التدريب والتقنية- العدد(٨٦)- مارس ٢٠٠٦.

محمود قمير: التعليم والسياسة-مستقبل التربية والتعليم-المجلد الثامن- العدد(٢٦)-يوليو٢٠٠٢،١.

معتز خورشيد: منظومة التعليم العالي في مصر. . إلي أين ـ جريدة الأهرام ـ الاثنين ١٣ من ربيع الآخر ١٤٣١هـ ـ ٢٩ مارس ٢٠١٠ ـ السنة ١٣٤ العدد ٤٥٠٣٨ ـ القاهرة .

مليحان معيض الثبيتي: الجامعات، نشاتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلة"- المجلة التربوية- جامعة الكويت- العدد٥٤- المجلد ١٤- شتاء٢٠٠٠.

منال رشاد عبد الفتاح: أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال التعليم المفتوح وإمكانية الاستعادة منها فى مصر، مجلة البحوث النفسية والتربوية كلية التربية، جامعة المنوفية، العدد الأول، السنة (١٨)-٢٠٠٣.

منى خليفة:التنمية البشرية والصحة السكانية والبيئية-مؤتمر رؤية جامعة القاهرة في تحديث الدولة العصرية –الجزء(٢)م التنمية الشاملة٢٠٠٢،٨.

منير أديب : منظمة العمل العربية تؤكد معدل البطالة في الوطن العربي الأسوأ على مستوى العالم – جريدة أفاق عربية – العدد (٦٦٥٤) – ٨ – ٧ – ٢٠٠٤.

مها عبد الباقي جويلي: الأولويات التي توجه للتعليم العام في مصر في القرن الحادي والعشرين ـ المؤتمر السنوي الأول ـ بعنوان مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة ـ أكاديمية مصر المتكاملة للعلوم بلاشتراك مع كلية البنات ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة ـ في الفترة من ٢٥-٢٦ يونيو ٢٠٠٢.

مهرى أمين دياب، نجوى يوسف جمال الدين: أهداف الجامعات في مصر وقضاياها في مجتمع المعرفة- رؤية ميدانية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وبنها- مجلة معهد الدراسات التربوية – جامعة القاهرة- العدد الرابع- أكتوبر ٢٠٠٧.

مي زكريا نيل: آراء حول السياسة التعليمية الجديدة "مقالة" الأهرام اليومي- مؤسسة الأهرام- ١٩ مايو٢٠١١.
ناهد عز الدين: دور المؤسسة الجامعية وضع الأهداف أم تنفيذ سياسات التعليم العالى فى مصر خريطة الواقع وإستشراق المستقبل" – المؤتمر الثامن عشر للبحوث السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة فى الفترة من ١٤-١٧ فبراير ٢٠٠٥ – المجلد الأول – ٢٠٠٦.
نبيل السملوطي: التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي "دراسات إسلامية- المجلس الأعلى للشئوون الإسلامية- العدد(١١٢) – القاهرة- ٢٠٠٤.
نبيل سعد خليل: ادارة التعليم فى جمهورية كوريا الجنوبية وامكانية الافادة منها فى تطوير ادارة التعليم فى مصر –مجلة كلية التربية – المجلد الثامن عشر – العدد الثانى – كلية التربية – جامعة اسيوط – يونيو ٢٠٠٢.
نوار ثابت وسليم شكري: تجربة كوريا الجنوبية في التعليم العالي - تطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية - المؤتمر الثاني للتخطيط - تطوير التعليم والبحث العلمي - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن – في الفترة من ١٧ – ٢٠ صفر ١٤٢٩هـ \ ٢٤ – ٢٧ فبراير ٢٠٠٨.
نوازاد عبدالرحمن الهيتمي: التنمية المستخدمة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقلة- مجلة شئون عربية- العدد(١٢٥)- ربيع ٢٠٠٦.
هدى راغب: البعد الاجتماعي للنموذج الكوري للتنمية- المؤتمر السنوي الأول لمركز الدراسات الآسيوية- النموذج الكوري للتنمية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة- ١٩٩٦.
هشام محمد العمري: التنمية البشرية والتطورات الديمقراطية في بلدان الأسكلوا - مجلة علوم إنسانية- السنة السادسة- العدد (٤٠)- شتاء ٢٠٠٩.
وزارة التعليم العالي: مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي ـ المؤتمر القومي للتعليم العالي ـ مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات ـ في الفترة من ١٣- ١٤ فبراير ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠م.
ياسر السيد إبراهيم يوسف النجار، دور الجمعيات الاهلية في تطوير سياسة التعليم الجامعي- مجلة مداد – العدد ١٦٢٢- ١١شوال ١٤٢٩/ ١١أكتوبر ٢٠٠٨.
اليونسكو: الرؤية العالمية للتعليم العالي- قرارات المؤتمر العام لليونسكو- الدورة السابعة والعشرين- اليونسكو- نوفمبر ١٩٩٣.

تقارير:

.البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢ بناء مجتمعات المعرفة التحديات التي تواجه التعليم العالي – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٣.

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ من الخطة إلى السوق – مركز الأهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الأهرام – القاهرة – ١٩٩٦.

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ الدولة في عالم متغير ـ مركز ـ الأهرام للترجمة النثر ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٧م.م

تقرير عن التنمية في العالم ٩٩ / ٢٠٠٠ – مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٠.

تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٦ الإنصاف في التنمية– مركز الأهرام للترجمة والنشر – مؤسسة الأهرام– القاهرة – ٢٠٠٦.

.المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا – مطبوعات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا- الدورة (١٤) سبتمبر ١٩٨٦/ يونيو ١٩٨٧- القاهرة-.

.المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى إحصاء يتطور اعتمادات موازنة االجامعات المصرية على مستوى الأبواب من العام ١٩٩٢/٩١ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠م-المجلس الأعلى للجامعات- القاهرة- ٢٠٠٣م.

.الوكالة الكورية للتعاون الدولى : التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق ادول الشرق الاوسط وافريقيا – معهد استراتيجية التنمية : ترجمة : سمير زهير الصوص – وزارة الاقتصاد الوطنى مكتب محافظة قلقيلية –فلسطين – ٢٠٠٦ .

. برنامج الأمم المتحدة الانمائى: UNDP- تقرير التنميه البشريه لعام ١٩٩٢ (بيروت- مركز دراسات الوحده العربيه :نيويورك: جامعة اكسفورد ، ١٩٩٢).

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م الجنوبية والتنمية البشرية - دار العالم العربي للطباعة- القاهرة- ١٩٩٥.

تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ العولمة بوجه إنساني – مركز معلومات قراء الشرق الأوسط – القاهرة – ١٩٩٩.

تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٢ تعميق الديمقراطية في عالم مفتت- مركز معلومات قراء الشرق الأوسط- القاهرة- ٢٠٠٢.

تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٣أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لأنهاء الفاقة البشرية.

تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٤ الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع - مركز معلومات قراء الشرق الأوسط - القاهرة ٢٠٠٤.
تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦ ما هو أبعد من الندرة القوة والفقر وأزمة المياه - مركز معلومات الشرق الأوسط - القاهرة - ٢٠٠٦.
تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ محاربة تغير المناخ التضامن الإنساني في عالم منقسم - مركز معلومات قراء الشرق الأوسط - القاهرة - ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٠ الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية - مركز معلومات قراء الشرق الأوسط - القاهرة - ٢٠١٠م.
جاك دايلور وآخرون: التعلم ذلك الكنز المكنون ـ تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٩٨.
"التعلم ذلك الكنز المكنون" تقرير قدمة اليونسكو للجنة الدولية المعنية بالتربية للقرين الحادي والعشرين- مركز مطبوعات اليونسكو- القاهرة، ١٩٩٩.
جمهورية مصر العربية. دستور سبتمبر ١٩٧١ - بنك القوانين - المادة (٢٠) - القاهرة - ١٩٩١.
قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لأخر تعديل- الهيئة العامة لمطابع الشئون الأميرين-ط١٢-١٩٩٧.
دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكملة له- ط٨- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرةه- ١٩٩٩-المادة (١٥٦).
القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها مادة (٣٨) - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٩٩.
القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها مادة (٣٨) - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة - ١٩٩٩.
دستور جمهورية مصر العربية- المادة (١١٣)- مطابع الهيئة للاستعلامات- القاهرة- طبعة ٢٠١٢.
المعهد القومي للتخطيط ـ تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٢- المعهد القومى للتخطيط - القاهرة- ٢٠١٢
دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٢ا، لقاهرة المادة (١) (١٣٢).
جمهورية مصر العربية: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات-الهيئة العامة-القاهرة.

.جون مكاى :التعليم وتنمية المهارات فى تحول كوريا الجنوبية بعض دروس لافريقيا افضل الممارسات العالمية -تقرير ٢٠٠٥ -المعهد الافريقيى الجنوبي للشئون الدولية -جوهانسبرغ -٢٠٠٥ ،.،٤٠

رئاسة الجمهورية : المجالس القومية المتخصصة- تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الإجتماعية والاستخدام الأمثل للموارد البشرية لتحقيق التنمية- الدورة (١٣) – المجالس القومية المتخصصة- ١٩٩٢-١٩٩٣.

المعهد القومي للتخطيط:تقرير التنمية البشرية عام١٩٩٥ المشاركة والنوع الاجتماعى -:المعهد القومي للتخطيط -القاهرة،- ١٩٩٥.

المعهد القومي للتخطيط ـ تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ـ المعهد القومي للتخطيط ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢.

المجالس القومية المتحصصة – تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى – المجالس القومية المتخصصة – الدورة (٢٩) – القاهرة – ٢٠٠٢/٢٠٠١.

المجالس القومية المتخصصة- التعليم العالى والجامعى- موسوعة المجالس القومية المتخصصة- المجلد الثلاثون – القاهرة- ٢٠٠٢.

معهد القومي للتخطيط -تقرير التنمية البشرية في مصر عام٢٠٠٣-المعهد القومي للتخطيط -القاهرة٢٠٠٣ .

المجالس القومية المتخصصة – التعليم الجامعة والعالى – موسوعة المجالس القومية المتخصصة – المجلد الثلاثون (٣٠) – القاهرة – ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤.

المعهد القومي للتخطيط-تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦-المعهد القومي للتخطيط القاهرة-٢٠٠٦.

المعهد القومى للتخطيط: تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤- المعهد القومى للتخطيط-القاهرة، ٢٠٠٦.

المعهد القومي للتخطيط- تقرير التنمية البشرية في محافظات مصر عام٢٠٠٨- المعهد القومي للتخطيط- القاهرة- ٢٠٠٨.

.سعد بن ناصر الحسين: التجربة الكورية. من العالم النامى إلى العالم الأول – تقرير جريدة الرياض اليومية – المملكة العربية السعودية – ٢٠١١م.

.محبوب الحق: التنمية البشرية وعضلة آسيوية – برنامج المتحدثين الموقرين – بنك التنمية الآسيوي- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ٢٧ إبريل ١٩٩٢.

للاستعلامات- القاهرة- طبعة ١٩٩٤،ص ٥.

.وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية: التقرير الوطني لجهورية كوريا – التحديات والأولويات.

.وزارة التعليم العالى: مكتب الوزير- مركز المعلومات والتوثيق- التعليم الخاص- المجلد الثالث للعام الدراسى-٢٠٠٢/٢٠٠١- القاهرة.

رسائل علمية:

أ- رسائل دكتوراه:

اشرف السيد العربى عبد الفتاح: التنميه البشريه فى مصر دراسه لاسباب وانعكاسات الوضع الحالى وامكانيه تطويره مع التركيز على التعليم -رساله دكتوراة - كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه -جامعه القاهره، ١٩٩٧.

على الألمعـي: تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات المعاصرة – رسالة دكتوراه- كلية التجارة- جامعة أم القري، ٢٠١٠.

لمياء محمد احمد السيد: تخطيط سياسات التعليم العالى فى مصر فى ضوء متغيرات الاقتصاد الحر- رسالة دكتوراة – كلية التربية- جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.

منـيرعبـدالله حربـى: سياسة التعليم الجامعى وعلاقته بمتطلبات سوق العمالة دراسة ميدانية لخريجى جامعة طنطا واحتياجات سوق العمل بقطاع النسيج بمحافظة الغربية – رسالة دكتوراه كلية التربية جامعة طنطا – ١٩٨٩.

ب- رسائل الماجستير:

أم السعـد حتاتـة: صياغة ونطبيق السياسة التعليمية فى مصر وإنجلترا (دراسة مقارنة) – رسالة ماجستير – كلية التربية – فرع كفرالشيخ ـ جامعة طنطا – ٢٠٠٤.

أميرة رمضان عبد الهادي حسن: تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الإفادة منه في مصر- رسالة ماجستير- كلية التربية- فرع كفر الشيخ- جامعة طنطا، ٢٠٠٣.

سهير ممدوح مصطفى، سياسة التعليم الجامعى والتنمية البشرية فى مصر وكوريا الجنوبية: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، ٢٠١٣

على محمود محمد محمود:دور جماعات المصالح في صنع السياسات العامة في مصر"دراسة حاله السياسة البيئية"رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة-٢٠٠٧،.

عنتر محمد احمد عبد العال: ادارة التعليم فى كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وامكانية الافادة منها فى مصر – رسالة ماجستير – كلية التربية – جامعة سوهاج – ٢٠٠٧.

يوسف سيد محمود: اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعى، رسالة ماجستير، كلية التربية بالفيوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

المراجع الأجنبية:

Ahjae jeon: Corporatization in Higher Education Policies of Australia and Korea in the Era Global market- PH. D- Stanford university- August-2004.

Androh Casey : What policies By the College of Education – National Curriculum – In the Education Policis and Reform - ,(Seoul – South Korea), Spring 2007

Charles Teddlie and Others: Developing public Eduvation policy Through policy Impact asnal Therole of the Educational planner world future Society. Bulletin, Vol. 16 .Nov.1982.

Chris Duk Henrikate Gawa funi rag ping chcek: mossat support the contribution of Higher Education in regional Development – Busan – Korea Republic Korea 2005, 12 . 2, 19, 14 .

Daphne Derebello: What is Therole Foreducation in Stitutions in The un Decade of Education Fro sustainable Development-International Conference On Education Asustion for Asustaina future Shaping the practical of Higher Education for Asustiainable Development Charles University, kar dlinum, Prague- Czech republic.10-11 Spetember 2003.

Dong Jongro, Gu: Education In Korea. Ministry of education human. resourees development , republic of korea – education in korea – 2002 – 2003.

Education in South Korea. Http://kena a aonlin. Com/ users/university. Is a potonon/ topics/ 628.4/posts (25/4/2011).

Faber C.F, Sharron G.F; :Elementary school Administration: Theory and Practice Holth Rinnhart and winston inc New York 1970.

Francisco Garcia- Lablanch: Korean Economic grouth- empiri analysis of the Determinants of South Korea – Economic growth- University Harford- 2001,.

The Growth Economic Korean – International Development Center College Harford – U.S.A Septemper 2001

Han.Wan.Sang, Ministry of Education and Human Resources.Development.Republic of Korea.Ph.D.The Deputy prime ministr of education- education in Korea-2001.

Higher Education finance and cost – sharning in Korea

Jae Ah Jeon; Corporatization In Higher Education Policies Of Australia And Korea Un The Global Market- Amonograoh in partial Fulfillment of the requirements for degree of master of Arts. Stanford university- August.2004.

Joung –Kyu- Lee : Education Fever And South Korean Higher Education –Division Of – Education Policy Research –Korean Education Development Institute- (seoul –South Korea) –vol8 –no-2006.

Educational fever and South Korean higher Education- Division of Education Policy Research and Korean Educational Development institute- South Korea- Vol8No1, 2006.

Joung Kyu Lee : Reform The Main Systems In South korea – Divison of Educational Policy Research – Institate of Korea Eduction Development- vol 2 – issue 2 –(Seoul- South Korea) , 2000
Japanes Higher Education Policy In Korea During The colonial Period (1910-1945) Education policy Analysis Archives –Korean Education Development. Institute the klongik University- march-vd-10a-14-2002.
Joanna. Turnbull , Oxford advanced Learners , Dictionary Of Current English – Seventh Edition , Oxford University Press , 2005 .
John, Jencheng: Political in situations and the new democracies in Eust Asia- East Asion Journal-Vol-1-issue 3-2003.
Joun – Wedman, Gem Bark: Higher education in korea tradition and Adption – university Bets Bragh .u. s.a, 2007.
Higher education in korea tradition and Adaptation – university republic in South Korea , press , 2002.
Korea Higher education under the united states military Government: 1945-1948-Ph.D- Seoal national University- south Korea-2006.
Joung- Wha lee; Economic growth and human development in the republic of (1945-1992)- "Journal of Economic growth", Vol 1, No3-November 1996.
Jung in sung: Korea's Experiment with virtual: Education-Education and technology Notes series – Apublication of the world Bank Human Development Net work Education technology Team- Vol5-No2,2000.
Kenrice , Jane matlison : Education policies reform – abriefhis tory of education inSouth Korea, (seoul – South Korea) , spring 2007.
Ki Young Byun , Min Jung Kim : Shifting Patterns of The Governments Policies for the Internalization of Korean Higher Education , Journal on Line – Journal of Studies in Ternational , 2008 , p. 1,2.
Kim Ki Su: Public and private in south Korea's education Reform Vocabulary: An Evolving statist culture of Education Policy- international Education, Journal- faculty of education, memori al university Canada-vol 5, No4-2004,.
Kim meungh, Joungh: south Korea rising its efforts to stop the decrease of the infacts rate – Japan centre for economicresearch-repabilic of Korea, June12-2008, P.5
Kim Terri: International lization of Higher education in south Korea: Reality, Rhetoricand Disparity in Academic calture and indentities – the Austration- Journal of Education- Vol 49-No 1-2005.
Higher Education reforms in South Korea , Towards Ethnocentric Internationalization or global Commercialization of Higher Education , PH.D ,Brunel University – UK -2010 .
Kim, Gwang, Jo: Education policies and reforming South Korea work on Higher education, Moscow, 2005, p. 3.
Kim, Yngh Jung: South Korea stepping up its efforts to halt the dedine in births – Japan center for Economic research korea lacunosum. in republic of korea – June 12 – 2008 .
Klemperer and Others: Coordination Lockin :Copetition with Switching and Net work Effects Nullield College ,Oxford oxiinf Englond – December 2001.

Ki-Su kim: development state policy education al development policy processes (1961-1979) –journal education policy –vol 20 –n 40 – december10 2012.
Ko-KAY. Government Penetrantion In The Development of Higher Education in southKorea, (1961-1980) Education Policies of Education- PhD- universit of- california-los-Angeles-1993.
Korean overseas information service، working for por prosperity in the 21st century، lseoul korean overseau information service 2000.
Lee Jisson: Education Policy in Th Republic Korean – College Economic – Seoul National University – South Korea – 2001.
Lee Kia , Korean experience and achievement in Higher education. Journal of seoal National university- research Education Vol 23- issue,11-2001.
Lee man – Hee: country paper on the republic of korea cross border – Higher education in the republic of korea from challenge to opport unity – un Esco forom occasional paper series paperno – g – implications of out oigats on , form Higher education in Asia – the pacific – 27 – 29 – April 2006 , (seoul – South Korea) , 2006.
Long Man Active study ; Dictionary International Students Edition New Edition, Arab Republic of Egypt, (ministry of education) press, 2008.
Maky Gun: Higher Ecation and Development resource in south Korea.(Go Hans porgh university), press. 2005.
Miceill David: South Korea Seeks a New Rele as a Higher Education - International the Ronicle of Higher Education from the Issue Date March 21, (Seoul- South Korea), 2008
Ministry of Education & human Resources Development curriculum policy Divison, Higher education of there public of Korea December (ministry of education)- 2007.
(n/d)- New college Admission system (NCAS) Retrieved on April 4 – South Korea- 2007, P2.3. http:// www.moe.go.Krlmain.Jsp?idx=03620(21-4-2011).
curricd vm policy the schools Curriculum of the Republic korea – ministry of education, December, 3, 2007.
curriculum policy Division, organization of I he Educational Administration, Ministry of Education, Republic of Korea, , 2006
South- Korea Ministry of Education- South Korea, 2006.
Ministry of Education, Human Resource Brain Korea 21 Project Ministry of Education, (Seoul – Korea – An 2001), p. 21.
Ministry of Education, Higher Education and Economic Development (Ministry of Education) Seoul - South Korea, 2001.
in korea,. ministry of Education – South Korea, 2006.
Ministry of Education: Higher: Education and economic Development in korea – Ministry of Education – seoul – South Korea. 2006.

Nader, Fergany; The insutional Contact of Human Development in The Arab world: Almoshkal Center for Research egypt, July, 2002.
National Bureauo Statictical , Economic Planning Board Korea Statis Tical Hand Book 2001, seoul – National Bureauo of Statisties Economics Board 2001.
National institute of educational research and training education koria 1995 – 1996 (Soul ministry of education 1996.
New webesters, Dictionary and Rogets thesaurus and medical the sawrus and medical dictionary- book essentials – (new yourk 1992).
Ong – whalee: Economic grouth and Human Development in the republic of korea، 1945-1992، (Seoul – South Korea)، 2004.
Political system in south Korea.Availble at (http//www. 123independ. encedag. com/south-Korea/political system. Accessed date (21-4-2011).
Poul Jambor; why south Korean Universities Have low International rankings – part ll :the students side of the equation ; academic leader ship, volume 7 . issue 3 , august 10, 2009.
Reese mattison : Higher education reforms on the Global stage of know ledge – based Economies.
Sandra Taylor, (et.al,)., Educational Policy and Politics of Change, (london Routledge, 1997).
Shin-Tai-Jin.The connexions Between Education And National Development In East Asian Countries: With special Reference To Thestructural Analysis of Higher Education Exponsion And Economic Growth In The republic of Korea-phD-university-of-Toronto-canada-1993.
Terri Kim; Internationalisation of Higher Education in south Korea realty, Rhetoric, And Disparity in Academic culture and Identities- Australian council for Educational Resarch- Vol 1- Issue 49. 2005.
Teshowy,Gownd Kwang Hee,: Eincreases iwede lorges_the Higher education for leading the private university in south Korea- Journal of education. Asia pacific ocean No 29- 2009.
Techno So: Economic Development and Higher education in South Korea, (Seoul- South Korea, 2001.
Terri Kim; Higher Education Reforms in South Korea: Towards ethnocentric internationalistion or global commercialisation of higher education? Ph.D- university of Bristo-2010.
The Korean of council Higher education in South Korea college and university.
Undp : Human Development report 2006 – New Yourk –Oxford University Press, 2006 .
UNESCO, policy Paper For Change and Development in Higher Education, UNESCO (Paris, 1995)
World Conference on Higher Education in the Twenty first Century: Vision and Action World report (Paris: unesco- puplishing- 5-9 Octber), 1998.

World Report,Education, 1998, (paris: Unsco publishing 1998).
United Nation, Governance for Sustainable, Human Development, Junuary.1997.
Human Development report (un HDR) 2003.P.5 rg/report/global/2003/indicator/indic-2-1-1html (22-3-2011)
Wedman , Goun,ce: Trends in the Internationalization of Higher education in South Korea – international studies in Education – Deportment of Asian studies of the admini ist ative policies - university of Pitts Burgh – 2008 , p. 8. Human Resource issues in – South Korea – recruiting and Hrcon sut ing in Asia pacific – Bridge – 1996.
Yoo-Young-ock: Political symbolism in south Korean and North Korean education- EdD-The George- washington-university- 2001.

مواقع الإنترنت:

حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

.Available At: Http://www.un.org/women.watch) Accessed date (13-2-2011)

. نظام التعليم في اليابان

Available at (**http://esraa.2009.ahlamovntada.com/t44858.Topic**) accessed date 25/3/2012

اقتصاد السوق والاطار المؤسسى الكورى .

Availble at (**www.myqalqilia.com/mar/net-economy.htm)accessed date.(12-12-2012)** .

الاقتصاد: مصر ـ البنك الدولي.

(**http://www.alomalcomputer.com/news/2007/egypt/economg/ jonury/3//world Bank.aspx**. accsesed Data (20-6-2011).

أنور حسين عبد الرحمن وعدنان شهاب زنكة: دور التعليم العالي ومؤسساته التربوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافة فى عالم متغير.

(**http://amlkashif.com/the-home-page/high-edu-vole-rtf**) accessed date 12-3-2012

تاريخ مصر العربية: السياسة

http;llwww.resala.org/forum/arahievel/index-php.it-4481-htmi-(21-8-2010)

تجارب ناجحة من دول العالم فى محو الامية : كوريا الجنوبية

http://www.mkg.edu.gov.sa/vb/showthreadphp?=17873accessed . date14\12\2012 .

التجربة الكورية فى العالم النامى الى العالم الاول
(http://www.alriyaclh.com/urticlee593463.)accessed date(21-3-2011).

تجربة كوريا الجنوبية فى التنمية الاقتصادية : العوامل الايجابية التى ساهمت فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية .
(www.myqaliqia.com/south-korea-experience-in-economic-developmentpdf accessed date.(11-12-2012)(op.cit)p.10 .

تجربه كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية.
(www.myqalqilia.com/industrialization and HRD.htm) accessed date 12/5/2012

التصنيع الكوري وتنمية الموارد البشرية.
(www.myqalqilia.com lindustrial sized and HRD.htm), Access date(12-12-2012).

تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الثاني والنصف الأول من العام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩.
(http://www/lip/gov.eg/up/aad/pu/licotions/matabzet0102 el2acdo.pdf) accessed data (17-6-2006)

التنمية البشرية في مصر:
(Http://www.com.laxis161hatem.htm) Access Data 21-5-2011

الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا.
(http://Korea.na.go.kr/index.Jsp. Access date (20-4-2011).

جمهورية مصر العربية :سياسة مصر
(http://ar.mikipedia.org(3-12-2010) Access date 14/12/2012 ،
http://www.sis.gov.eg/Ar /politics/party/parties/.(20-11-2010).

جمهورية مصر العربية: اقتصاد مصر.
(http://ar.wikipedia.org/wiki/uquq/ Access Date.(22-3-2010)

جمهورية مصر العربية: سكان مصر (٣٠-١-٢٠١١).
(http://ar.wikipedia. org/wiki/uqu1).access Data(2-11-2003)

جمهورية مصر العربية: سياسة مصر
(http://ar.wikipedia.org/wiki/uquq) accessed data(3-3-2010).
http://www.Arab2Korea.com/news-view-asp?ntxpe=18-pag282idx=2448 accessed date , (22-3-2011)

حسن الباتع عبد العاطي: التعليم في كوريا الجنوبية الأفضل ٥% من الخريجين يدرسون طلاب الابتدائية- الثلاثاء ١٩ إبريل ٢٠١١.
Http://www.almarafh.org/ news. Php? Action show& lidcb 19 (22/5/2011).

حول كوريا.

available at(http:\\ar.wikipedia .org\wiki)accessed date.14-7-2012

الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة. بين الانطلاق والتعثر

http://www.jadaliyya.com/pages/index/8b47%d%a7% d9% 84% d8% ad%9%8A%D8)

دور كوريا فى التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية الموهوبة .

(**http://www.Korea.branc/net/en/know-view-docat-cd=00068accesseddate. (12-7-2011)** .

سمير زهير الصوص: التصنيع الكورى وتنمية الموارد البشرية

www.myqalqilia.com.industrial sized and hrd)(.htm) Acceesed date 12-11-2012

السياسة : في كوريا الجنوبية.

(http//en.wikipebia.org/wiki/government-of-south-Korea.).

السياسة التعليمية فى دول العالم ، موضوع متجدد

(Http://master2008.org/vp/showthread.php?r-2044), accessed date 11/12/2011

طارق عبدالرؤف محمد عامر: تصور مقترح لتطوير الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الإتجاهات العالمية الحديثة- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي-٢٠٠٧

accessed ((**www.qou.edu/arabic/conferencas/../dr-ayddaBakeer.pdf** **.**date14/6/2012

عبد الرؤوف زهدي مصطفى : وحدة ضمان الجودة ومخربات التعليم.

(Accessed Date **http://www.Jinn.edu.ib/confiHsi;/A.3doc.polo** **.**18/4/2012

على الألمعي: أهمية وخصائص السياسة التعليمية- جامعة أم القري، ٢٠١٠.

Avaliable at (**http://uqu.edu.sa/page/ar5202**) accessed date2012-12-15

علي بن عبده الألمعـي: مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها – منتدى السياسة والأقتصاد – كلية التجارة – جامعة أم القرى – ٢٠٠٨

. (**http://www.mianbr.com/hst-1-2:php**) accessed date 12-3-2012

كوريا الجنوبية: المؤسسات السياسية.

(http://bss.sfsu.edu/squo/soursese/psC4//.political%20 institution, (Access date **.**20-4-2011)

كوريا الجنوبية: تقرير خاص لجامعةewha **النسائية**

.(Http://www. Monthly.cho), accessed date (12-4-2012)

كوريا الجنوبية: نموذج لبلد حديث النمو الاقتصادى – ٢٠١٠م.

http:// concour. Hooxs. Com/ t649-topic, accessed date (14-4-2011)

كوريا الجنوبية:الخلفية والتاريخ والمؤسسات والنظام التعليمى - الجامعات
(http\\education –sat university –com \page \404-South Korea htmi) Acceesed date 22-4-2012

كوريا: حول كوريا - ويكيبيديا - الموسوعة الحرة:
(http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9% 8A%D8%A7) accessed date (3-5-2011)

لمحة تاريخية واجتماعية وسياسية لكوريا الجنوبية
http://www.essortment.com/south-Korea-bricf-social-Polical-history-bo8- accessed date (25-1-2011)

ماذا تعرف عن كوريا
(**http://eJabat.google.com/eJabat/thread?tid=026de78d6acb4345**,)
.Access date (2-7-2011)

مجدي محمد طايل : " ورق عمل " ماهية مخرجات نظام التعليم والمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية
Avaliable at
(**http://www.llau.edu.saldvworkshop/ppt/dvworkshop.tue.p**-2 2012

محمد بن محمد الحربي : المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالمملكة العربية السعودية.
(http://faculty.Ksu.edu.sa/26956/documents) Accessed data(12-7-2011)

محمد شريف بشير: التنمية من الكم إلي الإنسان.
(**Http://www.islamanline-net**/Arabic/economics/topico4-shtmt.pp1-2 accessed Data (2010-3-11)

مستقبل التعليم فى مصر
availableat(http://www.eafra.org.com/index.php) accessed date13/11/2012

مصر: البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٧م.د
(**http://agriculturnews.faorne.net/ent/index-ar.aspx?type=**
.briefinewsID =golo.accsesed data (12-2-2010)

مصر: المرأة المصرية تبحث عن دور أكبر في الانتخابات التشريعية القادمة: سياسة واقتصاد
Availableat(**http://dw.de/%d9%85%A9%/D8%A7%D9%84%d8%82%D8%A7%D8%Af%D9%85%D8%A9%/16531397**) accessed date
.22/12/2012

مصر: المرأة المصرية تبحث نمو دور أكبر في الانتخابات الشريعية القادمة: سياسة واقتصاد

.**Http://www.clw.de/%Dg%85**

المعجزة الاقتصادية الكورية

. miracle intna)accessed date 12-2-2012 ، (www. Myalia. Com/ koreaneoonomic

معهد استراتيجية التنمية الكورى ودور الحكومة فى التنمية الاقتصادية

Availble at (**www.myqaliqin.com/Role-of-Government.htm accessed .date.(11-12-2012)**

المكتب الاحصائى السنوى لليونسكو – معهد اليونسكو للاحصاء ٢٠٠٠ / ٢٠٠٧.

(**http://stats.uis-unesco.org/unesco/tableviewer/document.aspx. accessed date (22-4-2011)**.

مكتب شئون شرق اسيا والمحيط الهادى :خلفية عن كوريا الجنوبية -١٠ سبتمبر ٢٠١٠

gov \ur \PA\) acceasd da . (http://www.state.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: المكتب الاقليمي للشرق الأدني ـ أخباره.

(**http://agricuiturenews.faorne.netlindex-ar-aspx?type=briesfinew. Id= go42accsesed** Data(20-3-2011)

منى أمام: المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ـ جريدة أخبار اليوم ـ الجمعة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

(**http://www.akhbare/yom,org.eg/newsilog.11-53aspx.)accesed** date (22-1-2013)

ندوة الشباب وثقافة العمل الحر: برنامج الثقافة الشبابية رأيك مستقبلك – المركز الدولى للدراسات والإستراتيجية – القاهرة – ٢٠٠٦. (٢٢-٦-٢٠١١)

http:// www. Icf think. Org/ Arabic/ activitie- %5. edetails. Aspx?= or Rid= 33١٩٩٨.

الهيئة العام للاستعلامات: بوابتك إلى مصر: تطور الاقتصاد المصري.

: http://www.gov. eg/ ar/ economg/ inroduction/ developmeet/ 050101000000003. .(Accessed date 2011-6-19)

الهيئة العامة لبحوث التعليم فى كوريا

http://en.wikipedia.org/wiki/keris-Korean-educationandresearch-information-service accessed date .(18-4-2011).

الهيئة العامة للإستعلامات : بوابتك غلى مصر، الإقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير
(**http://www.sis.gov.eg/ar-story.aspx?sid=51227**) accessed date 10/2/2013

الهيئة العامة للاستعلامات :بوابتك إلى مصر:
http://www.sis. gov. eg/ar/politi/.cspartyparties/(20-11-2010)

الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، النظام السياسي في مصر بعد ٢٥ يناير
. (**http://www.sis.gov.politics**) accsesed data (10-2-2013)

وحدة ضمان الجودة ومخرجات التعليم:
available at (http: www. Jinn. Edu. Ib/ confihs/1/8-3. doc Accessed date 11-12-2012)

وزارة التعليم العالى: البوابة الالكترونية لوزارة التعليم العالى – التعليم فى كوريا الجنوبية – الملحقية الثقافية فى كوريا الجنوبية.
http://kr.mohe.gov.sa/ar/studya board/about :
. AVAILABLE AT (country/pages/defoult/aspx) Acceesed Date

وفاء داود: ٢٥ يناير ٢٠١٣ ثورة المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير
(**http://wwwahawar.orgdebat/show.art.asp./aid=305913)acceesed** date 12-2-20133.

وكالة الاستخبارات المركزية : كتاب حقائق العالم – كوريا الجنوبية
http://www.cia.gov/library/publication/ the- world-facts/ geos/ ks. htm1, accessed date (22-4-2011)**.**

برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP**: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧م محاربة التغيير المناخ الثقافي الإنساني في عالم تنقسم ـ مركز معلومات الشرق الأوسط ـ القاهرة ـ ٢٠٠٧-٢٠٠٨**

برنامج الأمم المتحدة الانمائي: جمهورية مصر العربية ـ المعضلات الاجتماعية (http:// www.undp.org.eg/arabic/egypt.htm1) Accessed Data (5-3-2010).

Admission Policy In South Korea Universities. - (http://iu.s.com/ 2011/20/og\an-inisght on the new South Korea university), accessed date (22-4-2012**.**

(http://holrstats- undP-orglen/Countries/paofiles/korea-html.) Accessed date (28-5-2011).

(http\\. Ahram.org.eg Iart/ Jcles.aspx?) accessed date (15-3-2011)**.**

(http://ibe.Unesco.orglinternational/ICE4x/ English/natreps/re/reports/ korea rep. pdf,) accessed date (22-1-2011)

(http://www.rrc.hpc.org/default.aspx?tabid=b7;) accessed date (14/3/2011)

(http:// globalization and education-Educ. Edu students % 20 projects IGSE), accessed date (12 – 4 – 2011).

(http://esraa.2009.ahlamauntada.com/t44858.topic) Accessed data 25-3-2012.
(http://esraa.2009.ahlamauntada.com/t44858.topic) Accessed data 25-3-2012.
(http://ww.india.2korea.com) Accessed date (11-7-2011)

(http:ll eduation. Sate univrsity .com , pages 1404 , soatkorea. thmI) accessed date, (22-4-2011)
(www.mehny.net/vp/showthread.php?t=12) accessed date 21-6-2012.
(http//www.south.a.com/vb/showphp t=13041) accessed date 30/3/2012
(http: //www.republicited/mp.contente/up/oacls/2011/03/poes/ south-Korea,) accessed date (12-5-2011)
(http://educationstateuniversity.com /pages /1403/ southkorea. higher-education) accessed date 21/4/2012.
(http://eng.chosun.ac.kr. accessed date (18-4-2011).
(http://gse.buffalo-edu/org/inhigher-edu-finance/files/cuntry-profiles/Asia,) accessed date 14/4/2012.
(http://gsis.younse/.ac.kr. accessed date (21-4-2011).
(http://wikipedia.org/wiki/Korean-concil-for-university-education, accessed date (22-2-2011).
(accessed date 11-6-2012
(Http://www.aligtisad.comLindex.php? option=com-content Atask=viewilid=205 accessed date (2-6-2011)**.**
(http://www.Ihwart ininstitute-ed-aul-user files/files/eonf/ 2009/shn-raress). Accessed date (20-3-2011).
(http://www.KFAS.or.kr. accessed date (12-6-2011).
(http://www.kice.re.kr/kice/eng/major/major-23Jsp) accessed date (24-4-2011).
(http://www.korea4u.org. Accessed date (3-4-2011).
(http://www.moe.go.kr/English/PDF/Brainkorea21-ppt.) accessed date (22-5-2011).
(http://www.sis-gov.eg/Ar/economg/wews/05000000001.htm) accessed date (20-4-2012 **.**
(http://www.undp.org.eg/arabic/egypt.htm) accessed date (8-6-2011)
http://english. Mest.go.Kr/inedex. Jsp. accessed date (22-3-2011).
http://oia.snu.ac.kr/summer. accessed date (12-6-2011).
http://summer.yonsei.ac.kr. accessed date (13-6-2011).
http://www.oecdorg/edu/eag-2004) accessed date (21/5/2010)
(http://kaku3.snu.ac.kr/news0201-view.Jsp. accessed date (11-2-2010).
(http:// www. Alriyadh. Com/ 2011/ 01/ 11/ articlee 59463 htmi)accessed date. (22-6-2011).
(http:// www. Alzoa. Com/ articles/ view. Php? Id= 477) ،accessed date (22-6-2011).
(http://www.niied.go.kr) accessed date (12-6-2011).

(http003A//www.posco.co.kr/homepage/docs/sustain/contribution/sqid20/0020c.htm1. accessed date (21-5-2011).
(http://www.resala.org/forum/archieve/index.php/t.448/htm) accessed date (15-6-2006)
(ttp.// www. alarab. co.uk / previous pages / arab % 20week / 2009/ wog-pdf) **.**
(http://www.snu.ac.kr/international/foreigner/foreiqner-10.php.) accessed date (21-6-2011).
(http//en.wikipedia.org/w/index.php%3ftitle%3Dlist-of-political-parties-in-south-Korea-%26action%. accessed date (2-6-2011).
(http://Www.Dr-Soud-A.Com/Vb/Showththread.Php?381003-%Ca%Cc%C7%Di%Cb-%Da%C7%Ei%E3%Ed%Cq-%Dd%Ed-%C7-E1%C5, accessed date (3-9-2012).

(http://www.medical Korea-or/kr/arab/patients/about-Korea.
(http://www.moe.go.kr/en/intro/viceministor.htmI, accessed date (21-3-2011).
http://en.wikipedia.org,(op.cit),p.21.
http://www.nso.go.kr. accessed date (22-2-2011).
(http:// www. Hdr. Undp. Org/ en/ me/ media/ HDR- 2007-2008 Ar- complete. Pdf) accessed date 14/5/2012
(http://ar.wikipedia.org) accessed date 7/11/2011
(http://master2008.org/vb/showthread.php?T=2044) accessed date 11/12/2011.
(www.mehny/vb/showthird.Php?T=12) accessed date 15/12/2011.
www.khayma.com/education-tecnology/studyto5.htm) accessed date 11/12/2011,
(http://www.ahewar.org/dapt/show.art.asp?aid=103805) accessed date (26-8-2012).
Avalibal at(http://makly.education.Jeeran.com/resA.htm.) accessed date (15-6-2011)
http://ges.bufalo-ed/or/in-Higher-ed-financel/files/country-profiles/Asia) accessed date.(22-5-2011).
http://globilizationandeducation-politices-edu-/students%20projects/Gse) accessed date,(2-2-2011).
http://www.Jc.eror.Jp/en/pdf/kenh080302epdf) accessed date (22-2-2011)
Devid A Zocar: Educational model korean, (http://Asia-pacifico-bcn-cllenlarticles/ korea-Education – mde elex plional,) accessed date (3–3 –2011).
Economic and Social commission for western Asia, Review of the youth situation in the Escwa, Region from the perspective Of Human Resources Development, United, Nation, New York, 2001. P.2.
Education in South Korea. Availabl at (http://en–wikiped. org \ wiki\Education – in – south – korea,) accessed date (1 – 4 - 2011).
Face Book, Egypt, introduction (http:// www. Resala. Org/ forum/ archioeve/ index. Php. It. 4481).
Fducation rating in korea. (http://www.kice.re.kr/kice/eng/mojor/mojor-23jsp) accessed date (12-4-2011)
Government South Korea. Availble at http//en.wikipedia.org/wiki/government-of-south-Korea. Accsesedy (21-4-2001).
Higher Education in South Korea. - available at (http://education-stateuniversity.com/pages/1403/southkorea-Higher-education. accessed date (22-5-2011).
Higher education in south Korea. (http://education-stateuniversity/pages/1403/south-korea-Higher-educat(ion) accessed date, (22-4-2011)
Higher education in South Korea. available at (http://wikipedia.org/wiki/Higher-education-in-south-korea.) accessed date (1-4-2012).
Higher education in South Korea. Aviable at (http://wikipedia.org/wiki/Higher-education-in-south-korea),accessed date(1-4-2011).
Http://horizon.unc.edu/bois/morrison/papers.html. (28/3/2012)
Jwon Lean:Education Policies And Reforms 2007Availabl at(http://globalization and education -education-eduicecedul-students %20prrojects/gse.) accessed date (21-4-2011)
Korea as knowledge economy – evolutionary process and lesson- world Bank-learned- washing ton , Dcretrived- febrer 2011- AVILABLE AT,(http://linfo-world Bank- org/etoo/s/docs/ librarg/235384/Korea-Ke-ouriev.pdf) accessed date,(22-5-2012).

Korea. Asia. KnowLedge Economy Evolutionary Process and Lessons Learned – Washing ton – Dc – reticvel – Aprile – 2001, p.5. - Availabl at (http:\\info. worldBank. Org/e tools /cloes/ library/ 23384/corvn–over view.) accessed date (2–4–2011) .

Korean concil higher education in South Korea – collegean university. (http://en wikipedia.org\ wiki\Korean–concil–for university–Education,) accessed date (13 – 2 – 2011).

Kown – Hak, Joe: the growth Development and societies alruay in South Korea – available at (eduation. Satcunivrsity con , pages 1404 , soatkorea. thmI) acceesed date , (22-4-2011)

Masuo Shiabro: Society and policy Education in South Korea Stadies Korean-South korea. 2004, P. 3-4-6. (http://koreawebws./ks/ksr/ksr04-02-htm.) accessed date 22/4/2011.

Masuo, Shabro: Education fever, society and policy and education in South Korea. studies Korean – 2004, p. 2. 3. (http://koreawebws/ks/ksr/ksr04-02.htm.accessed date(2-6-2011).

Ministry of education and Human resouree Development. (http:// www. Moe. Go. Kr/ en/ intro/ viceni minister htm)accessed date 13-5-2012.

Ministry of Education of Human Resources Development. (http://www.moe.go.kr/en/intro/.viceministry.htm1)accessed date.(22-3-2011).

Ministry of Education South Korea.- available at (http://www.mohe.gov.solar/dyifu aboard/aboutcountry/ pages/ degault. asfx). accessed date (23-4-2011).

Paul, Jambor: Why South Korea Universities Have Low International Academic Leader Ship, the on line journal. Vol. 7 – issue, I Rankings February 20 – 2009.

Reapublic of South Korea – university and college. (http: \\ www. brain track. com\ liknav. htm1% 3f – ppreviol % 3d 205% 26 / level %3d3). Accessed date (4 – 4 2011).

Republic Korea (http://wapedia-mobilen/Human Development-index) Accessed date (15-4-2011).

Special Report Ewha noman university. - http://month.chosun.com/htm) accessed date,(22-3-2011).